# البعدان السياسي والاجتماعي للمواطنة الأردنية(١٩٩٠-٢٠١٠ )


إعداد

أماني عبدالرحيم أحمد الريالات

المشرف

الأستاذ الدكتور. فيصل عودة مطلق الرفوع


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية


كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية




كانون ثاني ٢٠١٢

**الجامعة الأردنية**

**نموذج التفويض**

أنـــــا الطالبة اماني عبد الحليم احمد الرياحات ، أفـــــوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/أطروحتي للمكتبـــات أو المؤســـسات أو الهيئات الأشخاص عن طلبها.

التوقيع اماني

التاريخ: ١١ / ١٠ / ٢٠١١

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " البعدان السياسي والاجتماعي للمواطنة الأردنية (1990–2010)"

يوم الأحد 2011/7/24 .

أعضاء اللجنة

الاستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع ( مشرفا )

أستاذ – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة ( عضوا )

أستاذ– سياسة مقارنة

الدكتور غازي اسماعيل الربابعة ( عضوا )

أستاذ مشارك– علاقات دولية

الدكتور صبري الربيحات ( عضو خارجي )

أستاذ مساعد– قطاع خاص

## الإهداء

بسم ا الرحمن الرحيم

﴿وقَضى ربك َألا تَعبدوا ِإلا ِإياه وبِالْوالِدين ِإحسانًا ِإما يبلُغَن عِندك الْكِبر َأحدهما َأو كِلاهما فَلا تَقُل لهما ُأف ولاَ تَنْهرهما وقُل لهما قَولاً كَرِيما ﴾ (سورة الإسراء (23))

إلى والدي أطال ا في عمرهما إلى مانحي الحب وملهمي الإبداع ...ومرتقي الكثير إلى تاجي رأسي .

## شكر وتقدير وامتنان واحترام

اعترافاً بالفضل لأهله ، وقد أنهيت دراستي بفضل ا وتوفيقه ..؛ أجد لزاماً علي مدفوعاً بواجب الوفاء ، وسائق الإخلاص ،لأقدم وافر الشكر وعظيم الامتنان وأكيد الاحترام إلى الأستاذ الدكتور فيصل عودة مطلق الرفوع لقبوله الإشراف على هذه الدراسة ، والذي لم يأل جهداً لإهدائه إلى سداد الرأي، وخلاصة الفكر، والمتابعة المستمرة، والمساهمة الفعالة في نصحي وإرشادي ، فأعطى الكثير من وقته وجهده وراحته.

كما أقدم مثل ذلك إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة معالي الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة و الأستاذ الدكتور صبري الربيحات و الدكتور غازي ربابعة مقدراً فيهم جميعاً حسن خلقهم وتواضعهم ونزاهتهم وصدق سريرتهم وسداد رأيهم من أجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذه الدراسة ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة ، وإنه لمن العرفان بالجميل أن أقدم الشكر والتقدير والامتنان إلى جميع أساتذتي ، واخص أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية .

فهرس المحتويات

# قائمة الجداول

**البعدان السياسي والاجتماعي للمواطنة الأردنية ( 1990 – 2010 )**

**إعداد**

**أماني عبدالرحيم أحمد الريالات**

**المشرف**

**الأستاذ الدكتور: فيصل عودة مطاق الرفوع**

**ملخص**

قامت الباحثة في البداية وضمن الإطار النظري للدراسة بتتبع نشأة و تطور مفهوم المواطنة و من ثم تحليل مفهوم المواطنة بمضامينه وأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال دراسة البنية النظرية للمفهوم، والوقوف على أبرز حقوق المواطنة وواجباتها ،كما قامت الباحثة بتتبع نشأة و تطور الدولة الأردنية و من ثم دراسة المجتمع الأردني من خلال مؤشرات إحصائية للوصول إلى الظروف التي نشأ من خلالها المواطن الأردني .

وبعدها قمنا بتسليط الضوء على الأبعاد السياسية و الاجتماعية لمفهوم المواطنة في المجتمع الأردني .

و هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين البعدين السياسي و الاجتماعي لمفهوم المواطنة عند المواطن الأردني، من خلال استخدم أداة بحث علمية ( استبانه) ،حيث تكونت عينة ( عشوائية) الدراسة من (300) من المواطنين الأردنيين ، و أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي و الاجتماعي و سلوك المواطن الأردني كفرضية رئيسية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني ، كما أثبتت الفرضية الفرعية الثانية بأن هناك علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنة في بعده الاجتماعي و سلوك المواطن الأردني .

ألا أن هناك تفاوت في درجة تمثل المواطن الأردني للمفهوم المواطنة في بعديه السياسي و الاجتماعي حيث يميل هذا التفاوت إلى صالح البعد الاجتماعي ، حيـث بلـغ المتوسـط الحـسابي للإجابات عن البعد السياسي (3.8) بينما بلغ متوسط الإجابات عن البعد الاجتماعي (3.20) .

وهذه النتائج ادات إلى الوصول إلى حقيقة مفادها أن هناك فجوة في فهم المواطن الأردنـي لمفهوم المواطنة في بعديه السياسي و الاجتماعي وهذا ما حاولت الدراسة تفسيره من خلال استخدام أداة البحث العلمية (استبانه).

# الفصل الأول

## الإطار المنهجي للدراسة

**المقدمة:**

نظراً لتزايد حالات العنف الاجتماعي في الآونة الأخيرة وضعف مفهوم سيادة القانون لدى الكثير من المواطنين الأردنيين والناجمة عن القصور في فهم وتطبيق معنى المواطنة بأبعادها السياسية والاجتماعية، تأتي الحاجة الماسة إلى إجراء مثل هذه الدراسات التي تعنى بدراسة مفهوم المواطنة حيث يعتبر مفهوم المواطنة أحد أبرز سمات المجتمعات الديمقراطية الحديثة و التي تعنى بالمواطن الذي يعتبر الحلقة الأهم في المجتمعات الحديثة وفي المجتمع الأردني على وجه الخصوص وذلك لمحاولة تشخيص المشكلة التي يعاني منها المجتمع تمهيدا لإيجاد الدواء الناجع الذي يركز على أصول وجذور المشكلة وليس فقط الأعراض، حيث تفرض علينا طبيعة الفهم القاصر والمتناقض لمفهوم المواطنة لدى المواطن الأردني البحث جدياً في أسباب هذا القصور و الخلل، حيث تأتي هذه الدراسة كجزء من هذا الجهد العلمي الذي يستند إلى أصول المنهج العلمي السليم ومتطلباته في البحث والاستكشاف ووضع الحلول الناجعة للخلل الموجود في أي ظاهرة من ظواهر المجتمع.

وستبدأ الدراسة أولاً بتوضيح مفاهيم المواطنة النظرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وذلك من خلال عرض التطور التاريخي لمفهوم المواطنة.

ثم ستقوم الدراسة بتتبع نشؤ الدولة من خلال عرض التطور التاريخي للدولة الأردنية وتسليط الضوء على الحياة الاجتماعية السائدة وذلك لتوضيح التباين الحاصل في نمو القطاعات المختلفة والتفاوت الكبير فيما بعضها.

وتحديداً ستعنى الدراسة بتوضيح التفاوت في التطور الاجتماعي والاقتصادي مقابل التأخر في النمو والإصلاح السياسي والذي تعتبره الدراسة منطلقا لتفسير ظاهرة الاضطراب وغموض مفهوم المواطنة في المجتمع الأردني وعدم ترجمة إدعاءات ومشاعر الولاء والانتماء التي هي جوهر فكرة المواطنة إلى ممارسة وسلوك عملي يتمثل بعلاقة المواطنة الصالحة القائمة على أساس

التساوي في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين عند الفئة الغالبة في المجتمع الأردني والتي أفرزت العديد من الظواهر الاجتماعية التي بدأ المجتمع الأردني يشهدها مؤخرا والتي تنم عن هذا الخلل الواضح في مفهوم المواطنة في المجتمع الأردني وما يتبعها من مفاهيم أخرى مثل سيادة القانون.

وتتطرق الدراسة إلى شرح البعد السياسي لمفهوم المواطنة الأردنية عند المواطن الأردني وذلك من خلال استخدام أدوات قياس علمية( استبانه) للوصول إلى نتائج دقيقة وبناء عليه سنخرج بتوصيات تهم عملية التنمية السياسية وتدفع بها إلى الأمام ، وكذلك ستتناول الدراسة البعد الاجتماعي لمفهوم المواطنة عند المواطن الأردني وقياسه من خلال مؤشرات أداء( استبانة) تتعلق بهذا البعد.

و في الفصل الثالث نسلط الضوء على العلاقة بين هذين البعدين وأثرهما على مفهوم المواطنة عند المواطن الأردني و بناءا على ما سبق ذكره سنخرج بنتائج وتوصيات ستهم صانع القرار الأردني للتعامل مع هذه الظاهرة.

**مشكلة الدراسة:**

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة توضيح العلاقة بين البعدين السياسي و الاجتماعي لمفهوم المواطنة في المجتمع الأردني وذلك في محاولة لفهم الفجوة الموجودة بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي و البعد الاجتماعي لدى المواطن الأردني وإدراك المتغيرات التي تؤثر على مفهوم المواطنة.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله ،حيث تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن ، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر للآخر ، وصيانة المرافق العامة ، والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراكه كمواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد. وتتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال ما تسعى إليه من استكشاف طبيعة ووعي المواطن الاردني بأبعاد المواطنة .

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا فيما يلي :-

1- أنها تتناول مفهوم المواطنة ببعديها السياسي و الاجتماعي وتوضح العلاقة بينهما.

2- أنها تحاول اكتشاف أسباب الفجوة في فهم المواطن الأردني لمفهوم المواطنة في بعديها السياسي و الاجتماعي.

3- ربط النظرية بالواقع وذلك من خلال الربط بين المواطنة كمفهوم والمواطنة كسلوك لدى المواطن الأردني.

4- تتناول موضوع في غاية الأهمية ويحظى بالعديد من النقاشات في هذه الفترة بالذات بين الأوساط والنخب السياسية الأردنية.

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :-

1- توضيح العلاقة بين البعدين السياسي و الاجتماعي لمفهوم الموطنة في المجتمع الأردني.

2- قياس أبعاد المواطنة السياسي و الاجتماعي لدى المواطن الأردني عن طريق مؤشرات تتعلق بكل منهما .

3- محاولة تفسير وجود فجوة في مفهوم المواطنة لدى المواطن الأردني بين بعديها السياسي الاجتماعي والمساهمة في علاج الظاهرة.

4- تزويد صانع القرار بتوصيات قائمة على أسس علمية في تعامله مع هذه الظاهرة.

**فرضيات الدراسة:-**

1- هناك علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنة في بعديها السياسي و الاجتماعي.

2- يعود الخلل في مفهوم المواطنة في المجتمع الأردني إلى وجود تفاوت في التطور في المجتمع الأردني بعديه الاجتماعي و السياسي.

3- لم يواكب التطور السياسي للمجتمع الأردني التطورات الأخرى في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

**حدود الدراسة :-**

- **الحدود الزمنية:**

منذعام 1990 وحتى عام 2010.

- **الحدود المكانية:-**

الحدود الجغرافية للمملكة الأردنية الهاشمية.

**الدراسات السابقة:**

* **وياش ، روبرت ،(1992)، القيادة في الثقافة المواطنية ، بريطانيا ،ليفربول** [1]

تناولت الدراسة اهتمام القائمين على الدراسات الاجتماعية – في الوقت الراهن – بالمواطنة وتحسين الثقافة المواطنية في الولايات المتحدة، وتطور مفهوم القيادة وأثرها في تفعيل تلك الثقافة ، ودور التعليم في تنمية كفايات القيادة لتفعيل ثقافة المواطنة.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك ما يزيد على نصف مليون من طلاب المدارس الثانوية يشاركون في برامج معدة خصيصاً لتشجيع ثقافة القيادة المواطنية وتطوير مهاراتها، وعالجت الدراسة مفهوم كل من القيادة والمواطنة والروابط بينهما والسمات الأساسية اللازمة لتفعيل دور القيادة في حل مشكلات المواطنة وخلق الدوافع، وأوصت الدراسة بضرورة قيام مدارس التعليم العام بدورها في تطوير روح القيادة والمواطنة.

* **السقا ، غادة ،(2003) ، الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية و المطالعة في الأردن.** [2]

تناولت هذه الدراسة موضوع الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة باللغة العربية في الأردن ، هادفة إلى التعرف على محتوى هذه الكتب وما تشتمل عليه من حقوق وواجبات يمتاز بها الأفراد الذين يتمتعون بصفة المواطنة ، كما تناولت موضوع المواطنة من الناحية الجندريه ، بهدف الكشف عن إمكانية وجود فروقات قائمة على أساس الجنس بين المواطنين، ومحاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى وجود الفروقات الجندريه.

---

[1] Woyach. Robert B.(1992), leadership in  civiceducation. ERIC,digest,publication,date,uk,Liverpoolk,p10.

[2] غادة، السقا، (2009)، **الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

*** الشويحات، صفاء ، (2003) ، درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة .** [1]

هدفت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال المحوري التالي : " ما درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة " كما هدفت إلى معرفة اثر كل من المتغيرات التالية في درجة التمثيل تلك ، وهي : جنس الطالب ، مستوى تعليم والديه، نوع المدرسة التي تخرج منها ، بيئته، ونوع الجامعة التي يدرس بها ، ومستواه الدراسي وتخصصه الأكاديمي .

**العامر ،عثمان،(2003)، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر "دراسة نقدية من منظور إسلامي"، السعودية .** [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم المواطنة بمضامينه وأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال دراسة البنية النظرية واتساقها المنطقي ومدى استقامتها مع طبيعة المجتمعات البشرية ومعطياتها ، والوقوف على أبرز حقوق المواطنة التي أفرزها الفكر الغربي في إطار نظريات التنمية السياسية التي تمثل خلفية المفهوم، ونقد ذلك في ضوء ما يقدمه الإسلام باعتباره دين للإنسانية جمعاء ونبيه محمد صلى ا عليه وسلم خاتم الأنبياء.

وبحثت الدراسة تطور المواطنة في الفكر الغربي المعاصر ومحاضنه الثقافية باستخدام منهجية التحليل ، واعتمدت المنظور الإسلامي ومبادئه كاقتراب منهجي في نقد قضيتي المساواة والحرية كركيزتين رئيسيتين لمفهوم المواطنة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من الملابسات التي تحيط بمفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر مما يجعل المفهوم في حاجة إلى مراجعة مدى صلاحيته للدول العربية، أن العمومية والعالمية التي يصبغ بها المفهوم الغربي للمواطنة يخرج به عن سياقه التاريخي والاجتماعي وإطاره الزماني والمكاني.

أن التناول الغربي للمواطنة اعتمد على مفهومي الخطية والجبرية في تحقيق المساواة

---

([1]) الشويحات، صفاء، (2003)، **درجة تمثيل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

([2]) العامر، عثمان، (2003)، **المواطنة في الفكر الغربي المعاصر "دراسة نقدية من منظور إسلامي"**، قسم الدراسات الإسلامية، حائل ، السعودية.

والديمقراطية ، واعتبر نموذجاً يجب اتباعه من قبل كل الدول مما يشير إلى تجاهل الطبائع المختلفة للمجتمعات وأطرها الفكرية ومنطلقاتها الدينية.

وأوصت الدراسة برفض الاعتماد على أي مصدر خلاف التشريع الإسلامي لتحديد أبعاد حركة الإنسان المواطن والمجتمع والقيم والحقوق والواجبات.

* **العامر،(2005)،أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي،دراسة استكشافية، حائل ، السعودية**[1] دراسة هدفت إلى التعرف على أهم أبعاد المواطنة بمفهومها العصري، وتحديد أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على المواطنة، والتعرف على طبيعة وعي الشباب السعودي بأبعاد المواطنة. تكونت عينة الدراسة من (544) شاباً سعودياً منهم (441) شاباً و (103) شابةً. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في وعي الشباب وإحساسهم بأبعاد المواطنية (الهوية ، الانتماء ، التعددية والانفتاح ، الحرية والمشاركة السياسية ، المواطنة ككل)، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد المواطنة تعزى للجنس ، في حين كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد المواطنة تعزى لنوع التعليم، وقد كانت هذه الفروق لصالح طلبة الجامعة، وأشارت النتائج كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد المواطنة تعزى لمحل الإقامة، وقد كانت هذه الفروق لصالح الطلبة المقيمين في المدينة.

* **مساعدة، حسام، (2006)، واقع القيم الوطنية لدى طلبة المدارس الثانوية في الأردن ودور المعلمين في تنميتها.** [2]

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع القيم الوطنية لدى طلبة المدارس الثانوية في الأردن ودور المعلمين في تنميتها ، والتعرف فيما إذا كان هناك فروق في درجة تمثل الطلبة لهذه القيم تعزى لمتغيرات الجنس ، والتخصص ومستوى تعليم الوالدين ، والتعرف فيما إذا كانت هناك فروق

---

([1]) العامر، (2005)، **أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي**، دراسة استكشافية، حائل، السعودية.

(2) مساعدة، حسام (2006) , **واقع القيم الوطنية لدى طلبة المدارس الثانوية في الأردن ودور المعلمين في تنميتها**، رسالة ماجستير، عمان، الأردن.

في دور المعلمين بشأن تنمية القيم الوطنية تعزى لمتغيرات الجنس ، التخصص ، المؤهل ، سنوات الخبرة .

* **الشرعة، ناصر، (2006)، بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعات الأردنية.** (1)

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعات الأردنية كما هدفت لمعرفة اثر كل من المتغيرات التالية : الجنس ، مكان الإقامة ، نوع الجامعة ، التخصص ، المستوى الدراسي ، على درجة وعي الطلبة لمفهوم الوحدة الوطنية ، حيث تكون مجتمع الدراسة من طلبة مرحلة البكالوريوس في جميع الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن

* **مركز هوية، (2010)، اتجاهات المواطنين نحو المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة "المجلس السادس عشر"**(2)

تهدف هذه الدراسة المسحية للتعرف على اتجاهات المواطنين الاردنيين نحو المشاركة في الانتخابات النيابية ( المجلس السادس عشر ) ، سواء من حيث الرغبة في المشاركة بالانتخابات من عدمها ، أو في أسباب المشاركة ودوافعها ، ومن حيث تأثير المال السياسي على العملية الانتخابية، والموقف من ترشيح الشباب والنساء ، وأخيرا الاطلاع على قانون الانتخاب المؤقت الحالي .

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة إنها تسلط الضوء على مفهوم المواطنة ببعديه السياسي و الاجتماعي و توضح العلاقة بينهما ،و كذلك تحاول اكتشاف أسباب الفجوة في فهم المواطن الأردني لمفهوم المواطنة ببعديه وربط النظرية بالواقع من خلال الربط بين المواطنة كمفهوم و المواطنة كسلوك لدى المواطن الأردني، فيما نجد أن الدراسات السابقة و التي استعرضناها انفا قد تناولت هذا المفهوم ببعده النظري فقط و المتمثل بقياس مدى استيعاب العينات

---

(1) الشرعة، ناصر (2006)، **بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعات الأردنية**، رسالة ماجستير، عمان، الأردن.

(2) مركز هوية (2010)، **اتجاهات المواطنين نحو المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة "المجلس السادس عشر"**، دراسة رسمية، عمان، الأردن.

المستهدفة في الدراسات السابقة للمفاهيم النظرية المتعلقة بمفهوم المواطنة ، كما أن هذه الدراسة تناولت بشكل أكبر و مستقل البعد الأجتماعي لمفهوم المواطنة

**منهج البحث:**

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وسعيا لاختبار فرضيات الدراسة ستستخدم الباحثة أكثر من منهج علمي في كل مرحلة من مراحل الدراسة بما يتناسب مع طبيعة الهدف من هذه المرحلة، حيث ستقوم الدراسة بتوضيح الجزئية المتعلقة بأبعاد مفهوم المواطنة السياسي و الاجتماعي وكذلك توضيح المفهوم بشكل عام على المنهج الوصفي الذي يقوم بتحليل وتفسير علمي منظم للوصول إلى أغراض محددة أو تفسير مشكلة معينة ، حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد بالواقع وتهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدرة هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى ، ونظرا لأن المنهج الوصفي يَمكن مستخدمه من الاستعانة بمختلف الأدوات مثل جمع البيانات الكمية والكيفية ، فأن الدراسة ستقوم بتنويع في استخدام أدوات القياس وجمع البيانات بين الكيفية والكمية .

ومن أجل تحليل البيانات التي ستوفرها الدراسة ستقوم الباحثة باستخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بالبيانات النوعية واختبار الفرضيات كما ستقوم الباحثة باستخدام المنهج الإحصائي وهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

أ- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

ب- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

ج- تحليل البيانات .

د- تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

وذلك للخروج بنتائج وتوصيات تفيد أغراض البحث.

# الفصل الثاني

## تاصيل نظري لمفهوم المواطنة

### مقدمة:

إن العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة هو الولاء والانتماء الذي لا يمكن أن يتحقـق دون التربية الوطنية، من هنا يمكن أن نستنتج أن المواطنة هي روح الديمقراطية، وقبل أن نـتكلم عـن الديمقراطية يجب أن نعي حقيقة المواطنة التي هي قلبها النابض، من هذا المنطلق ينبغـي التطـرق إلى حقوق وواجبات المواطن في الدولة التي ينتمي إليها، كي يتحقق لديه مفهوم المواطنة، فما هـو مفهوم المواطنة في دولة ديمقراطية؟ إن المواطنة الديمقراطية تترتب عليها ثلاثة أنواع رئيسية مـن الحقوق، والحريات، يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، دونما تمييز أو تفريق، لا سـيما التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أواللغة، أو أي أمر آخر.

لذا سيحاول هذا الفصل توضيح مفهوم المواطنة من خلال التطرق إلى تعريف المواطنة من وجهة نظر العديدمن الباحثين و المفكرين في هذا المجال و هذا حتى يتسنى للقارىء التعرف علـى هذا المفهوم عن قرب ، كما ان هذا الفصل سيسلط الضوء على الاساس النظري للمفهوم بشكل عام و على الاساس النظري لمفهوم المواطنة الاردنية و الطريقة التى نشأة بها المواطنة الاردنية و نشأة و تطور الدولة الاردنية و المراحل التاريخية التى اثرت على نشأة الدولة و انعكاس هذه الظـروف على نشأة مفهوم المواطنة الاردنية كما سنناقش في هذا الفصل الحياة الاجتماعية السائدة و تطورها و اعكاساتها على مفهوم المواطنة الاردنية ايضا كما سنخصص الجزء الاخير للتعـرف بالمفـاهيم المتعلقة بمفهوم المواطنة و الحقوق و الواجبات و ابعاد المواطنة حتى نزيل الغموض المتعلق بهـذا المفهوم و توضيح جميع جوانب المفهوم .

## المبحث الأول : مفهوم المواطنة

### المطلب الأول : مفهوم المواطنة

إذا ما أردنا التعريف بمفهوم المواطنة نجد أن الذين كتبوا في هذا المجال قد اختلفوا في تعريفهم لمفهوم المواطنة وفقا لوجهة النظر التي يرون من خلالها هذا المفهوم، فيعرفها مكرم عبد الودود : على أنها "الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالنظام الديمقراطي في المجتمع ، والتي تجعل الإنجاز الوطني روحا في تكوين الحس الاجتماعي والانتماء ، بما يسمو بإرادة الفرد للعمل الوطني فوق حدود الواجب ، مع الشعور بالمسؤولية لتحقيق رموز الكفاءة و المكانة لمجتمعه في عالم الغد". (1)

ويرى القادري "أن المواطنة: انتماء للوطن، لكنها تضيف للانتماء كقيمة : أنها تعني ارتباطا لا يأخذ في بعده حب المصلحة فقط ، ولو أنها من مستلزماته، وإنما يأخذ بعده من الارتباط الروحي و الميداني و الكياني. (2)"

كذلك تعرف دائرة المعارف البريطانية |"المواطنة: أنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، و بما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق و واجبات".(3)

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية "المواطنة : بأنَّها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا" (3).

والمواطنة في رأي جون ديوي : "لا تعني أكثر أو أقل من القدرة على المشاركة في التجربة الحياتية أخذا و عطاءا ، وهي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة أو ذات قيمة أكبر للآخرين وكل ما يتيح للمرأة المشاركة بمزيد من الثراء في خبرات اللاخرين". (1)

---

(1) مكرم ،عبد الودود ،( 2004 )، **القيم و مسؤوليات المواطنة دراسة تربوية ،** دار الفكر العربي ،القاهرة، ص 22.

(2) ليلة ، علي ،(2007) ، **المجتمع العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان** ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة، ص 19.

(3) الحضرمي والعدوان، (2002)، **التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن**، عمان، ص 11.

ويقول ليلة أن "المواطنة هي : السعي إلى المساواة و المطالبة بالعدل و الإنصاف بالنسبة لجميع من يحمل جنسية الدولة". [2]

ويعرف قاموس علم الاجتماع "المواطنة: أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (الفرد) الولاء و يقدم الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتتحدد العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"

و في رأي حرزاني أن "المواطنة هي المواظبة على ممارسة حقوق وواجبات من طرف ساكنة أو معينة أو على الأقل من طرف جل مكوناتها "[3] ، وبين مكدونالد أن المواطنة مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية والمدنية والقانونية والثقافية والتربوية، والتي تكونت عبر الوقت وعبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية. [4]

وفي النهاية بعد استعراضنا لكافة المفاهيم و التعريفات فأن للباحثة استنتاج يقف الى الجوانب التي ركزت عليها التعريفات السابقة ، فمنهم من ركز على الجانب القانوني و منهم من ركز على الجانب العاطفي و الشعوري المتمثل بشعور الولاء و الانتماء ، ومنهم من فصل العلاقة و حددها بحقوق و واجبات.

ترى الباحثة أن المواطنة هي علاقة تعاقدية سياسية بين الفرد و الدولة و الوطن من جهة و بين الفرد بالفرد من جهة أخرى و يترتب على تلك العلاقة حقوق و واجبات ، و تحكم هذه العلاقة القوانين الناظمة للدولة. كما تحمل هذه العلاقة معاني الارتباط العاطفي والشعوري للفرد بالدولة ، وهو ما يعبر عنه بمفهوم الولاء والانتماء.

---

([1]) ناصر، إبراهيم (2003)، **المواطنة**، مكتبة الرائد العلمية، عمان، ص 12.

([2]) ليلة، علي، (2007)، **المجتمع العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 20.

([3]) حرازاني ، احمد ،( 2006) ، **المواطنة ابعادها التاريخية وواقعها الراهن** ،المكتبة العلمية، الرباط، ص 18.

([4]) MacDonald, L. (2003). Traditional Approaches to Citizenship Education Globalization, to Wards A Peace Education Frame Work. A doctorate dissertation. Dalhousie University. Canada.p.12.

أما فيما يتعلق بمفهوم المواطنة الاردنية فهو يستند على اساس نظرية العقد الاجتماعي وسنوضح ذلك لاحقا ، لكن في البداية لابد من القاء نظرة على مفهوم العقد الاجتماعي و علاقته بمفهوم المواطنة وكيف نفسر مفهوم المواطنة من خلال نظرية العقد الاجتماعي.

إن فكرة العقد الاجتماعي والمواطنة اسسها ثلاثة فقهاء غربيين مفكرين هم : " طوماس هوبز و جون لوك و جان جاك روسو... حيث أن " هوبز " من دعاة الحكم الملكي المطلق ، يرى أن الحاكمَ أعلى من العقد و لا يجب أن يكونَ طرفاً فيه . بل الإفراد هم من يتنازلون له عن جميع حقوقهم، وعليهم الخضوع التام له ،و لسلطته المطلقة فالقوة ـ عند هوبز ـ أحق و أعلى من الحق .

لكن " لوك " اختلف معه في كون الحاكم رغم سلطته المطلقة ، لابد من أن يكون طرفاً في العقد . فإذا أخلّ الحاكم بشروطِ هذا العقد جاز للجماعة) عزله في نظر " لوك . "

و لكن لما جاء "روسو" قال : " إن السلطةَ مقيدةٌ بقبول الإفراد لها ، و لذلك يمكن سحب الثقة منها . "

فالمواطن على وفق نظرية العقد الاجتماعي هو عضو في جماعة بشرية توافقت باختيارها على التنازل عن بعض أو كل حقوقها الطبيعية لفرد أو مجموعة أفراد من بينهم يمثلون السلطة السياسية في مقابل حمايتهم والدفاع عنهم. والسلطة السياسية تمثل إرادة المجموع، والعقد هنا يمثل تبريرا أخلاقيا لوجود الدولة بعد أن أزيح عنها التبرير الديني المقدس الذي كانت تتمتع به في القرون الوسطى وفي حقبة سيادة الإقطاع والأمراء فوجود الدولة يمثل اقل الشرور بالنسبة للمواطنين. إن الأفراد قبل قيام الدولة كانوا يعيشون حياة طبيعية ويخضعون لقانون الطبيعة والقانون الطبيعي يعني إن لكل فرد حق مطلق في كل شيء، لا يمنعه شيء إلا إرادته وقدرته على تنفيذ هذه الإرادة لا يوجد أي مانع أخلاقي أو عقلي يحد من رغباته. إن ما ينتج عن هكذا علاقات بين الأفراد خوف دائم بعضهم من البعض الآخر وعدم الأمان وكل فرد ينظر إلى الآخرين على أنهم ذئاب تود افتراسه كما يقول هوبس([1]). من هنا كانت حاجة الأفراد لقيام الدولة. إن وظيفة الدولة هي تنظيم سلوك الأفراد بما لا تتقاطع مع بعضهم البعض فالدولة عند اغلب منظري العقد الاجتماعي ليست غاية بذاتها ولكنها كيان اقتضته حاجة الاجتماع الإنساني

---

[1]) شيتراوس، ليو وكروسبي ،جوزيف ،2005،**تاريخ الفلسفة السياسية**،ترجمة محمود سيد محمود ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ،ص579،581.

وظيفته الأساسية حماية حياة ومصالح الأفراد المنضوين تحته والداخلين في العقد . إن ميكيافلي وهوبس وهما من أكثر من نظر لصالح تعاظم سلطة صاحب السيادة – الدولة = الأمير أو الملك – على حساب حقوق الأفراد لم يغفلوا تماما هذا الشرط الأخلاقي ولكنهم اعتقـدوا أن أي حـد لسلطة صاحب السيادة – الدولة – لن يكون في المدى البعيد لمصلحة الجماعة أو الصالح العـام وتبقى سلطة صاحب السيادة تستمد مشروعيتها من الشعب لان هذه السلطة هي نتاج اتفاق أفراد الشعب على التنازل عن حقوقهم له والعمل بتفويض منهم([1])

إن هاجس التوفيق وتحقيق التوازن بين قوة الدولة الضرورية لتوفير اجتماع آمن لحياة الجماعة وبين حق الأفراد في الاحتفاظ بحريتهم كان حاضرا عند اغلب فلاسفة هذه المرحلة. يقول روسو ( ما السبيل إلى تشكيل اجتماع يدافع عن شخص وخيرات كل عضو بالقوة الجماعية لكل، ويمَكِن كل فرد من البقاء متمتعا بحريته كما من قبل ... رغم توحده مع الآخرين)([2]). لا شك إن الإجابة على هذا السؤال كانت مختلفة بين فلاسفة ومنظري عصر الحداثة وكانت إجاباتهم تلك انعكاسا واضحا للقوى المؤثرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتكشف في الآن ذاته نمو وتطور لصالح حرية الأفراد على حساب سلطة الدولة. لقد فشل هوبس ومن قبله ميكيافلي في إيجاد توازن حقيقي بين حق المواطن وقوة الدولة فقوة الدولة التي وصفها على أنها تعبير عن إرادة الجميع قد سلبت أية قدرة للمواطنين على ( التحرك المستقل وان كانوا مواطنين ذكور رفيعي المستوى متوفرين على كمية ذات شان من الممتلكات - كما ينبغي التأكيد – جرت المساومة عليها والانتقاص منها جذريا)([3]) لقد رفض لوك تبريرات هوبس في منح صاحب السيادة كل السلطات وتنازل المواطنين عن جميع حقوقهم وقال ( هذا يعني الاعتقاد إن الناس حمقى إلى درجة أنهم يحرصون على تجنب ما قد يلحق بهم من أذى من فئران الخيل والثعالب ولكنهم راضون بل مطمئنون أن تلتهمهم الأسود)([4]) إن الحقوق الأساسية والتي منها حق الحياة وحق الملكية لا يمكن التنازل عنها أبداً مهما كانت التبريرات ولا يجوز لصاحب السيادة التجاوز

---

([1]) هيلد ،ديفيد ،2005، **نماذج في الديمقراطية** ،ترجمة فاضل جنكر ، بغداد ،معهد الدراسات الاستراتيجية ،ص91.

([2]) روسو ،جان ،**في العقد الاجتماعي** ،ترجمة ذوقان قرقوط ،بيروت ، دار التعليم ، ص 51.

([3]) هيلد ،ديفيد ،مرجع سابق ،ص142.

([4]) روسو ، مرجع سابق ،ص49.

عليها لان هذا التجاوز يهدم الأساس الأخلاقي الذي قامت عليه الدولة وعندها تفقد مبررات وجودها. فالغاية القصوى من تأسيس الدولة كما يقول اسبينوزا ويذهب إلى ذلك أيضا اغلب منظري عصر الحداثة ليست السيادة بذاتها أو إرهاب الناس وجعلهم يخضعون لسطوة وظلم الغير بل هو تحريرهم من الخوف ( بحيث يعيش كل فرد في أمان بقدر الإمكان وان يحتفظ بالقدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة وفي العمل دون إلحاق الضرر بالغير . واكرر القول بان الغاية من تأسيس الدولة ليست تحويل الموجودات العاقلة إلى حيوانات أو آلات صماء بل المقصود منها هو إتاحة الفرصة لإبداعهم وأذهانهم كيما تقوم بوظائفها كاملة في أمان تام)([1])
إن حاجة الناس إلى الأمن والسلام دفعتهم إلى البحث عن سبل جديدة للعيش المشترك تنقذهم من حالة الاحتراب الدائم فيما بينهم وتحررهم من حالة الخوف من بعضهم البعض لذلك صار (لزاما عليهم أن يسعوا إلى التوحد في نظام واحد وكان من نتيجة ذلك إن الحق الذي كان لدى كل منهم بحكم الطبيعة على الأشياء جميعا أصبح ينتمي إلى الجماعة ولم تعد تتحكم فيه قوته أو شهوته بل قوة الجميع وإرادتهم)([2]).

أنه بناء على ما تقدم من توضيح لنظرية العقد الاجتماعي و علاقتها بمفهوم المواطنة من خلال ابرز افكار منظري هذه النظرية، فأن المواطنة الاردنية تأخذ هذه النظرية كأساس فلسفي لها حيث أن الدولة الأردنية قامت على اساس عقد اجتماعي وذلك عندما قدم الامير عبدا الاول الى معان و قامت القبائل الاردنية ان ذلك بمبايعتة كأمير على منطقة شرق الاردن ، و بهذاه المبايعة التي هي بمثابة تنازل الافرد عن السلطة نشأة النوى الاولى لأمارة شرق الاردن .

**المطلب الثاني: تأسيس الدولة الأردنية و تطورها**

ستقوم الباحثة بعرض ابرز مراحل التطور التي مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية حيث تعتبر هذه الجزئية ضرورة من ضروريات البحث ، وذلك لان البحث يقوم على دراسة المواطنة الأردنية ببعديها: السياسي و الاجتماعي ، وبما أن المواطنة متعلقة بالمواطن وسلوكه كان لابد من دراسة ابرز الأحداث و التطورات التي مرت بها المملكة و طبيعة المجتمع الذي أنتج هذا المواطن

---

([1]) اسبنوزا، **رسالة في الاهوت و السياسية** ، ترجمة حسن حنفي ، بيروت ، دار الطبيعة ،ص447.
([2]) اسبنوزا ، مرجع سابق ،ص380.

.وبذلك نستطيع تشخيص سلوك المواطن و الوصول إلى حلول ورؤى عملية قد تسهم في عملية الإصلاح و التنمية الشاملة المستدامة .

**نشأة الدولة الأردنية و تطورها**

**اولا: مرحلة ما قبل التأسيس**

كان شرق الأردن جزءاً من المملكة العربية السورية التي أعلنها الملك فيصل بن الحسين في 8 /1920/3م و اتخذ من دمشق عاصمة لها ، ولما كانت الحكومة المركزية في دمشق منهمكة في تنظيم إدارتها لم تحظ المنطقة باهتمام سياسي و إداري كبير، فقد كانت فقيرة قليلة الموارد، يغلب على سكانها طابع البداوة و تحكمها علاقات عشائرية غير مستقرة ، حيث لم تكن قوات الشرطة و الدرك فيها كافية لفرض النظام والأمن فسادت فيها الفوضى و كثرة الفتن و القلاقل.(1)

وبعد نشوب معركة ميسلون عام 1920م بين الفرنسيين و العرب أدات إلى خروج الملك فيصل من سوريا ، و انتهاء الآمال العربية فيها ، و نقل الجهود السياسية نحو شرق الأردن ، حيث بدأ التخطيط لقيام حكومة شريفيه على أنقاض الحكومة الشريفة في سوريا بعد مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان 1920 ، الذي انشأ ما سمي بالانتداب ، ووضعت بموجبة شرق الأردن ، و العراق ، و فلسطين تحت الانتداب البريطاني . (2)

بعد وضع شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني بدأت تتبلور سياساتها و أهدافها الاستعمارية و ذلك من أجل ملء الفراغ السياسي في شرق الأردن و السيطرة علية لخدمة المصالح السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية البريطانية ، مستغلة الفوضى و عدم التنسيق وعدم وجود تيارات سياسية كفؤة تستطيع توحيد الجهود العربية.

---

(1) الحضرمي و العدوان ، مرجع سابق، ص20.

(2) العدوان ، عبد الحليم ، (2008)، **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1921 – 1989 م** ، مركز الرياديين للدراسات، عمان ، ص 19.

أصبحت شرق الأردن منطقة جذب سياسي و عسكري للدول الاستعمارية و الوطنيين العرب و الأردنيين و الهاشميين و أصبح من الضروري إيجاد حل مناسب في شرق الأردن حيث ظهر تياران رئيسيان من السياسيين البريطانيين. [1]

التيار الأول : يتزعمه هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين و بعض السياسيين و العسكريين البريطانيين الذين يحاولون ضم شرق الأردن لفلسطين و ذلك خدمة للمصالح الصهيونية.[2]

التيار الثاني ، و يمثله وزيرا الخارجية البريطاني و وزير الحربية الذي يرى أنه ليس من الحكمة احتلال شرق الأردن عسكريا.

لم يستطع صموئيل مقاومة رغبة حكومته ، حيث اطلع صموئيل الملك فيصل على رغبة بريطانيا و فرنسا في وضع شرق الأردن تحت النفوذ البريطاني و تعيين ضباط سياسيين لمساعدة أهل المنطقة في تنظيم أمورهم الإدارية.

وفي ظل الظروف السائدة وافق الاردنييون على تشكيل حكومات محلية وهي:-

1- حكومة السلط التي تشكلت كأول حكومة شرق أردنية في السلط تحت إدارة المتصرف مظهر أرسلان ، و تم تشكيل مجلس شورى من زعماء القبائل عن طريق الانتخاب.

2- حكومة الكرك و ترأس هده الحكومة أحد شيوخ القبائل رفيفان باشا المجالي وذلك في 1920/9/19 وتم تشكيل مجلس منتخب من شيوخها أطلق علية المجلس العالي.

3- حكومة عجلون تم تشكيل هده الحكومة في اربد برئاسة علي خلقي الشرايري القائم مقام العسكري و ذلك في عام 1920 ، وانتخب له مجلس شورى من الزعماء العشائريين . [3]

---

([1]) العدوان ،مرجع سابق ،ص22

([2]) الصمادي ، سليمان و الحراحشة ، عودة ، (2001) ، **الاردن عبر العصور** ، دار الخليج ،عمان، ص 27.

([3]) العدوان ،مرجع سابق ،ص35.

لم تعمر هذه الحكومات طويلا ، و لم تستطيع تحقيق الآمال الوطنية فيها أو فرض الضرائب أو تحقيق الاستقلال لكن يمكن القول أنها وحدت المنطقة سياسيا ، وأظهرت نوعاً متطوراً من الوعي السياسي ، و الإداري في شرق الأردن ، و كانت البداية الأولى لقيام شرق الأردن .

**ثانيا : قدوم الأمير عبد ا بن الحسين إلى شرق الأردن:-**

استجابة للنداءات و الرسائل التي بعثها أبناء سوريا وشرقي الأردن إلى الشريف حسين بن علي لإرسال احد أنجاله لقيادة الحركة القومية العربية لتحرير سوريا من الفرنسيين أوعز الحسين بن علي إلى وزير خارجيته أنداك الأمير عبد ا بن الحسين بالتوجه إلى شرق الأردن ليتولى قيادة العرب و تحرير سوريا ، فغادر مكة يوم 9/27/ 1920م على رأس قوة عسكرية تراوحت بين (500- 1000رجل) حيث وصلت إلى معان يوم 5 /11/ 1920م .([1])

بعدها تجمعت القوى الشعبية حول الأمير في معان حيث كان لابد للأمير أن يتخذ عاصمة لتكون مقرا رئيسيا له و أن تكون هذه العاصمة في منطقة متوسطة و يكون الوصول إليها سهلا ، اتجه الأمير إلى عمان و في الطريق بدا أهالي المناطق القريبة بالتجمع و إعلان السمع و الطاعة للأمير عبداللة ، ووصل الأمير إلى عمان صباح يوم الأحد 2 /1921/5م و قد استقبله حشد غفير من أهالي عمان و السلط و اربد و جرش و عجلون و المفرق ومن مختلف أنحاء الأردن . (2)

**ثالثا: تأسيس الإمارة**

عندما استقر الأمير عبداللة في عمان قام بإبلاغ المندوب السامي البريطاني في فلسطين بوصوله إلى عمان و ذلك رغبة منة بإبداء حسن نواياه تجاه بريطانيا ، لكن المندوب السامي طلب من الأمير العودة إلى الحجاز و مع تعذر قبول طلبه طلب المندوب من الأمير عبد ا وعدا بعدم القيام بأي نشاط يسبق زيارة تشرشل للمنطقة وعلية لم يقم البريطانيون بأي إجراء ضد الأمير عبداللة بعد تعهده بعدم التدخل في شؤون الحكومات المحلية ، وبعد مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة

---

([1]) مشاقبة ، أمين ،(2005)، **(التربية الوطنية و النظام السياسي الأردني) ،** دار الحامد للنشر ،عمان ،ص57 **.**

([2]) ابوغنيمة ، احمد ،(1998) ، **ملامح الحياة السياسية في الاردن منذ العشرينات و حتى التسعينات** ، عمان، ص 33.

تشرشل وزير المستعمرات البريطانية تقرر على إثره عقد اجتماع في القدس بين تشرشل و الأمير عبد ا وذلك في 27اذار 1921م [1].

و تمخض عن هذا الاجتماع عدد من المبادئ اتفق عليها الطرفان ونجملها فيما يلي:-

- تؤسس في شرق الأردن حكومة وطنية برئاسة الأمير عبدا .
- تكون هده الحكومة مستقلة استقلالا إداريا تاما.
- تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان.
- تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبداللة و فرنسا.
- يعتبر مشروع الاتفاق كتجربة مدتها ستة أشهر فان كان صالحا للطرفين استمر العمل وفقه وإلا أعيد النظر بة. [2]

و بهذا الاتفاق تحدد قيام إمارة شرق الأردن بين الحكومة البريطانية ممثلة بتشرشل و بين الشريف حسين و أبنائه بواسطة الأمير عبدا .

وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الأردنية الأولى في 1921/4/11م برئاسة رشيد طليع رئيس مجلس المشاورين، وبعد تشكيل هذه الحكومة المركزية أصبحت عمان عاصمة للبلاد[3].

بعدها تم الإعلان عن استقلال شرق الأردن في 25 ايار1923 بحضور المندوب السامي البريطاني في فلسطين و المعتمد البريطاني فيلبي و جاء في الإعلان (اعتراف الحكومة البريطانية بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبدا بن الحسين شريطة أن

---

([1]) الشناق ، عبد المجيد ،(2003)، **مدخل الى تاريخ الاردن و حضارتة** ، عمان، ص 12.

([2]) الشناق ، مرجع سابق،ص20.

([3]) العدوان ، مرجع سابق،ص40.

توافق عصبة الأمم على ذلك ، وان تكون حكومة شرق الأردن دستورية تمكن الحكومة البريطانية من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بهذه البلاد وذلك بواسطة اتفاق كبير يعقد بين الحكومتين). [1]

ولقد شهدت هذه الفترة من عهد الإمارة العديد من المصاعب إذ واجهت الحكومة منذ بداية تأسيسها لمشاكل خارجية كان اهمها الغارات الوهابية على البلاد من عام (1922- 1924) حيث قانت القوات البريطانية بصد هذه الغارات([2]) و مشاكل داخلية عندما لم يستقبل شيوخ القبائل و الزعماء المحليين فكرة إنشاء حكومة مركزية في عمان بشيء من الارتياح ، على اعتبار أن مثل هذه الحكومة قد تسلبهم بعض الامتيازات والحقوق التي يتمتعون بها ، لذلك عندما عزمت الحكومة على تطبيق سلطتها اعترضها مقاومة عنيفة تمثلت بإعلان العصيان في الكورة تحت قيادة كليب الشريدة في عام 1921 ولم تفلح الحكومة بردع هدا العصيان لعدم توفر قوة عسكرية ، وتعتبر الثورة الماجدية بقيادة (ماجد و سلطان العدوان) من اخطر الحوادث التي تعرضت لها الإمارة الوليدة في عام 1923([3]) لأنها أخذت بعدا سياسيا هدد وجود النظام ، و قد تمكنت الحكومة بمساعدة الطائرات البريطانية و قوات بريطانية من إحباط هذه الحركة ، ولكنها تسببت باستقالة الحكومة. [4]

من الملاحظ أن الأوضاع في شرق الأردن لم تكن مستقرة وذلك لان سكان المنطقة من الشرق أردنيين لم يتولوا مناصب ولم يتقلدوا الوظائف العامة وذلك لأسباب تعود إلى أن النظام استعان بخبرات إداريين وسياسيين من أبناء سوريا وفلسطين لتثبيت النظام كون أن الشرق أردنيين لم تتوفر لديهم الخبرة الكافية للقيام بمثل هذه المهمات.

وفي1928م وقعت الإمارة معاهده مع بريطانيا انبثق عنها القانون الأساسي في نيسان 1928م ونشر قانون الانتخاب الجديد في حزيران 1928م الذي استمد نصوصه من روح هذه المعاهدة .

---

([1]) مشاقبة ، مرجع سابق ،ص65

([2]) محافظه ، علي ، (1989)، **تاريخ الأردن المعاصر عهد الأمارة (1921-1946)** ،مركز الكتب الأردني ، عمان ،ص41.

([3]) محافظه ، مرجع سابق ،ص41

([4]) الشناق مرجع سابق ،ص258

**رابعا : مرحلة الاستقلال:-**

حاولت الحكومات المتعاقبة على الإمارة طرح موضوع رغبة البلاد بالاستقلال من خلال المذكرات الرسمية و المباحثات و محاولات الأمير شخصيا إلا أن بريطانيا كانت تتذرع بانشغالها بالقضايا الأهم على الساحة الأوربية و أمور الحرب العالمية الثانية ، و كانت سياسة الأمير في تلك الفترة تنتهج بناء الدولة تدريجيا و كان نهج الأمير مع السياسة الاستعمارية البريطانية يقوم على عدم إثارة و إزعاج السلطات البريطانية و قبول ما تتنازل عنة في مجال السلطة [1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونشوء هيئة الأمم المتحدة في 1945/4/25م وجهت الحكومة الأردنية مذكرة للحكومة البريطانية في 1945/6/27م طلبت فيها بدء المفاوضات من اجل استقلال شرق الأردن،وقد ردت بريطانيا بتوجيه دعوة إلى الأمير مع رئيس حكومته الى بريطانيا في بداية عام 1946م و بعدها اعترفت بريطانيا في الأمم المتحدة بان شرق الأردن تطور إلى مستوى يدعو لإنهاء الانتداب و منحه الاستقلال ، و جاء هذا التصريح بتاريخ 1946/1/17م وبدأت المفاوضات الرسمية بهدف عقد معاهدة جديدة بين الطرفين. [2]

وعلى اثر المفاوضات الرسمية بين الطرفين أعلن عن استقلال الإمارة و انتهاء الانتداب البريطاني ، و توقيع معاهدة صداقة وتحالف بين البلادين في 1946/4/25 ([3])، وتضمنت المعاهد إعلان بريطانيا استقلال شرق الأردن ، و تبادل التمثيل السياسي بين البلادين و إن المسؤول عن حفظ الأمن و الدفاع عن شرق الأردن الأمير عبدا بن الحسين ، كذلك تضمنت المعاهدة احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة في شرق الأردن ، وان تمنح هذه القوات تسهيلات،وقرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة في اذار1946م و صادق عليها الملك عبدا في نفس اليوم ، وعلى إثرها عدل القانون الأساسي لشرق الأردن، وأصبحت إمارة شرق الأردن مملكة ، وأصبح الأمير ملكاً وذلك بموجب دستور عام 1946م [4].

---

([1])ابوغنيمة ، مرجع سابق ،ص113

([2])الصمادي و الحراحشة ، مرجع سابق ،ص98

([3]) مشاقبة ، مرجع سابق ،ص65

([4]) محافظة ، عبد الكريم ، (2001 )،**الاردن تاريخ و حضارة** ،، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان، ص58.

وقد قرر اعتبار يوم 1946/5/25م عيدا للاستقلال ، وفي 1945/6/26م تقدمت المملكة بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة من اجل الانضمام لهيئة الأمم المتحدة و قد اعتمدت الموافقة على هذا الطلب في عام 1955م ، وفي تاريخ 1947/3/17م صدرت الإرادة الملكية بتعيين الأمير طلال بن عبداللة وليا للعهد . (1)

وفي عام 1948م وقعت الحرب بين العرب و إسرائيل على اثر قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب و إسرائيل و على اثر هزيمة العرب نزحت جموع اللاجئين الى المملكة الأردنية الهاشمية ما اثر على التركيبة السكانية وعلى الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و مختلف الجوانب الحياتية. (2)

ومن أهم الأحداث السياسية في عهد جلالة الملك عبدا  الأول قيام الوحدة الأردنية الفلسطينية في نيسان 1950م و التي استمرت 38 عاما وترتب على هذه الوحدة تطورات سياسية اقتضت تعديل الدستور و بالذات فيما يتعلق بالسلطتين التشريعية و التنفيذية ، وقد أثارت الوحدة الأردنية الفلسطينية ردود فعل مختلفة فقد اعترفت بريطانيا بدولة الوحدة فيما عارضتها جميع الدول العربية ، وخلال زيارة الملك عبداللة لمدينة القدس لأداء صلاة الجمعة يوم 20/7 /1951م تم اغتياله على يد احد أبناء فلسطين . (3)

وبدأ دور سياسي جديد تمثل بتسلم الملك طلال الأول سلطاته الدستورية ، وذلك بدءاً من شهر أيلول 1951م لكن المرض لم يعطه الفرصة الكافية للاستمرار في الحكم، فخلال الأحد عشر شهرا التي قضاها ملكا تم انجاز عدة منجزات سياسية يمكن القول بان أهمها على الإطلاق اصدار دستور جديد للأردن عام 1952م وهو الدستور الذي مازلنا نحكم بة حتى الآن، ويعتبر هذا الدستور الثالث في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية. (4)

---

([1]) محافظه ، علي ، مرجع سابق ،ص97

([2]) مشاقبة ،مرجع سابق ،ص66

([3]) محافظة ، عبد الكريم ، المرجع السابق، ص 60.

([4]) محافظة، مرجع سابق ،ص97

**خامسا :الملك الحسين بن طلال**

نتيجة للحالة المرضية التي كان يعاني منها الملك طلال الأول و تمشيا مع مواد الدستور فقد اجتمع مجلس الوزراء وقرر عدم أهلية الملك طلال الأول باستمرار ممارسته للسلطات الدستورية ، ولما كان الأمير الحسين بن طلال لم يكمل السن القانونية ، فقد تشكل مجلس وصاية لإدارة شؤون البلاد لحين بلوغ ولي العهد السن الدستورية ، وبالفعل تسلم ولي العهد سلطاته الدستورية يوم 1953/5/2م . [1]

وقد استمر حكم الملك الحسين بن طلال سبعة وأربعين عاما شكل من خلالها تاريخ الأردن الحديث ، وحقق الكثير من المنجزات على المستوى السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والفكري ، و الثقافي ، والصحي ، و العسكري، ولما كان من الصعب حصر جميع هذه المنجزات في هذا البحث فقد اكتفيت بالوقوف عند أهم المنجزات و الأحداث التي كان لها تأثير كبير في بناء الأردن الحديث.

شكلت أول حكومة في عهد جلالة الملك حسين برئاسة الدكتور فوزي الملقي بتاريخ 1953/5/5م وعين الملك سمو الأمير محمد بن طلال وليا للعهد من عام 1952 حتى عام 1962 بعدها عين الملك سمو الأمير عبدا بن الحسين وليا للعهد، وفي عام 1965 انتقلت ولاية العهد إلى سمو الأمير الحسن بن طلال واستمرت حتى عام 1999م عندما صدرت الإرادة الملكية بتعين سمو الأميرعبدا بن الحسين وليا للعهد[2].

في بداية عهد صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال كانت الوحدة مابين الأردن وفلسطين لازالت قائمة وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحاول زعزعة الأمن الداخلي من خلال هجماتها المستمرة على القرى في الضفة الغربية ، وكانت القوات الأردنية تصد هذه الهجمات التي تهدف إلى إحراج للحكومة الأردنية وكانت هذه الهجمات من أهم المصاعب التي واجهت الملك في بداية عهده.

منذ بداية عهد جلالة الملك الحسين انتهج نهجا ديمقراطيا فظهرت الأحزاب و النقابات وانطلقت الحياة الصحافية في البلاد الأمر الذي أدى إلى زيادة الوعي الوطني ورسخ الشعور القومي

---

([1]) محافظه، مرجع السابق ،ص132

([2]) الشناق ،مرجع سابق ،ص333

عند المواطنين ،حيث شهدت الساحة الأردنية بعد عام 1953م نشاطا جماهيريا منظما في اطار حزبية ونقابية وبناء على التطور الاجتماعي و ازدياد الوعي السياسي صدر قانون الأحزاب بتاريخ 1955/3/30م الذي نص على أن لايزيد عدد أعضاء الحزب عن عشرة أشخاص عند تسجيله في وزارة الداخلية[1].

وكان تقسيم الأحزاب في المملكة في تلك الفترة على النحو التالي:-

- الأحزاب الدينية : جماعة الإخوان المسلمون ، حزب التحرير الإسلامي.
- الأحزاب القومية : حزب البعث العربي الاشتراكي ،حركة القوميين العرب الحزب القومي السوري الاجتماعي ، الحزب الوطني الاشتراكي .
- الأحزاب اليسارية : الحزب الشيوعي الأردني ، الجبهة الوطنية .
- الأحزاب الوسطية : حزب الأمة ،الحزب العربي الدستوري . [2]

**سادسا : تعريب الجيش**

بعد أن رفضت القيادة الأردنية الانضمام إلى حلف بغداد بدأ التوجه إلى التقارب و التنسيق مع دول المثلث العربي المعارض لحلف بغداد وهو: القاهرة، الرياض ، دمشق و حتى ترسخ خطوات التنسيق كان لابد من التخلص من القيادة الانجليزية للجيش العربي الأردني و إنهاء دور الفريق كلوب بالتدخل في الشؤون السياسية و الاقتصادية الأردنية ،حيث اظهر الضباط الأردنيين انزعاجهم من تصرفات كلوب داخل المملكة التي فاقت مهمته الأساسية ، حيث كان لابد من اتخاذ خطوة أساسية وتسريح القيادة العسكرية البريطانية من الجيش العربي ،و بالفعل أقدم جلالة الملك حسين على اتخاذ القرار بإنهاء خدمات كلوب و السيادة البريطانية بأكملها بتاريخ 1956/3/1م. [3]

---

([1]) الشناق ، المرجع السابق ،ص350

([2]) الشناق ، مرجع سابق ،ص350.

([3]) الشناق ، مرجع سابق ، ص350.

لقد كان هذا القرار خطيرا و استراتيجيا حيث بين قدرات الملك الشاب على مواجهة المواقف الصعبة ، وكذلك دل هذا القرار على جرأة الملك ووسع قاعدته الشعبية على المستوى الوطني و القومي وثبت أقدام الأردن على الساحة العربية بقوة.

ومنذ أحداث تعريب الجيش ، و حلف بغداد انتهجت السياسة الأردنية خطا متقاربا من السياسية السعودية و المصرية و السورية ، وقد عزز هذا النهج الحرية السياسية و التعددية الحزبية و الديمقراطية التي أرسى دعائمها جلالة القائد الحسين بن طلال منذ عام 1953م وكانت حكومة سليمان النابلسي أول حكومة حزبية تشكلت بتاريخ المملكة وذلك نتيجة انتخابات نيابية جرت في 21/ تشرين الأول 1956م (1)

ويعتبر إنهاء المعاهدة البريطانية من أهم انجازات الحكومة التي تلت توقيعها على معاهدة التضامن العربي مع القاهرة و الرياض و دمشق ، حيث كان يوم 1957/7/7 آخر يوم لخروج القوات العسكرية البريطانية من الأردن (2)

**سابعا : الاتحاد العربي:-**

كان الملك الحسين بن طلال يركز جهوده في توطيد العلاقات مع المملكة العراقية منطلقا من أهداف و مبادئ الثورة العربية الكبرى ، وبناءا عليه كثفت الحكومة الأردنية جهودها بعد ظهور الجمهورية العربية المتحدة ( سوريا و مصر) مع الحكومة العراقية و توصلت الى إقناعها بضرورة قيام اتحاد فدرالي بين المملكتين ،وتمكنت الحكومتان من توقيع اتفاقية الاتحاد يوم 14/ 1958/2م في عمان و أصبح الملك فيصل بن غازي رئيسا للاتحاد ، الذي قام على أساس فدرالي و حكومة اتحادي مركزية بين الطرفين ، مع استمرار السيادة الوطنية لكل دولة(3)

---

(1) العدوان ،مرجع سابق ، ص320.

(2) موسى ،سليمان ،(1996)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995**،ج2 ،مكتبة المحتسب ،عمان ،ص17.

(3) أبو غنيمة ، مرجع سابق ،ص172.

**ثامنا : حرب 5 حزيران 1967 :**

كانت الساحة العربية قبل الحرب مع العدو الصهيوني تعاني انقساما شديداً و يمكن القول إن حربا باردة كانت قائمة بين الدول العربية في ذلك الوقت ومع انشغال العرب بخلافاتهم الداخلية كانت دولة العدو الصهيوني تحشد الطاقات و تبني قواها الاقتصادية و العسكرية و تعمل على جذب الرأي العام العالمي و كسب تعاطفه معها ، و بعد أن أصبح الكيان الصهيوني جاهزا لحرب مع العرب اخذ زمام المبادرة و قام بإطلاق أول رصاصة في هذه المعركة

في يوم 5/حزيران /1967م بدأ سلاح الجو الأردني بحماية الأجواء الأردنية و فق الدور الذي اسند إلية حسب المعاهدة الثنائية التي وقعها جلالة الملك مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد التقط الرادار الأردني في منطقة عجلون إشارات تشير إلى نشاط جوي مكثف في سماء فلسطين و نقلت هذه المعلومات إلى القيادة المصرية العليا و في تمام الساعة السابعة و النصف بدأت الطائرات الإسرائيلية تنفيذ الأهداف التي أرادت تحقيقها وخلال الثلاث ساعة الأولى من الحرب استطاعت الطائرات الاسرائيلة إباده سلاح الجو المصري بأكمله تقريبا و يبدو أن مصير الحرب قد حسم في الثلاث ساعات الأولى و ذلك بعد أن سيطر الطيران الإسرائيلي على سماء المعركة ، و استمرت المعركة ستة أيام رغم أن مجلس الأمن الدولي اصدر عدة قرارات لوقف إطلاق النار إلا أن العدو الإسرائيلي لم يستجب لهذه القرارات إلا بعد تحقيق كافة أهدافه في المنطقة. [1]

ولقد ترتب على هذه الهزيمة نتائج عديدة و أثار صعبة مازا العرب يعانون منها و خصوصا الأردن الذي يقف على اكبر خط مواجهة مع إسرائيل و ابرز هذه النتائج:

- فقدان سيناء و الجولان و الضفة الغربية.
- تشريد آلاف من النازحين العرب عن ديارهم.
- فقدان ثقة الشعوب العربية بقيادتها و جيوشها. [2]

---

([1]) موسى ، سليمان ، مرجع سابق ،ص231

([2]) محافظة ، المرجع السابق ، ص160.

وقد تأثر الأردن بهذه الهزيمة و انعكس ذلك على الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فاستقبل الأردن عددا كبيرا من النازحين ما شكل ضغطا كبيرا على كافة الخدمات و على الاقتصاد و اثر أيضا على الحياة الاجتماعية و غير التركيبة السكانية للمجتمع الأردني و من المعرف أن الأردن بلد يتصف بمحدودية الإمكانيات و الموارد .

**تاسعا : العمل الفدائي 1968-1971:**

انطلاقا من إيمان الأردن بدوره المركزي في القضايا القومية وانسجاما مع العقيدة العربية الإسلامية فقد منح الأردن للمنظمات الفدائية الفلسطينية فرصة العيش و النمو و الازدهار على أرضه بدعم مادي و معنوي.

وشهدت الأراضي الأردنية وجود العديد من المنظمات أهمها : منظمة فتح و منظمة التحرير الفلسطينية ، و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و غيرها من المنظمات التي انقسمت على نفسها مما أدى بالتالي إلى تضاعف عددها و غالبا ما كانت هذه المنظمات تلقى الدعم من دول عربية حيث كان الكثير منها أدوات طيعة في يد بعض الأنظمة العربية و التي استخدمتها للتدخل في الشؤون الداخلية في الأردن وخلق نوع من القلقلة و الاضطراب في البلد . [(1)]

و في عام 1968م وقعت معركة الكرامة و حصل بعدها الشرخ بين حركة المقاومة و الجيش و ذلك لان قيادات المنظمات الفدائية أنكرت الدور الرئيسي و الحاسم الذي قامت به القوات المسلحة الأردنية و أخذت تذيع في الوطن العربي أن المعركة كانت معركة الفدائيين و أن مساهمة الجيش الأردني كانت ثانوية . [(2)]

وكثرت التجاوزات والأخطاء خلال الأعوام 1968 و 1969 و 1970 و انتشار الأسلحة بين يدي المواطنين مما أدى إلى انفلات امني فأخذت الحكومة تدعو هذه المنظمات إلى التقيد بالنظام و احترام القانون و جاء ذلك على لسان جلالة الملك حسين إلا أن هذه المنظمات لم تستجب و أمام هذا الوضع المعقد اصدر جلالة الملك حسين إرادة ملكية بتأليف حكومة عسكرية برئاسة الزعيم محمد داوود وتعيين حابس المجالي قائد عام للقوات المسلحة ، وحدد كتاب التكليف مهام الوزارة

---

([1]) موسى ،سليمان، مرجع سابق ، ص287.

([2]) محافظة ، المرجع السابق ، ص162.

بإعادة الأمور إلى نصابها و حفظ الأمن و فرض سلطة الدولة و بالفعل وجهت الحكومة إنذاراً إلى جميع منظمات العمل الفدائي بتسليم السلاح و الانصياع إلى احترام سيادة الدولة ، لكن الصدام المتوقع ما لبث أن انفجر على نطاق واسع في أيلول عام 1970م و كانت النتيجة خروج جميع التنظيمات المسلحة من الأردن. (1)

**عاشرا : فك الارتباط الإداري و القانوني مع الضفة الغربية :**

جاء قرار الملك حسين مساء يوم 31/ 7/ 1988م القاضي بفك العلاقة الإدارية و القانونية مع الضفة الغربية لينهي وحدة استمرت 38 عاما كانت قد وضعت أسسها و مرتكزاتها في عهد جلالة الملك المؤسس عبدا بن الحسين عام 1950م و بعد أربعة عشر عاما من قرار قمة الرباط الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني و بعد ستة أعوام من قرار قمة فاس التي اجتمعت على قيام دولة فلسطين مستقلة في الضفة الغربية و قطاع غزة كأساس من أسس التسوية و نتيجة لها . (2)

وفك الارتباط هذا لايعني تخلي الأردن عن القضية الفلسطينية لان الأردن كان ومازال الداعم الرئيسي لهذه القضية و الأب الروحي لها لكنه بهذا يعطي أبناء الشعب الفلسطيني حقهم باتخاذ القرار وأن يكونوا هم الممثلين الشرعيين لقضيتهم وشعبهم .

**الحادي عشر : أهم التطورات على الساحة الداخلية** :-

كان الوضع الداخلي على الساحة الأردنية قبل قرار فك الارتباط كالتالي :-

بتاريخ 7/ 2/ 19876م أعلن جلالة الملك عن حل المجلس النيابي الذي تشكل عام 1967م و دعوة البرلمان المؤقت للانعقاد في 1984/1/7م

وبناء على هذه التغيرات استقالات حكومة مضر بدران و شكل الحكومة احمد عبيدات الذي شغل منصب وزير داخلية في السابق و منصب مدير مخابرات ، وتتألف حكومة عبيدات من 20

---

(1) أبو غنيمة ، مرجع سابق ، ص198.

(2) موسى ، سليمان ، مرجع سابق ،ص502.

وزيرا بينهم سيدة شغلت منصب وزير إعلام وهي المرة الأولى التي تشغل سيدة منصبا كهذا في الأردن.

وقدم عبيدات بيانه الوزاري أمام مجلس النواب و ارتكز على عدة نقاط أهمها ، بناء قوة عسكرية متطورة ،التأكيد على عودة الحياة البرلمانية ، التأكيد على الوحدة الوطنية وتمتين عرى التآخي و التعاضد.

وكان من أهم انجازات حكومة عبيدات التوصل إلى عقد اتفاق مع المنظمة الفلسطينية بهدف تنسيق المواقف و التحركات على الصعيد العربي و العالمي .

وعلى اثر تأزم الوضع الداخلي بسبب عزم احمد عبيدات على فضح الفساد و محاربته علنيا فقد بادر رئيس الوزراء بالاستقالة. [1]

شكلت حكومة زيد الرفاعي في 1985/4/4م وتطورت العلاقات الأردنية الفلسطينية بين مد وجزر حتى وصلت القيادة الأردنية لقرار فك الارتباط عام 1988م.

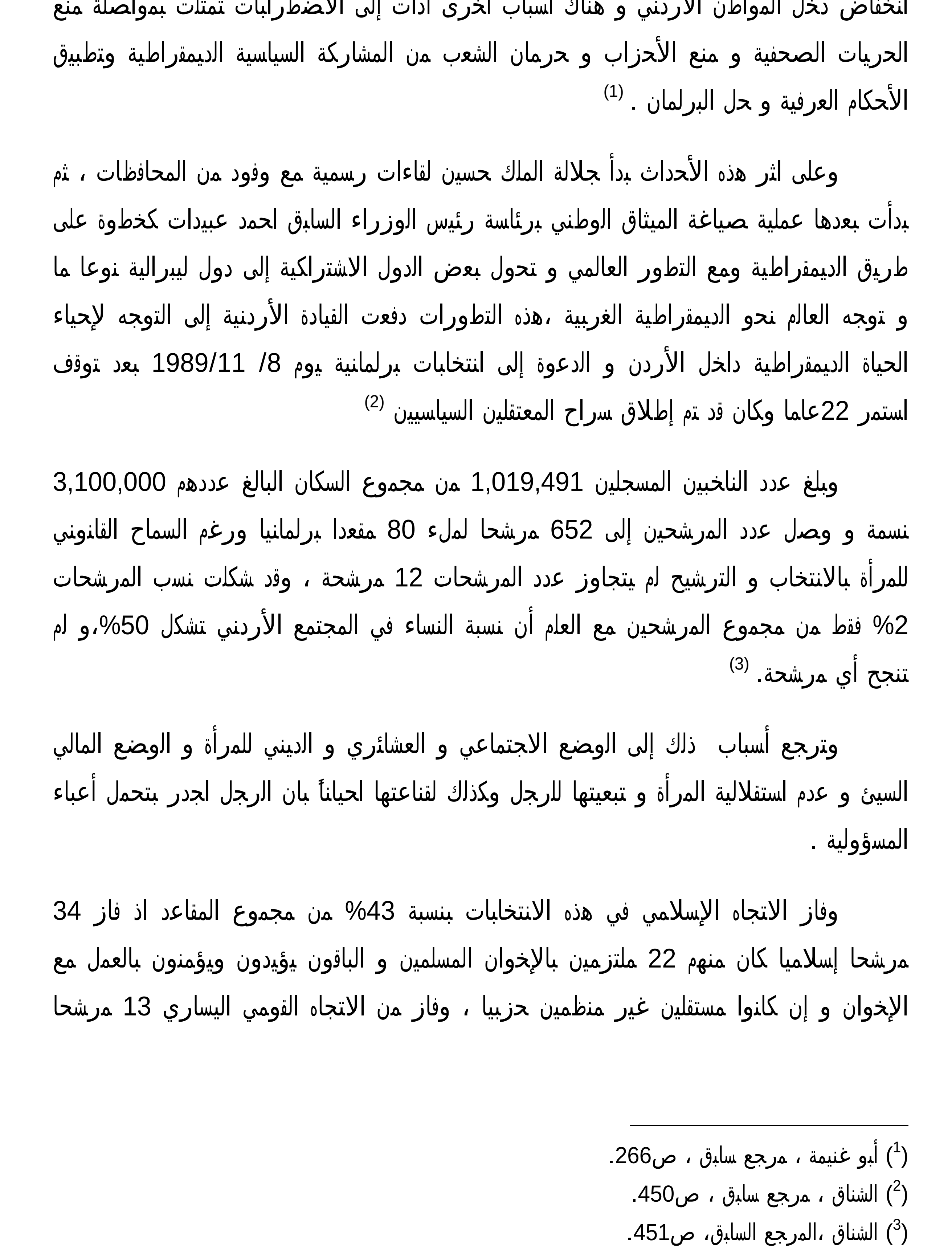
وفي 18نيسان 1989م وقعت أحداث معان الدامية على اثر الإضراب العارم الذي جاء بعدما اتخذت حكومة زيد الرفاعي بضعة إجراءات اقتصادية تمثلت برفع أسعار البنزين و الطحين والماء و المشروبات و الدخان ورسوم الهاتف ،وهاجم المتظاهرون دوائر حكومية وبنوك ومحلات تجارية و طالبوا باستقالة حكومة زيد الرفاعي و فرضت الحكومة منع التجول و أغلقت الشرطة و الجيش معابر المدينة و اتسعت دائرة الإضراب لتصل الى الكرك و المزار و الطفيلة و وصلت المظاهرات إلى مدينة السلط و لم تهدأ الأوضاع إلا بعد 1989/4/23م عندما عاد الملك من خارج البلاد و أطاح بحكومة زيد الرفاعي و كانت أطول حكومة في البلاد استمرت أربع سنوات . [2]

ثم شكل زيد بن شاكر الحكومة يوم 1989/4/27م و كانت الاضطرابات التي اندلعت في جنوب البلاد موجهة بشكل أساسي ضد الحكومة و كان أهم أسبابها تراجع النمو الاقتصادي و وزيادة البطالة و غلاء الأسعار نتيجة تخفيض الدينار بنسبة 40% وتراجع المساعدات العربية و

---

([1]) الشناق ،مرجع سابق ،439

([2]) موسى ، سليمان ، مرجع سابق ،ص520.



انخفاض دخل المواطن الأردني و هناك أسباب أخرى أدات إلى الاضطرابات تمثلت بمواصلة منع الحريات الصحفية و منع الأحزاب و حرمان الشعب من المشاركة السياسية الديمقراطية وتطبيق الأحكام العرفية و حل البرلمان .[1]

وعلى اثر هذه الأحداث بدأ جلالة الملك حسين لقاءات رسمية مع وفود من المحافظات ، ثم بدأت بعدها عملية صياغة الميثاق الوطني برئاسة رئيس الوزراء السابق احمد عبيدات كخطوة على طريق الديمقراطية ومع التطور العالمي و تحول بعض الدول الاشتراكية إلى دول ليبرالية نوعا ما و توجه العالم نحو الديمقراطية الغربية ،هذه التطورات دفعت القيادة الأردنية إلى التوجه لإحياء الحياة الديمقراطية داخل الأردن و الدعوة إلى انتخابات برلمانية يوم 8/ 1989/11 بعد توقف استمر 22عاما وكان قد تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين [2]

وبلغ عدد الناخبين المسجلين 1,019,491 من مجموع السكان البالغ عددهم 3,100,000 نسمة و وصل عدد المرشحين إلى 652 مرشحا لملء 80 مقعدا برلمانيا ورغم السماح القانوني للمرأة بالانتخاب و الترشيح لم يتجاوز عدد المرشحات 12 مرشحة ، وقد شكلت نسب المرشحات 2% فقط من مجموع المرشحين مع العلم أن نسبة النساء في المجتمع الأردني تشكل 50%،و لم تنجح أي مرشحة.[3]

وترجع أسباب  ذلك إلى الوضع الاجتماعي و العشائري و الديني للمرأة و الوضع المالي السيئ و عدم استقلالية المرأة و تبعيتها للرجل وكذلك لقناعتها احياناً بان الرجل اجدر بتحمل أعباء المسؤولية .

وفاز الاتجاه الإسلامي في هذه الانتخابات بنسبة 43% من مجموع المقاعد اذ فاز 34 مرشحا إسلاميا كان منهم 22 ملتزمين بالإخوان المسلمين و الباقون يؤيدون ويؤمنون بالعمل مع الإخوان و إن كانوا مستقلين غير منظمين حزبيا ، وفاز من الاتجاه القومي اليساري 13 مرشحا

---

([1]) أبو غنيمة ، مرجع سابق ، ص266.

([2]) الشناق ، مرجع سابق ، ص450.

([3]) الشناق ،المرجع السابق، ص451.

شكلوا التجمع الديمقراطي داخل البرلمان و فاز من العناصر التقليدية و المحافظة 22 مرشحا ومن المستقلين 11 مرشحا .[1]

وعلى ضوء نتائج الانتخابات كلف جلالة الملك حسين بن طلال رئيس الوزراء السابق مضر بدران الذي اعتبر من المتعاطفين مع الاتجاه الإسلامي بتشكيل الوزارة بتاريخ 1989/12/4م و حظيت الحكومة بثقة البرلمان في 1990/1/1م عندما منح 65 عضوا الثقة بينما حجبها عنها 9 أعضاء و امتنع 6 أعضاء عن التصويت .[2]

يمكن القول أن التحول الديمقراطي في الأردن و الذي كانت قمته من خلال انتخابات 1989م هو ثمرة تلاقي القيادة والشعب في منتصف الطريق و بهذا المعنى يغدو القرار اختيارا وطنيا عاما. الأمر الذي وضع على كل مواطن أردني حيثما كان موقعه أمانة الحرص على حماية وتعميق وتطوير هذه التجربة الديمقراطية.

**الثاني عشر : الميثاق الوطني :**

بعد الأحداث و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها المملكة و خصوصا الاقتصادية المتمثلة بهبوط الدينار و قرارات صندوق النقد الدولي والمديونية الخارجية و التي كان لها الدور الأكبر و الرئيسي في أحداث الجنوب عام 1989م التي أدات إلى استقالة الحكومة التي كان يترأسها زيد الرفاعي .[3]

وبعد اقل من عام على هذه الأحداث صدرت الإرادة الملكية يوم 9 نيسان 1990م بتشكيل لجنة لصياغة الميثاق الوطني برئاسة رئيس الوزراء السابق احمد عبيدات و عضوية 59 عضو ، لقد عقدت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني 35 اجتماعا على مدار ثمانية أشهر بينما تم تشكيل سبع لجان فرعية عهد إليها وضع تصورات حول عدد من المواضيع عقدت كل لجنة منها (10-15) اجتماعاً و تضمن الميثاق مقدمة تاريخية و ثمانية أبواب هي :أهداف الميثاق و دولة القانون والتعددية السياسية و الأمن الوطني الأردني و المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافة والتربية و

---

([1]) القطاطشة ،محمد (2001)، **تطور الحياة السياسية في الأردن**، عمان، ص 50.

([2]) الشناق ،مرجع سابق ، ص.452

([3]) محافظة ، مرجع سابق ، ص176.

الإعلام و العلاقات الأردنية الفلسطينية و العربية و الإسلامية و الدولية ، وقد نشر الميثاق الوطني في 9 حزيران 1991م في مؤتمر وطني ضم أكثر من ألفي شخصية سياسية أردنية يمثلون كافة الاتجاهات السياسية و الاجتماعية في الأردن وقد افتتح الملك حسين المؤتمر بكلمة أكد فيها أن الميثاق وثيقة فكرية مرجعية للعمل السياسي الأردني[1]

يعتبر الميثاق الوطني انجازا هاما في تلك الفترة حيث كان بمثابة الصفارة الأولى التي تأذن ببداية الأردن الحديث و الميثاق هو مرجعية وطنية لإعادة اللحمة الوطنية و هو قراءة لأهم تطورات الحياة السياسية في الأردن .

**الثالث عشر : قانون الأحزاب لعام 1992م :**

يمثل قانون الأحزاب الذي صدر عام 1992م أول الخطى نحو التحول الديمقراطي الذي بدأت تعيشه المملكة في تلك الفترة ويعتبر هذا القانون مقارنة بقانون عام 1955م نقلة نوعية حيث أن هذا القانون قد أطلق الحياة السياسية و الحزبية من جديد و كان محفزاً للعديد من الشخصيات السياسية للبدء بممارسة الحياة الحزبية بشكل أساسي بعد أن كانت تمارس بالخفاء مدة أربعين عاما، فما أن تم الإعلان عن القانون حتى أعلن عن قيام ما يقارب ثلاثين حزباً. [2]

وقد تم خلال هذه المرحلة من الحياة السياسية إصدار العديد من القوانين ، و توجها واسعا نحو الديمقراطية ، و حرية الرأي و التعبير ، ومنها :

1- إلغاء الأحكام العرفية 1992.

2- إصدار قانون المطبوعات و النشر عام 1993م.

وقامت الحكومة في 1993/8/17م بإصدار قانون انتخابات مؤقت جديد على أساس الصوت الواحد لكل ناخب و لكافة مناطق المملكة ،[3] .

---

([1]) محافظة ،مرجع سابق ، ص150.

([2]) الحضرمي و العدوان ، مرجع سابق ، ص146.

([3]) العنا قرة ،البواعمة و الدمنهوري،(2007) ، **التربية الوطنية** ، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، ص 60.

و شكل قانون الانتخابات الجديد صدمة بسبب قانون الصوت الواحد و أنة لا جدوى من الانتخابات لأنها ستكون مقيدة بسبب الصوت الواحد .

و جرت الانتخابات النيابية في العام نفسه الذي صدر فيه القانون بنوع من الفتور ، فقد أعلنت جبهة العمل الإسلامي مقاطعة الانتخابات كذلك عزف عدد من المرشحين عن الانتخابات ، إلا أن رغبة بعض الأحزاب في الاشتراك في الانتخابات لإبقاء ممثلين لهم في المجلس ، شجع جبهة العمل الإسلامي للمشاركة في الانتخابات و شكل هذا القرار مفاجئة بسبب الرفض القاطع في البداية، و جاءات الانتخابات بنفس المستوى السابق إلا أنها خفضت عدد نواب الجبهة إلى 16 نائب و نتيجة لذلك قل نفوذ الجبهة في المجلس أما بالنسبة للمستوى التمثيلي للأحزاب اليسارية و القومية فبقيت كما هي متواضعة ، و من الجدير بالذكر أن الدور المفروض على هذا المجلس كان صعباً جداً حيث واجهه هذا المجلس أصعب أنواع القرارات في تاريخ مجلس الأمة الأردني و هو تمرير اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني ، و في هذا المجلس فازت أول امرأة أردنية في الانتخابات النيابية حيث لم يكن من المألوف أن تفوز امرأة في الانتخابات ، و مثلت توجان فيصل العنصر النسائي في المجلس و أبدات دورا مميزا و فعالا . (1)

**الرابع عشر : معاهدة السلام 1994م :-**

وافق الأردن على حضور مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في 30 تشرين أول عام 1991م و صار هناك تنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية و الأردن ، حيث تم تشكيل وفد واحد برئاسة وزير الخارجية كامل أبو جابر . ثم عينت الحكومة الأردنية عبد السلام المجالي رئيسا للجانب الأردني من الوفد ، بينما عينت المنظمة حيدر عبد الشافي رئيسا للجانب الفلسطيني ، وقد أوضح أبو جابر أن موقف الأردن يرتكز على البحث عن موقف يؤيده العرب و المجتمع الدولي ، وأن قضية الأردن وقضية فلسطين مترابطتان ، وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الأردنية و الفلسطينية و السورية و اللبنانية كافة ، و التي احتلها بعد يوم 4 حزيران 1967م كما شدد على

(1) الخطاطبة ،(2006) ، **الأردن منذ فجر التاريخ حتى عام 2006** ، المكتبة الوطنية ، عمان، ص 40.

عودة السيادة العربية إلى القدس العربية ، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة و السماح للفلسطنين بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم على أرض فلسطين . [1]

وبعد أن تبادلت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وثيقة الاعتراف بينهما في 13 أيلول عام 1993م ، وعقدتا اتفاقا مشتركا بينهما ، وافق الأردن على التوقيع في 13 أيلول على جدول أعمال المفاوضات بين إسرائيل و الأردن الذي يهدف إلى عقد اتفاقية سلام بين البلدين . وتبع ذلك إجراء مفاوضات أردنية إسرائيلية و بمساعدة أمريكية ، حيث تم التوصل إلى بحث مواضيع المياه و البيئة و ترسيم الحدود و إيجاد تعاون مستقبلي بين الأردن و إسرائيل ، في حالة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل .، وفي 16 تموز اتخذ مجلس الوزراء الأردني قرارا بتأليف وفد أردني للمفاوضات بين الجانبين ، تكونت مجموعات عمل فرعية في بحث قضايا البيئة و الطاقة و الأمن و الحدود و الأراضي ، و بعده تم اللقاء بين الملك حسين و رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين بحضور الرئيس الاميريكي بيل كلينتون في البيت الأبيض بتاريخ 25 تموز من العام نفسه ، وتم التوقيع على وثيقة (إعلان واشنطن ) ، ووقع كل من رابين و الملك حسين وثيقة إنهاء حالة الحرب بين بلديهما كما و وقعها كلينتون [2]

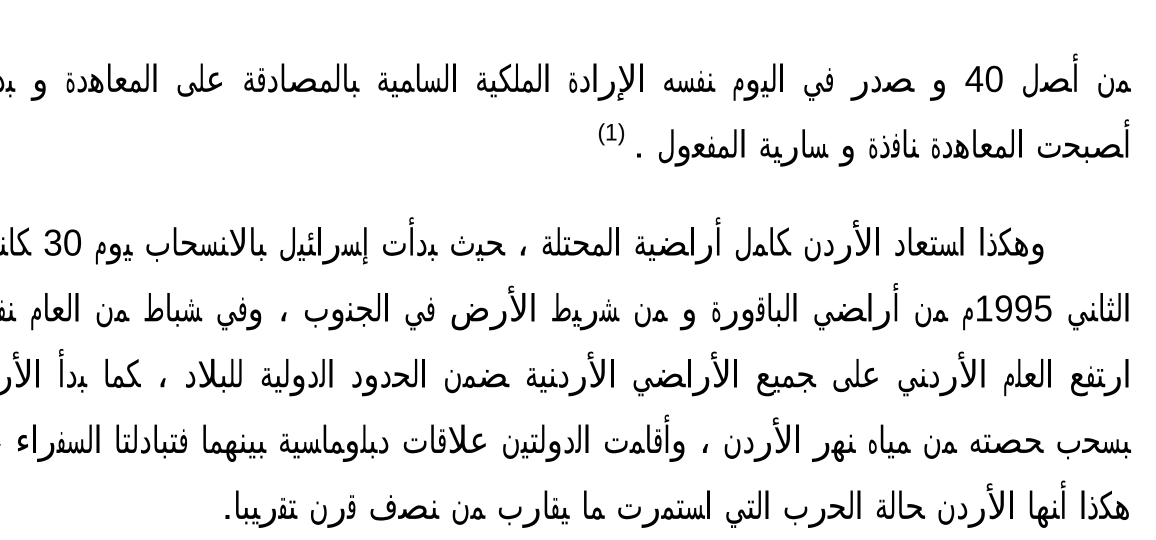
وباشر الجانبان عقب ذلك بأجراء مفاوضات للتوصل إلى معاهدة السلام و في 17 تشرين الأول تم التوقيع على الأحرف الأولى من المعاهدة في عمان ، حيث وقعها عن الجانب الأردني رئيس الوزراء عبد السلام المجالي و عن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحق رابين و في 26 من الشهر نفسه وقع النص الرسمي و النهائي للمعاهدة في وادي عربة بحضور عدد من المسئولين العرب و الأجانب على رأسهم الرئيس الأمريكي بل كلينتون

واحتوت المعاهدة على (30) مادة و قدمت الحكومة الأردنية نص المعاهدة إلى مجلس النواب و جرى التصويت على المعاهدة و صادق المجلس على المعاهدة بأغلبية (55) صوتا بينما عارضها 23 نائبا ، وأحيل مشروع قانون المعاهدة لمجلس الأعيان وتم المصادق علية بأغلبية 34

---

([1]) السوارية واخرون ،(2005), **تاريخ الأردن وحضارته** , المكتبة الوطنية , عمان , ص80 .

([2]) نفس المرجع السابق،ص82.



من أصل 40 و صدر في اليوم نفسه الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على المعاهدة و بذلك أصبحت المعاهدة نافذة و سارية المفعول . (1)

وهكذا استعاد الأردن كامل أراضية المحتلة ، حيث بدأت إسرائيل بالانسحاب يوم 30 كانون الثاني 1995م من أراضي الباقورة و من شريط الأرض في الجنوب ، وفي شباط من العام نفسه ارتفع العلم الأردني على جميع الأراضي الأردنية ضمن الحدود الدولية للبلاد ، كما بدأ الأردن بسحب حصته من مياه نهر الأردن ، وأقامت الدولتين علاقات دبلوماسية بينهما فتبادلتا السفراء ، و هكذا أنها الأردن حالة الحرب التي استمرت ما يقارب من نصف قرن تقريبا.

**الخامس عشر : الانتخابات النيابية عام 1997م :**

وجرت الانتخابات في عام 1997م حسب قانون الأحزاب الذي حدد مدة 4 سنوات لكل مجلس حيث قاطعت جبهة العمل الإسلامي الانتخابات محتجة على قانون الصوت الواحد ودعت الأحزاب الأردنية للمقاطعة لكن رغم ذلك شاركت بعض الأحزاب في الانتخابات إلا إنها لم تحصل على مقاعد كثيرة ، حيث كان معظم النواب مستقلين واستمر المجلس حتى انتهت مدته الدستوري في عام 2001م.(2)

وفي يوم 24 كانون الثاني1999 صدرت الإرادة الملكية السامية بتعين الأمير عبدا بن الحسين وليا للعهد و في يوم 1999/2/7 توفي جلالة الملك الحسين بن طلال ، وتسلم الملك عبدا بن الحسين سلطاته الدستورية. (3)

**السادس عشر:الأردن في عهد الملك عبداللة الثاني**

تولى الملك عبداللة بن الحسين سلطاته الدستورية في 1999/2/7م ، بعد وفاة الملك الحسين، حيث سار على نهج والدة الملك حسين ، في تعزيز دور الأردن الايجابي و المعتدل في العالم العربي ، وهو يعمل جاهدا لإيجاد الحل العادل و والدائم و الشامل للصراع العربي و

---

(1) السوارية واخرون, مرجع سابق , ص90.

(2) الربيع وآخرون ،(2007)، **التربية الوطنية** ، دار كنوز المعرفة، عمان، ص 11.

(3) السوارية واخرون ، مرجع سابق ، ص101.

الإسرائيلي و يسعى جلالته نحو مزيد من مأسسة الديمقراطية و التعددية السياسية التي أرساها الملك حسين و التوجه نحو تحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية بهدف الوصول إلى نوعية حياة أفضل لجميع الأردنيين. (1)

وقد عمل الملك عبدا منذ توليه مقاليد الحكم على تعزيز علاقات الأردن الخارجية و تقوية دور الأردن المحوري في العمل من اجل السلام و الاستقرار الإقليمي و قد انضم الأردن في عهده إلى منظمة التجارة العالمية و تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع ست دول عربية و مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي مما أرسى أساسا صلبا لاندماج الأردن في الاقتصاد العالمي. (2)

و قد تطور الأردن في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني تطورا كبيرا ومن ابرز هذه التطورات التي شهدها الأردن في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني على المستوى الداخلي و الخارجي :-

- مشاركة جلالة الملك عبدالله بصورة شخصية في إرساء قواعد الإصلاح الإداري الوطني و ترسخ الشفافية و المساءلة في العمل العام كما عمل دون كلل أو ملل على تقدم الحريات المدنية ،جاعلا الأردن من أكثر البلدان تقدماً في الشرق الأوسط.

- وعمل جلالته باهتمام على سن التشريعات الضرورية التي تؤمن للمرأة دورا كاملا غير منقوص في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في المملكة.

- أما على المستوى الاقتصادي فمنذ اعتلاء جلالته العرش كان مصمما على تحويل الأردن إلى نموذج حيوي في المنطقة ، لذلك فأن التنمية المستدامة و النمو الاقتصادي و الرعاية الاجتماعية هي في رأس أولويات الأجندة الوطنية لذلك دعا جلالته لتطبق برنامج إصلاح اقتصادي و تعظيم دور القطاع الخاص في التحرر الاقتصادي و قد حدد جلالته عددا من القضايا

(1) نفس المرجع السابق، ص108.

(2) السوارية واخرون ،مرجع سابق، ص109.

منها تحرير الاقتصاد وتحديثه و رفع مستوى معيشة الأردنيين و تخفيض أعباء المديونية و تقليص عجز الموازنة و تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية مستدامة

- أما بالنسبة للتنمية السياسية فقد أكد جلالته أن أهم ركائز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هي المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار وقد أوضح أن الطريق نحو الديمقراطية و التعددية و الازدهار الاقتصادي و حرية الرأي و التعبير و الفكر في الأردن ، هي نهج لن يتم الرجوع عنة و قد أكد جلالة الملك عبدالله الثاني على أن التنمية السياسية تستدعي بالضرورة وجود أحزاب سياسية و وطنية فعالة ،. وتماشيا مع توجيهات جلالة الملك سنت الحكومة قانون انتخاب جديد يهدف إلى توسيع القاعدة الانتخابية و يضمن تمثيل أفضل للمناطق الأردنية (زيادة عدد المقاعد في عمان و الزرقاء) بسبب الكثافة السكانية العاليه و يضمن كذلك انتخابات نزيهة و شفافة و اعتمد أيضا في هذا القانون نظام الكوتا و خفض سن الانتخاب من 19سنة إلى 18 سنة من اجل مشاركة الشباب في رسم المستقبل .

ومن أهم الانجازات في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني تأسيس المجلس الأعلى للإعلام و كذلك المركز الوطني لحقوق الإنسان و أيضا من المشاريع المهمة التي صادق عليها جلالة الملك عبدالله الثاني تحويل منطقة العقبة إلى منطقة اقتصادية وذلك بهدف جعلها مركزا تجاريا دوليا و بتالي رفع المستوى المعيشي للمواطنين وكان لجلالته تحركات واسعة على مستوى العالم لتحويل اقتصاد الأردن من اقتصاد يعتمد على المساعدات الخارجية إلى اقتصاد يعتمد على نفسه . [1]

وشهد عام 2003م أول انتخابات برلمانية في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني، شاركت بها كافة الأطياف السياسية و الحزبية و شهد العام نفسه انطلاق حملة الأردن أولا التي رفع رايتها جلالة الملك عبدالله الثاني و تم تشكيل خمس لجان سياسية ممثلة لكافة الأطياف السياسية و الحزبية و النقابية ، وأفرزت جملة توصيات أبرزها : [2]

1- تخصيص كوتا للنساء في البرلمان تتكون من ستة مقاعد.

2- زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ثمانين إلى مئة وعشر مقاعد.

---

(1) السوارية و اخرون ، مرجع سابق ، ص108.

(2) الاخرس، (2009)، **بناة الأردن الحديث الحضارة والإنجاز،** دار الخليج، عمان، ص 130.

3- العمل المتواصل لإقرار قانون انتخابات عصري و متحضر .

4- إعادة تشكيل مجلس الأعيان وزيادة عدد المقاعد إلى خمسة وخمسون .

5- ضمت التشكيلة مجلس الأعيان كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية .

كما صدرت العديد من المبادرات الملكية السامية أبرزها :-

1- وثيقة الأردن أولا في عام 2002 و هي خطة عمل تهدف إلى ترسيخ روح الولاء و الانتماء بين المواطنين حيث يعمل الجميع كشركاء في بناء و تطوير الأردن و هو تغليب لمصلحة الأردن على المصالح الأخرى .

2- رسالة عمان أطلقت يوم 9 /11/ 2004و جاءت الرسالة للتوعية بجوهر و حقيقة الدين الإسلامي الحنيف .

3- الأجندة الوطنية عام 2005 أعلن جلالة الملك عبداللة الثاني في عام 2005 عن رؤيته بتشكيل لجنة ملكية لصياغة رؤية جلالته في التنمية المستدامة و الشاملة ، حيث عملت اللجنة المكونة من القطاعات التالية ( النقابات ، المجتمع المدني و القطاع الخاص ، و ممثلين من الوزارات) على تقسيم العمل إلى ثمانية محاور تتمثل بمحور التنمية السياسية والمشاركة ، التشريع و العدل ، تعميق الاستثمار ، الرفاه الاجتماعي ، التعليم العالي و البحث العلمي ، العمالة و التدريب المهني ، رفع مستوى البنية التحتية ، الخدمات المالية و الإصلاح الحكومي[(1)].

4- وثيقة كلنا الأردن عام 2006 حيث أطلقها جلالته بهدف تأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات المجتمع الأردني عبر مشاركة فاعلة ليس في صياغة بنية القرارات العامة ذات العلاقة بالحراك الوطني فحسب و انما بتنفيذ هذه القرارات و متابعتها [(2)].

وفي عام 2007م جرى انتخاب مجلس النواب الخامس عشر ، حيث كان هذا المجلس منذ بدايته قليل الشعبية وأداؤه ضعيف و لم يعبر عن هموم المواطنين ، وقد تراجع أداء المجلس في

---

([1]) الاخرس مرجع سابق ، ص130.

([2]) الاخرس مرجع سابق ، ص130.

مجالي الرقابة و التشريع ، و من الملاحظ على هذا المجلس تغيب للنواب عن الجلسات من دون عذر مقبول ، و نجم عن هذه الظروف اصدأ سلبية لدى الرأي العام ، لذلك صدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الخامس عشر اعتبارا من 24 تشرين الثاني 2009م. (1)

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بتعين دولة سمير زيد الرفاعي في2009/12/9، وجاء في كتاب التكليف لدولة سمير الرفاعي أن الانتخابات القادمة يجب إن لا تتأخر عن الربع الأخير من عام 2010م . (2)

أن المتتبع لتاريخ نشوء المملكة الأردنية الهاشمية يجد أن التطور السياسي قد توقف أكثر من مرة بسبب الظروف التي تعرضت لها المملكة منذ بداية تأسيسها ، فتارة يصل فيها التطور السياسي إلى أوجه مثلما حصل في عام 1956م عندما شكل سليمان النابلسي أول حكومة ائتلافية من المعارضة وهذا بحد ذاته يعتبر تقدما في عملية الإصلاح السياسي لكن هذا التقدم لم يستمر حيث اطر النظام السياسي بسبب الظروف المحيطة به للفرض الأحكام العرفية وحظر العمل الحزبي لمدة ليست بالقصيرة فقد ظلت الحياة السياسية متوقفة حتى عام 1989م عندما جرت الانتخابات و أفرزت مجلس نيابياً قوياً (في نظر العديد من الدارسين و المراقبين) ، إلا أن الإصلاح السياسي تراجع مرة أخرى لكن هذه المرة كان التراجع على مستوى التشريعات حيث صدر قانون انتخاب جديد ( قانون الصوت الواحد) ، و افرز هذا القانون مجلس نيابي ضعيف بسب مقاطعة بعض الأحزاب الفاعلة للانتخابات ، كل هذه الظروف و الأحداث مابين صعود وهبوط في الحياة السياسية أدى إلى تباطؤ كبير في عملية التطور السياسي مقارنة بالتطور الذي حصل على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

بعد أن قمنا بعرض ابرز الأحداث التي ساهمت في بناء الأردن الحديث نرى أن هذه الأحداث أثرت وبشكل مباشر على بناء شخصية المواطن الأردني بكل أبعادها بما فيها البعد السياسي و البعد الاجتماعي و بتالي تؤثر على سلوك المواطن الأردني وعلى تمثله لسلوك المواطنة ، وبما أن الإنسان وليد بيئته فأن سلوك المواطن الأردني متأثر لامحالة بالظروف التي رافقت نشأة الدولة لذلك

(1) الطوالبة، (2010)، **الحياة النيابية الأردنية ومراحل تطورها**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ص 110.
(2) الطوالبة ،مرجع السابق، ص 112.

قامت الباحثة بتخصيص جزء من البحث لدراسة ابرز الأحداث التي أثرت في نشأة الدولة الأردنية ، لما لها من أثر على المواطن الأردني الذي هو موضوع البحث.

**المطلب الثالث: نبذه عن تطور الحياة الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية :**

**أولا: الحياة الاجتماعية في الأردن**

يدرس البحث الجانب السياسي و الاجتماعي للمواطنة الأردنية لذلك كان من الضروري دراسة التطورات السياسية التي مرت بها المملكة منذ التأسيس حتى وقتنا الحاضر وبما أن قد تناولنا هذا الجانب في الفصل السابق ، فأنه لابد من تسليط الضوء على الجانب الاجتماعي الذي هو جزء من البحث .

كان لخصائص الموقع الجغرافي ، و للظروف التاريخية و الاقتصادية التي رافقت نشوء المملكة الأردنية الهاشمية أثرها الواضح في شخصية المجتمع الأردني ، وقد تعرض الأردن و المناطق المجاورة له لظروف عسكرية وسياسية كان لها الدور الأكبر في تشكيل المجتمع وتطور فئاته من الناحية الديمغرافية و الاجتماعية و يتمثل ذلك بوضوح في أثار الحرب العالمية الأولى و الانتداب البريطاني و الصراع المتصل مع الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وما نجم عنة من حروب في عامي 1948م ، 1967م أسفرت عن احتلال فلسطين و تهجير مستمر لأبنائها نحو الأردن و الدول العربية المجاورة [1].

وقد عرف الأردن بكونه وجهة للمهاجرين في تاريخه الحديث حيث أمته هجرات متلاحقة قبل الهجرة القسرية للفلسطنين في أواخر الاربيعينات مثل هجرة الشراكسة و الشيشان و الأرمن و الدروز و التجار السوريين و الفلسطينيين ، و يتصف الأردن بأنة بلد صحراوي يتميز بقلة الأمطار و كان في عهد الدولة العثمانية جزءاً من سوريا الكبرى، لذلك نجد تماثلا كبيرا في الخصائص الثقافية و العادات و التقاليد بين سكان المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية السورية و فلسطين ، و بعد الحرب العالمية الأولى وفدت إلى الأردن مجموعات سكانية وهي التي رافقت قدوم الأمير عبدا بن الحسين، إذ اشتمل على عدد من الفلسطينيين و السوريين و الحجازيين الذين رافقوه في

---

([1]) الربايعة و حمودة ،(1991) ، **السكان و الحياة الاجتماعية** ، المكتبة الوطنية ،عمان، ص 20.

رحلته من المدينة المنورة إلى معان في جنوب الأردن وقد استقر معظم هؤلاء في إمارة شرق الأردن آنذاك [1].

يعتبر المجتمع الأردني مجتمعا أبويا ، السلطة فيه للأب ، فهو الذي تقع علية مسؤولية الإعالة و الإشراف على أمور الأسرة و كذلك تنسيق الدوار بين أفراد الأسرة ، و الأهم أن من ذلك كله وحدة النسب في الأسرة تعود إلى الجد من جهة الأب و قد جاء الإسلام ليعزز هذه الناحية فأكد على مسؤولية الرجل في الإشراف و الإنفاق و الدفاع عن أسرته.

كما تمتاز البنية الاجتماعية للمجتمع العربي بشكل عام و المجتمع الأردني بشكل خاص بتأثرها بتعاليم الدين الإسلامي فالإسلام وحد العرب و حملهم رسالة و أعطاهم قاعدة فكرية و أيدلوجية ، وبه كونوا دولة .

وتقوم البنية الاجتماعية للمجتمع الأردني على عناصر رئيسية وهي الأسرة و العشيرة و القبيلة و مجتمع محلي و أحياء سكنية وتجمعات سكانية ، وهذه العناصر هي التي تقوم بعملية الربط و الترابط بين الفرد و المجتمع من خلال انتماء الفرد أو الجماعة إلى تلك العناصر أو بعضها بهدف الحماية ، أو التعاون أو تحديد النسب أو توزيع العمل أو السلطة بين الأفراد التابعين لأحد الروابط المذكورة.[2]

**ثانيا : الفئات الاجتماعية في المجتمع الأردني**

يتكون المجتمع الأردني من مجموعات سكانية تنقسم حسب منطقة السكن على النحو التالي:

**أولا- الحضر:**

وهم عبارة عن السكان الذين يعيشون في تجمعات سكانية يزيد عددها عن 5 ألاف نسمة، و التي تسمى بالمدن و هي بالدرجة الأولى مركز الحكم أو النفوذ و ويوجد فيها مؤسسات الدولة من وزارات و جيش و محاكم و سفارات و مراكز التجارة ، ومراكز التعليم ... ، و يمتاز سكان المدن

---

([1]) الربايعة حمود ، مرجع سابق ، ص39.

([2]) الحمود و نجادات ،(2007) ، **التربية لوطنية** ، دار اجنادين للنشر، عمان ، ص 181.

بمستوى معيشي مرتفع نسبيا مقارنة بمناطق الريف و البادية و بسبب سهولة الاتصال و التنظيم تعتبر المدينة مركزا مهما لنشر الوعي الطبقي و التكتل الحزبي و نقابات وجمعيات....

و يعتبر الأردن من أسرع دول العالم تحضرا حيث إن نسبة سكان المدن تنمو بسرعة كبيرة. وذلك بفعل عوامل النمو السكاني السريع و الهجرة الخارجية للأردن و كذلك الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن الرئيسية ،و إن مثل هذه الهجرات تؤدي إلى نمو حضاري سريع فالعاصمة عمان و ما حولها تعتبر أكبر تجمع حضري في المملكة[1]

**ثانيا- الريف :**

تقوم حياة المجتمع الريفي أساسا على التعارف و الجيرة و الأقارب بحيث تبدو العلاقات الاجتماعية في إطار الود الجماعي ، والمجتمع الريفي الأردني هو المجتمع الذي يقطن في مناطق الريف و هو موزع على القرى الأردنية في مختلف مناطق المملكة ، و يمتاز سكان الريف بعملهم في قطاع الزراعة ، ولما كانت الزراعة تتذبذب من حيث كمية الأمطار أو الإنتاج أو الأسعار فان مستوى المعيشة لسكان الريف الأردني أقل استقرارا و بالتالي أقل مستوى معيشي مقارنة بسكان المدن و يعاني الريف الأردني من هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة سعيا وراء الرزق و فرص العمل و معدلات الدخول المرتفعة في المدينة و كذلك توفير سبل التسلية و الترفية [2].

**ثالثا – البادية :**

وهم عبارة عن السكان الذين يعيشون في السهول و الصحارى الأردنية بصورة قبائل مبعثرة هنا أو هناك خارج المناطق الريفية و الحضرية ، ويمتاز سكان البادية باعتمادهم على الرعي للمواشي و الأغنام ، ولذلك فأن حياتهم تمتاز بعدم الاستقرار من حيث منازلهم المصنوعة من الصوف لكي يسهل عليهم نقلها من مكان إلى آخر سعيا وراء مصادر العيش و الماء و التي تتباين من مكان إلى آخر و من فصل إلى آخر لذلك يعتبر سكان البادية الأكثر تنقلا و الأقل استقرارا و

---

([1]) الحمود و النجادات ، نفس المرجع السابق ، ص115.

([2]) العايد ، (2002 )، **المجتمع الأردني ما بعد العولمة** ، دار وائل للنشر، عمان،ص12

بالتالي الأقل حظا من حيث مستوى المعيشة مقارنة بسكان الريف و المدن [1]،وفي مراحل لاحقة جرى توطين البدو وادخالهم في المجتمع الاكبر[2].

ومن الملاحظ على المجتمع الأردني انه مجتمع غير طبقي (طبقات اجتماعية) و أنما أقرب إلى ما يعرف بالمستويات السكانية و التي تعتمد في تقسيمها على أساس مستوى الدخل .

**ثالثا :التركيب السكاني في الأردن و خصائص المجتمع الاردني وواقع المجتمع الاردني من خلال مؤشرات احصائية وملامح الوضع السكاني في الاردن**

يتألف المجتمع الأردني من المواطنين الذين يحملون الجنسية الأردنية و ينقسمون لفئات معينة تبعا لأصولهم العرقية أو معتقداتهم الدينية أو حتى تبعا لمصادرهم الجهوية .

والأردنيون في معظمهم من العرب ، ولكن هناك عدد من الأعراق الأخرى الموجودة ، والتي تتألف من الأكراد ، الأرمن ، الآشوريين ، الشركس ، المندائيون و الشيشان، والعديد من هذه الشعوب هم من لاجئي حرب 2003 التي تمت على العراق (3)، والأردنيون من أصول شرق أردنية هم في أغلبهم من البدو من أصل عربي. ويشكل الأردنيون من أصول فلسطينية (سواءاً من كان يحمل الجنسية الأردنية ، أو تصاريح الإقامة فيه) أكبر مكونات السكان في الأردن(60%) عام 2008 (4).وهناك أيضا ما يقرب من مليون عراقي يقيمون حاليا في البلاد، إضافة إلى مئات الآلاف من العمال الضيوف من مصر ، سوريا ، واندونيسيا ، و جنوب آسيا للعمل في البناء و الخدمة. Also, there are a few thousand residents of Lebanese origin who came to وهناك بضعة آلاف من السكان من أصل لبناني، وهم الذين جاءوا إلى الأردن عندما اندلعت الحروب

---

([1]) الحمود و النجادات ، مرجع سابق ، ص117.

([2])Abojaber,kamel and others(1978**),al Bedouin of Jordan**,royal scientific press,amman,p7-5

([3]) الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)التركيبة السكانية في الاردن 2011/3/11

([4]) اللواء/ محمود الناطور،مركز الناطور للدراسات والأبحاث، **اللاجئيون الفلسطينيون في الاردن** ، عمان 2ح0خ008

(http://translate.google.jo/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Jordan

They primarily reside in About 70% of Jordan's الأهلية في بلادهم الأصلية. population is urban; less than 6% of the rural population is

ومن الجدير بالقول أنه تم في الأردن بعد فك الإرتباط ما بين الضفتين لنهر الأردن تعدادان للسكان حدثا في عامي 1994، 2004، وقد شمل تعداد السكان لكل منهما بالإضافة إلى مواطنيه المتواجدين أوقات التعداد، أعداد الوافدين والسياح والعمالة الوافدة إلية في سنة ألإحصاء السكاني، ويستثنى من ذلك الأردنيون المقيمون في الخارج .

وحسب الواقع الاجتماعي للأردنيين نلاحظ أنهم ينقسمون إلى :

الشرق أردنيون: يدين93-95% من الأردنيون بالإسلام، وينحدر معظم الأردنيون(الشرق اردنيون) من البدو وأصلهم نشأ في شبه الجزيرة العربية، وقد ساعد الارتباط بين فلسطين وشرقي الأردن خلال سنوات الحكم البريطاني على اندماج الفلسطينيين في ملجئهم الجديد ، "كما إن كثيرا من الأردنيين هم في الأصل فلسطينيون نزحوا في سنوات العشرينات أو الثلاثينات(من القرن العشرين) إلى الضفة الشرقية وانخرطوا في الوظائف الإدارية"(1).

ويضم الأردنيون أقليات أردنية مثل الشركس ، الشيشان، والدروز، والأرمن، والسريان، والأكراد، والنور. وهم يشكلون 58% من السكان حسب الإحصائيات الرسمية الأردنية (لعام 2004) (2) ، وهناك بضعة آلاف من السكان من أصل لبناني وقد جاءوا إلى الأردن عندما اندلعت الحروب الأهلية في بلادهم الأصلية.

**المسيحيون**

يشكل المسيحيون حوالي5- 7 ٪ من السكان (حوالي 400،000 نسمة). وأن Eastern Orthodox Church ما يقرب من 70-75 ٪ من الأردنيين المسيحيين ينتمون الى الكنيسة الأرثوذكسية The rest are Catholics, with a small minority adhering to الشرقية ، و Protestantism. الباقي من الكاثوليك ، وتوجد أقلية صغيرة منضمة إلى البروتستانتية. ويرجع

---

([1]) مركز الناطور للدراسات و الأبحاث،اللاجئون الفلسطينيون في الأردن 2008،3
http://natourcenter.com/web/news_view_884.html

([2]) الجزيرة نت ، جدل حول أعداد الفلسطينين في الأردن، لاثنين 1430/7/28 هـ - الموافق 2009/7/20 م

معظم المسيحيين في الأردن أنفسهم إلى العرب الغساسنة ، على الرغم من وجود غير العرب منهم وخاصة من ذوي الأصول الآشورية و السريانية .

**الشيشان و الشركس**

ترجع أصول العشائر الشركسية(الأديغة) و الشيشانية إلى بلاد القفقاس أو القوقاز، و"ينتمي سكان القوقاز إلى أصول عرقية متعددة ومختلفة، فتشير المصادر إلى أن هناك شعوب تعتبر من سكان القوقاز الأصليين وشعوبا أخرى من أصول آرية وطورانية وسامية وسلافية ومنغولية وغيرها، وتختلف معتقداتهم الدينية من مسلمين ومسيحيين ويهود وبوذيين وعبدة النار والشيطان وغيرها من معتقدات وثنية او طوائف انحرفت عن الديانات السماوية"(1).

ومعظم الجاليات القوقازية التي هاجرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ألى الإمبراطورية العثمانية، قداستوطنت في تركيا وبلاد الشام (الأردن، سوريا وفلسطين) والعراق هي من الشركس والشيشان والداغستان المسلمين على المذهب الشافعي وفي الأردن يقدر عدد الشيشان و الشركس فيه ما يقارب الـ 150 ألف نسمة.[2]

**النور:**

يقول المؤرخ حمزة الاصفهاني(3) في أصل النور أو الغجر" أنه يعود الى الهند وتحديدا ولاية (بيهار) التي ارسل ملكها في القرن الخامس الميلادي الى صهره ملك الفرس (بهرام بور) عشرة آلاف مطرب وعازف مع نسائهم وابنائهم بناء على طلب الاخير الذي اراد اسعاد شعبه باقامة حفلات الرقص والغناء. وبعد أن بددوا العطايا التي منحت لهم ارتحلوا عن بلاد فارس يضربون في الارض سعيا لكسب الرزق وانقسموا في نزوحهم الى ثلاثة اقسام توجه احدها صوب الجنوب الغربي نحو بلاد الشام ومنها الى مصر وشمال افريقيا فيما اتجه القسم الثاني شمالا الى المناطق التي تشكل الان ارمينيا وجورجيا وواصل بعضهم رحلة النزوح ليحطوا رحالهم في اليونان حيث ينتهي تاريخهم القديم "

---

(1) الدكتور يوسف حميد، ثقافة الشيشان و الشركس، مركز الحسين الثقافي، عمان 2008، ص4

(2) http://www.nytimes.com/2006/08/10/world/middleeast/10circassians.html?_r=1

(3) http://www.mahjoob.com/en/forums/showthread.php?t=252522

وتقدر الدراسات أعداد النور في الأردن (1) بأكثر من 25 ألفا، ينتمون إلى نحو 30 عشيرة، ويعود تواجدهم في الأردن إلى نحو 200 عام ويتركزون في كل من عمان، إربد والزرقاء.

- **الدروز**

وهناك من يسميهم ببني معروف أو الموحدين، وان منشيء مذهبهم المنصور با (ويقصد الخليفة الفاطمي المثير للجدل الحاكم بأمر ا ) الذي اختفى سائحا في حب ا ، واناب عنه شخص يدعى الدروزي، الذي خان من أنابه، ومع ذلك حمل الدروز إسمه(2)

لا توجد إحصاءات رسمية لعدد الدروز في الأردن، وتشير التقديرات والتي تدرجهم من ضمن المسلمين، إن تعداد الدروز قد وصل عددهم إلى 18 ألف نسمة، وهم يعيشون في القسم الشمالي من واحة الأزرق، والتي يشاطرهم الشيشان في قسمها الجنوبي.

الأردنيون من أصول فلسطينية : ومنهم نسبة عالية من المسلمين و نسبة من المسيحيين أيضا ، وربما يوجد بينهم أعداد محدودة من أصول مختلفة (3).وهنا نشير إلى أن دراسة قام بها كل من ادوارد سعيد و إبراهيم أبو لغد و جانيت أبو لغد و محمد الحلاج و إيليا أبو رزق في عام 1982 حيث أوردة هذه الدراسة أن نسبة الفلسطنين بالأردن تشكل 23%من عدد السكان الكلي في ذلك الوقت. (4)يقسم الفلسطينيون اللذين استوطنوا الأردن إلى لاجئين ونازحين، وقد اختلفت تعريفاتها تبعاً للأغراض التي وضعت لها تلك التعاريف، والمتعارف عليه أن اللاجئون الفلسطينيون " هم أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم ) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها، بين تشرين / نوفمبر 1947م(قرار التقسيم ) وكانون الثاني / يناير 1949م اتفاقية الهدنة في رودس )، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير أعلاه" فان هذا التعريف يشمل

---

([1] )http://www.alghad.com/?news=526401

( [2]) منتديات زيدل « المنتدى الزيدلي « منتدى الثقافة « العلوم و الثقافة العامة « **دروز الأردن جزء من وطنهم وامتداد لطائفتهم**

http://www.zaidal.com/229/showthread.php?t=6764

([3])عبداللة نقرش ،(1994)، **اثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي** ،المجلد 22أ ، العدد 4 ، ص1502.

([4])Edward W ,said and others, (1982) , Aprofile of the palestininan people , Chicago, I llinois,p 14

المهاجرين الذين نزحوا داخل الاراضى التي أصبحت دولة إسرائيل خلال الفترة 1948م -1949م ويشمل الذين نزحوا سنة 1967م أو في إثرها .ولكن هذا التعريف لا يشمل المهجرين الذين غادروا فلسطين قبل عام 1947م" (1) وأما النازحون الفلسطينيون فهم" كل فلسطيني غادر أو شُرد عن أرضه أو منع من العودة إليها، بسبب الحرب المباشرة في حزيران 1967م، أو ذيولها اللاحقة من أوامر عسكرية وإدارية لسلطات الاحتلال، والذين منحوا تصاريح للمغادرة إلى شرق الأردن أو غيرها من الأقطار على أمل أن يعودوا ولكن نتيجة لتعقيدات إسرائيلية منعوا من العودة، وهم في الغالب ممن اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات إبعادهم من ديارهم إلى خارج فلسطين لأسباب وتداعيات أمنية، أو الذين كانوا في السجون الإسرائيلية وأفرج عنهم بشكل استثنائي واشترطت إسرائيل إبعادهم خارج فلسطين"(2 ) ويتمركز العدد الأكبر من الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في الأردن ، حيث يقدر عددهم بأكثر من 2 مليون شخص (2,6) مليون شخص ، يشكلون أكثر من 60% من سكان البلاد، وحسب سجلات الأنروا(وكالة الغوث الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة)، فإن حوالي (1.639.718) منهم مسجلين فيها، وأن 18% من هؤلاء اللاجئون يقيمون في المخيمات(3 ) التي تشرف الأنروا على أمورها الصحية والتعليمية. (4 ) والخلاف حول نسبة الفلسطينيين في الأردن يثير جدلا يبدأ بالاختلاف حول الأرقام، وينتهي عند إسقاط هذه النسب على مطالبات سياسية، وتساؤلات حول النظرة للفلسطينيين، وهل هم مواطنون أم لاجئون ينتظرون العودة لوطنهم. ويبدأ النقاش من أرقام تعطي الفلسطينيين نسبة 70% من السكان،

---

([1] ) علاءمحمد ابو دية زقوت،المركز الفلسطيني، للتوثيق و المعلومات، تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة، http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=128&table=table_141&CatId=178

([2])علاء محمد ابو دية زقوت،مرجع سابق.

([3]) بلغ عدد المخيمات في الأردن 13 مخيما ، منها خمسة مخيمات أنشئت بعد عام 1948 وهي مخيم جبل الحسين، مخيم الوحدات، مخيم إربد، ومخيم الزرقاء. كما تم إنشاء ثمانية مخيمات أخرى أنشئت بعد عام 1967 وهي حطين، والطلابية، والبقعة، وجرش، و سوف، ومخيم الشهيد عزمي المفتي والسخنة وحي الأمير حسن. وتعترف وكالة الغوث الدولية بعشرة مخيمات تقدم لها كافة الخدمات المتعارف عليها حيث تعتبر مخيمات السخنة وحي الأمير حسن ومأدبا كتجمعات سكانية للاجئين وتقدم لهم خدمات جزئية. وأقام في هذه المخيمات 31977 وحدة سكنية تضم 371478 نسمة .

(4 ) مركز الناطور للدراسات « الأخبار « ملف اللاجئين، اللاجئيون الفلسطينيون في الاردن، الأحد 28-12-2008

إلى أخرى لا ترى أن هناك فلسطينيين في الأردن إلا بنسبة قليلة لا تتجاوز 10%، فيما تؤكد الأرقام الرسمية أن نسبة الفلسطينيين بالأردن تبلغ 42% (1)

و إذا أخذنا التصنيف العمري بعين الاعتبار يتبين لنا ان المجتمع الأردني يتكون من فئتين عمريتين هما :

- الشباب و من هم اقرب إليهم ذهنيا و نشاطا وأظهرت إحصائيات عام 2004 أن 37.1% من السكان تحت سن 15 سنة ، و 59.1% ما بين 15 – 64 سنة.

- الكبار و من هم اقرب إليهم ذهنيا و نشاطا و تبلغ نسبتهم 3.8% من السكان في عمر 65 سنة وأكثر مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفئة في تزايد حيث من المتوقع أن تشكل ما نسبته 4% من مجموع السكان بحلول عام 2015.

و أذا أخذنا التصنيف حسب الجنس بعين الاعتبار نجد أن المجتمع الأردني يتكون من الرجال و النساء بالمناصفة تقريبا. [2]

**رابعا : مؤشرات التطور الاجتماعي في الأردن و خصائص المجتمع الأردني :**

بعد أن استعرضنا التركيب السكاني في الأردن و الفئات التي يتكون منها المجتمع لابد من التطرق لدراسة خصائص هذا المجتمع الذي يعتبر المواطن المكون الأساسي له و بما أن البحث كما اشرنا سابقا يحاول دراسة مفهوم المواطنة ببعديها السياسي و الاجتماعي عند المواطن الأردني لذلك قررت الباحثة دراسات خصائص المجتمع و السمات المميزه له وعرض أهم مؤشرات التطور الاجتماعي و مقارنتها مع التطور السياسي .

**خامسا : خصائص المجتمع الاردني:**

المجتمع الأردني مجتمع أبوي ذكوري، فالأب هو "رب الأسرة ومعيلها"، وينتمي الأبناء فيها لخطه.و تقوم البنية الاجتماعية للمجتمع الأردني على عناصر رئيسية هي:

---

(1) الجزيرة نت ، جدل حول أعداد الفلسطينين في الأردن، لاثنين 1430/7/28 هـ - الموافق 2009/7/20

([2]) نقرش، مرجع سابق، ص، 1506.

الأسرة.

العشيرة.

القبيلة.

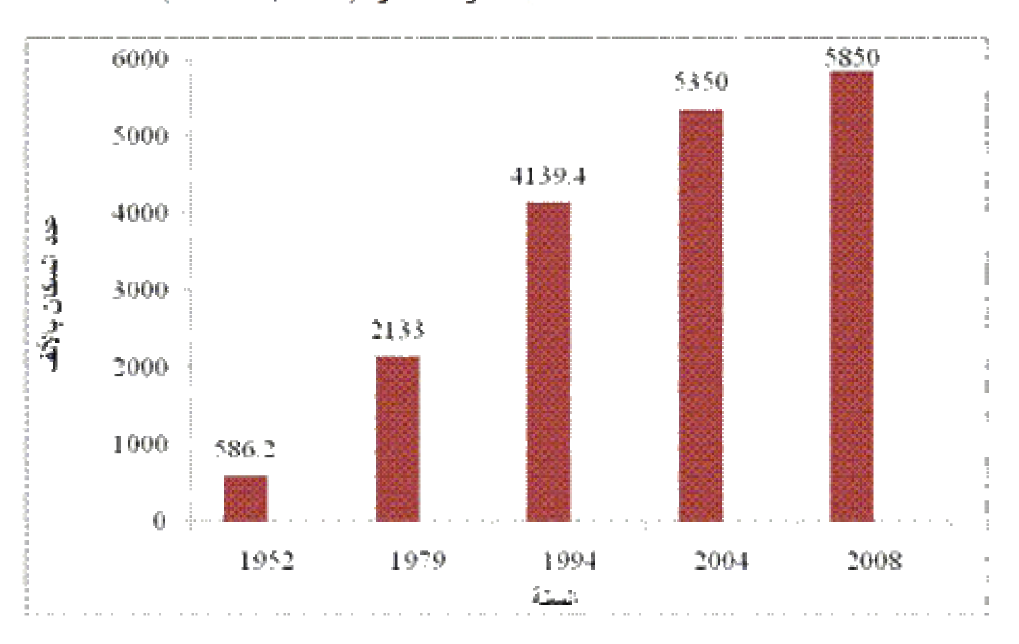
وتسهم هذه العناصر بجعل النسيج الاجتماعي الأردني نسيجا اجتماعيا متجانسا متسقا كما تسهم هذه العناصر أيضا في تشكيل شخصية الإنسان الأردني وإعطائه خصوصية تميزه عن غيره.

ويعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً انتقاليا ويلتزم بالعادات و التقاليد وهي ممارسات تتناقلها الأجيال المتعاقبة في المجتمع ، لتلبية مستلزمات الحياة الاجتماعية، لذلك نجد أن المواطن الأردني يغلب العادات و التقاليد المتوارثة على سيادة القوانين أحيانا و هذا ما سنؤكد صحته من عدمها عندما نقوم باستخلاص نتائج الاستبانة التي سنوزعها على المواطنين كي نعرف مدى تمثل المواطن الأردني لمفهوم المواطنة ببعديه السياسي والاجتماعي.

**سادسا : واقع المجتمع الأردني من خلال مؤشرات احصائية:**

تضاعف عدد سكان الأردن أكثر من عشر مرات خلال السنوات ما بين 1952 و 2004، وهو العام الذي أجري فيه آخر تعداد للسكان والمساكن في الأردن، حيث ازداد عدد السكان من نصف مليون عام 1952 إلى 5.35 مليون عام 2004 كما يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل(1:3): عدد سكان المملكة خلال سنوات مختارة




يتضح من الشكل المبين أعلاه أن عدد السكان في الأردن قد تضاعف عشر مرات عام 2008 عنه في عام 1952، وكانت هناك هنالك قفزات، أو طفرات سكانية حدثت أولاها في الفترة الواقعة ما بين 1952و 1979 حيث تضاعف عدد السكان إلى أربعة أضعاف خلال هذه الفترة وقد يرجع ذلك إلى نزوح الأردنيون من أصل فلسطيني إلى شرق الأردن إثر حرب حزيران 1967.

وفي ثمانينات القرن الفائت وفي بديات حقبة التسعينات منه (1994-2004) حدثت الطفرة الثانية وقد تضاعف عدد سكان الأردن، حيث يمكن القول بأن الأردن استضاف فيه ما يقارب عدداً من الأفراد مساو لعدد ساكنيه قبل تلك الفترة(2 مليون=4,1 - 2,1).

وهذه الطفرة السكانية يرجعها البعض إلى الأحداث التي ألمت بالكويت والعراق في تلك الفترة، وما نشأ عن ذالك من نزوح للمهجرين من مختلف الأعراق إلى الأردن.

وللمقارنة بين تعدادي1994و2004 فإنه يلاحظ وجود ازدياد في أفراد سكان الأردن بنسبة تتعدى 28% كما يوضح ذلك الجدول رقم(3:2)، وإضافة لذلك فقد ازدادت الأسر والوحدات السكنية بما يقارب 40% في الحقبة ما بين التعدادين كما يوضح ذلك نفس الجدول المذكور.

جدول(2:3): أعداد وحدات السكن والسكان(بالآلاف)(1)

| الوحدات | تعداد 2004 | تعداد 1994 | نسبة الزيادة % |
|---|---|---|---|
| المباني | 636 | 504 | 26.2 |
| المساكن | 1204 | 832 | 44.7 |
| الأسر | 946 | 672 | 40.8 |
| الأفراد | 5323 | 4139 | 28.6 |

وقد أوضح التعداد السكاني الأخير للعام 2004 [2] بعضاً من معالم هذا التجمع السكاني، وذلك على النحو التالي([3]):

- معدل وفيات الاطفال (عدد الوفيات بين كل 1000 قبل بلوغ العام الاول) 18.9
- معدل الوفيات لكل 1000 نسمة 2.6
- الكثافة السكانية 158.0
- عدد السنوات التى يتضاعف عدد السكان فيها 25
- التعداد السكانى للإناث 2,599,464
- معدل الخصوبة لدى السكان ( نسبة مئوية) 3.00
- معدل النمو السكانى سواء بالزيادة الطبيعية او النقص 2.78
- معدل النمو السكانى كل عشر سنوات 4.1
- التعداد السكانى للذكور 2,860,801
- تقدير عدد السكان حتى عام 2025 مع الاخذ فى الإعتبار الهجرة 8,651,714
- تقدير عدد السكان حتى عام 2050 مع الاخذ فى الاعتبار الهجرة 11,772,789
- معدل الزيادة الطبيعية فى التعداد السكانى سنويا 2.1

(1) غالب العزة , المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري , مقدم إلى مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية , برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية , 2010 .

([2]) جريدة الشرق الأوسط،ريدة كل العرب، لاربعـاء 21 جمـادى الثانى 1426 هـ 27 يوليو 2005 العدد 9738

http://www.kenanaonline.com/page/1476([3])

- اجمالى التعداد السكانى 5,460,265

**سابعا : ملامح الوضع السكاني في الأردن :**

تبلغ مساحة الأردن (89.287) كم2 وهو من الدول متوسطة المساحة حسب تقسيم (هارم دبليه)(1).

وقداوضحت دائرة الإحصاءات العامة في كتابها السنوي(2) ان نسبة سكان الحضر بلغت 82% من مجموع السكان، حيث يتركز حوالي 39% من مجموع السكان في محافظة العاصمة، في حين يتركز ثلث السكان 33% في محافظتي اربد والزرقاء، أما الباقي 28% فيتوزعون على المحافظات التسع الباقية.

تختلف المناطق الجغرافية والادارية اختلافا دالا في عدد السكان وذلك لعدد من العومل كطبيعة الارض (صحراوية او غير ذلك) , وعوامل توفر الخدمات .

وكتقديرات دراسية ووفقاً لمعدل النمو الطبيعي للسكان فقد بلغ عدد سكان الاردن(3) 5 ملايين و 931 الف نسمة في ( آب 2009 ) ، حيث يعيش 82% منهم في المدن والباقي في الريف والبادية مما يضع الأردن في مصاف الدول عالية التحضر، هذا ويتركز 40% من مجموع السكان في العاصمة عمان. وقد ساهم انخفاض معدلات الوفاة وارتفاع معدلات الإخصاب في ارتفاع معدل نمو السكان البالغ حالياً 2.6% وفقا للتعداد العام للسكان والمساكن( 2004).

وفي التحليل تظهر لنا تلك المؤشرات أن هناك تطوراً في الجانب الاجتماعي و إن هذه المؤشرات إن دلت على شيء فأنها تدل على أن هناك تطوراً في الخدمات الصحية بحيث يقل عدد الوفيات و يزداد عدد المواليد و ذلك واضح في أن عدد السكان قد ازداد بنسب كبيرة ، كذلك الأمر بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالتوزيع السكاني حيث يتركز معظم السكان في المدن . وهذا يدل على

---

([1]) وزارة الداخلية،2009/12/22، http://www.moi.gov.jo/

([2])جريدة الشرق الأوسط،ربدة كل العرب، لاربعـاء 21 جمـادى الثانى 1426 هـ 27 يوليو 2005 العدد 9738

(3)http://www.petra.gov.jo/public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=803&Menu_ID=30&Site_ID=2#1

أن هناك تغيرا اجتماعي قد حصل أذا أن المواطن الأردني كان يعتمد على الزراعة و الرعي كمهن أساسية لكن بعد التطور في المستوى التعليمي . هذا أدى إلى تغير نمط الحياة و بالتالي تغير في أنواع المهن إذ أن المواطن الذي حصل على شهادة جامعية أصبحت لدية القدر على العمل في مواقع مختلفة في الدولة لذلك انتقل المواطن من الريف و البادية للعيش في المدينة التي باتت تناسب مستواه التعليمي و نمط الحياة الجديدة.

مع تغير نمط الحياة ودمج المرأة في الحياة العملية بعد أن كانت ربة بيت لا تمارس أي نوع من العمل أو التعليم وتبلغ نسبة عمالة الإناث تشكل ما يقارب خمس عمالة الذكور (8062 / 44254). لم تعد الأسرة أبوية و ممتدة وذلك بسبب التغير الاجتماعي الذي حصل .

**المبحث الثاني : متعلقات مفهوم المواطنة:**

يدرس هذا المبحث ابرز المفاهيم المتعلقة بمفهوم المواطنة وذلك حتى تكتمل صورة المفهوم في ذهن القارىء و لانه لايمكن ان تتضح معاني مفهوم المواطنة الا من خلال التعريف بهذه المفاهيم كما ان مفهوم المواطنة مر بالعديد من المراحل حتى وصل الى ما وصل الية الان لذا سيناقش هذا الفصل التطور التاريخي للمفهوم في المطلب الثاني كما سنفرد جزء من هذاالمبحث لمناقشة الحقوق و الواجبات المتعلقة بمفهوم المواطنة و ابعاد هذا المفهوم وهذا لكي تتضح معالم هذا المفهوم .

**المطلب الاول : مفاهيم متعلقة بمفهوم المواطنة:**

من خلال عرضنا السابق لمفهوم المواطنة فأننا نجد أن هذا المفهوم مرتبط بعدة مفاهيم لابد للباحثة أن تعرج عليها و تعرفها وهي ( الوطن، المواطن، الوطنية، الولاء، والانتماء).

فالوطن: هو البلد الذي يولد فيه المرء ويحمل جنسيته.

والوطنية :"هي ارتباط وانتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة من الأرض و التعلق بها وحب أهلها وأصحابها و الحنين إليها عند التغرب عنها و الاستعداد للدفاع عن كيانها من الأخطار التي تهددها ". (1)

أماالمواطن: فهو عضو في كيان سياسي (دولة) له حقوق وعليه واجبات و يكفل تلك الحقوق و الواجبات دستور الدولة.

والولاء: هو القرب و القرابة و النصرة ، و هو كلمة تستخدم للدلالة على العواطف التي تربط الفرد بالجماعة كالأسرة و العمل و الوطن أو الإخلاص لما يعتقد أنه صواب".(2)

والانتماء: هو الانتساب الحقيقي للوطن والاعتزاز به. ويرى هيل أن الدافع للانتماء يكون بمثابة محاولـة للحصول على الدعم العاطفي، وذلك من خلال الاشتراك في الأنشطة التعاونيـة ما بين الأفراد ثم التفاعل الاجتماعي الإيجابي مع الآخرين خاصة الذين يتمتعون بقدر عالٍ من الدفءوبالاعتماد على تعريفنا لمفهوم المواطنة نجد أن المواطنة قائمة على تنظيم علاقة بثلاث مستويات:

المستوى الأول: تنظيم علاقة الفرد بالدولة

المستوى الثاني: تنظيم علاقة الفرد بالفرد

المستوى الثالث : تنظيم علاقة الفرد بالوطن ( البعد الوجداني)

لذلك فهي تقوم على أساسين جوهريين وهما:

- الحرية.
- المساواة.

---

([1]) ناصر، مرجع سابق ، ص217.

([2]) ناصر، مرجع سابق ،217.

**المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة**

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالمجتمع الحديث و المعاصر ولهذا المفهوم جذور تاريخية تعود إلى العصور القديمة على اعتبار أن مفهوم المواطنة مرتبط أو يفسر على أنة مجموعة من الحقوق و الواجبات و متعلق بمفاهيم:العدل و المساواة ، فأن من أوائل البشر الذين نادوا بها حمورابي وذلك من خلال ما يعرف بشريعة حمو رابي (مسلة حمورابي) التي جمعت عددا من القوانين كان من ضمنها : العدل و المساواة ، وكانوا هم أول من عرف الكتابة المسمارية التي كتبت بها المسلة ، و ظهرت أيضا المواطنة بالمعنى نفسه في الحضارة الفرعونية التي استقرت على ضفاف نهر النيل ، ويذهب المؤرخون إلى أن أول صفحات التاريخ البشري المكتوب بدأت في أراضي وادي النيل الأدنى، مصر الفرعونية – حوالي 3300 قبل الميلاد، وذلك عندما امتدت القرى الزراعية على طول النيل في مملكتين هما مصر العليا ومصر السفلى تحت حكم الفراعنة آنذاك، وأخضع أهلهما إلى قانون سماوي أسمه (ماعت)، وأن أهم الركائز التي كان يستند إليها هذا القانون هي مفاهيم : الحق ، والعدل والصدق ، وبقي العمل بهذا القانون لفترة. (1)

وعرفت مقدونيا التي ظهرت كقوة عظمى إبان القرن الثامن عشر قبل الميلاد مفهوم المواطنة في عهد الأسكندر المقدوني ، ومع تطور الفكر الإنساني تبلور مفهوم المواطنة في الدولة اليونانية ، فبموجب قانون صولون(2) الذي صدر عام 594ق.م منح الشعب حق المشاركة في السلطة التشريعية عن طريق مجالس الشعب ، كما جعل القانون للشعب حق المساهمة بانتخاب قضاته ، وقد حرر صولون المدينين من ديونهم ، وأطلق سراح المستًرقين منهم ، و منع استرقاق المدين و التنفيذ على جسمه كوسيلة لإكراهه على الوفاء بالدين و قضى على نفوذ أرباب الأسر عن طريق تفتيت الملكيات الكبيرة . (3)

وكان سكان دولة المدينة ينقسمون إلى ثلاث طبقات تختلف كل واحدة منها عن الأخرى من الناحيتين : السياسية و القانونية ، إذ كان هناك طبقة المواطنين الذين لهم الحق في المشاركة

---

(1) الفقير ، سليمان ،(2006)، **جدلية الأمن وحقوق الإنسان**، المكتبة الوطنية، عمان، ص 13.

(2) صولون : هو مشرع يوناني عاش في القرنين السادس و السابع عشر قبل الميلاد ، وهو أحد حكماء اليونان السبع ، وهو سياسي لامع من أبرز الحكام الذين حكموا أثينا ، و اشتهر بإصلاحاته التشريعية و الإدارية .

(3) راضي ، مازن و ادهم ،حيدر،(2007 )،**المدخل لدراسة حقوق الإنسان** ، دار قنديل للنشر ،عمان، ص 12.

السياسية و المدنية و في الشؤون و الوظائف العامة ، أما الطبقة الثانية فهي طبقة الأجانب المقيمين، وهي طبقة محرومة من المساهمة في الحياة السياسية برغم كون أعضاؤها أحراراً، أما طبقة الأرقاء فتأتي في أدنى السلم الاجتماعي، فقد بقي الاسترقاق مشروعا عند الإغريق وربما كان ثلث سكان أثينا من الأرقاء ، وهذه الطبقة لا تدخل في حساب المدينة الإغريقية مطلقا فقد كان الرقيق ملكا لسيده ، وشيئا من أشيائه ، ولقد دعا أرسطو صراحة إلى أن يخصص المواطنون أنفسهم للشؤون السياسية تاركين كل الإعمال اليدوية للأرقاء. (1)

ولأن هذا المفهوم اقتصر على طبقة معينة و لم يساو إلا بين أبناء هذه الطبقة التي تعرف بطبقة الأحرار، أما طبقة العبيد فكانت محرومة من تطبيق ما عرف بمفهوم المواطنة عليها لذلك أعتبر مفهوما قاصر آنذاك ، وكان من أبرز مفكري اليونان الذين نادوا و تبنوا فكرة اقتصار المفهوم على الأحرار من اليونانيين الفيلسوف : أرسطو والفيلسوف أفلاطون اللذين أكدا في الفكر الفلسفي الخاص بهما على التمييز بين فئة الأحرار و العبيد و تطبيق المساواة فقط بين طبقة الأحرار، ومع ظهور هذا الفكر في الحقبة اليونانية ظهر ما يعرف بالمدرسة الكلبية التي كان من أهم أفكارها المساواة بين جميع الطبقات والتخفيف من حدة التمييز الطبقي الذي نادى به المفكرون اليونانيون .

وفي سياق تطور مفهوم المواطنة في الحضارة الرومانية نجد تأثر الفلسفة الرومانية بالفلسفة الرواقية ، من حيث مطالبتهم بعتق العبيد و تعاطفهم مع الفقراء و المساكين وقد انتهج الروماني شيشرون نفس النهج الرواقي ، وتبنى فكرة القانون الطبيعي ، وأكد من خلالها أن الناس أمة واحدة يتساوى أفرادها في نظر الطبيعة. (2)

من جانب أخر أعتقد المشرعون الرومان أن الطبيعة جاءت بمبادئ محددة يجب أن تعبر عنها القواعد القانونية الوضعية ، فالقانون الطبيعي طبقا لما ذهب إلية هؤلاء هو المفسر لمبادئ العدالة العامة باعتبارها المبادئ الطبيعية الخالدة التي تحتم احترام الاتفاقيات ، وتنسجم مع قيم العدالة في المعاملات بين الأفراد ، و حماية القاصرين من الأطفال ، و رعاية النساء و الاعتراف بالمطالب التي تقوم على صلة الدم و القرابة حيث أداة هذه المبادئ لتنظيم قانوني حطم سلطة الأب المطلقة

---

(1) راضي و عبد الهادي ، مرجع سابق ،28

(2) الفقير ، مرجع سابق ، ص15

على الأبناء ، ومنح المرأة المتزوجة مركزا قانونيا يقترب من حقوق الزوج فيما يتعلق بإدارة الأملاك وتربية الأطفال. [1]

وعلى الرغم من ذلك لم يأخذ مفهوم المواطنة في المجتمع الروماني بعدا أكبر مما كان عليه عند اليونان ، حيث أن المفهوم بقي مقتصرا على طبقة الأحرار و استثنى العبيد من هذا المفهوم.

وتعتبر الألواح الاثني عشر[2] من أقدم أثار الحق الروماني، وقد وَضعت في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد للنضال بين العوام والخواص، فحلت محل حق العرف والعادة الساري المفعول في روما قبل ذلك، وقد عكست هذه القوانين التمايز الطبقي والاجتماعي في نسيج المجتمع الروماني القديم.

وفي الحضارة العربية القديمة ( ما قبل الإسلام ) فقد ساهمت تلك الحضارة بتطور مفهوم المواطنة على الرغم من أن هذه المساهمة لم تأخذ الطابع الفكري و الفلسفي و إنما كانت ممارسات تتفق و المفهوم العام لمبادئ المواطنة .

ومع ذلك سجلت الذاكرة التاريخية أن وثيقة الفضلين من أقدم الوثائق التاريخية التي اهتمت بحقوق الإنسان، حيث كانت هذه الوثيقة قبل مجيء نبي الإسلام محمد صلي ا عليه وسلم. ومما لا شك فيه أن الوثيقة جسدت أهم الحقوق للمواطنين الذين كانوا يقطنون شعاب مكة، وضمت أسساً ومعايير للإبقاء على مفاهيم ومعاني السلام والعدالة والمساواة بين جميع أعضاء المجتمع المكي في ذلك السياق التاريخي .

---

([1]) راضي وعبد الهادي ، مرجع سابق ،ص28

([2]) الألواح الأثني عشر : أول القوانين الرومانية المكتوبة ، وقد كتبت هذه القوانين على اثني عشر لوحا مثبته إلى منصة المتحدث في المحكمة الرومانية ، حيث كانت تدور مناقشة الأمور المهمة . وقد كانت هذه القوانين هي الأسس التي تقوم عليها الحقوق الخاصة للمواطن الروماني.

أن أهم ما تميز به تاريخ العرب قبل قدوم الإسلام هو إقراره بكافة حقوق المرأة، ما عدا حقها في الميراث وفي هذا السياق تقول الكاتبة فاطمة حمادي بأن المرأة قد مارست جميع حقوقها أيام جاهلية العرب وقبل قدوم الإسلام باستثناء حقها في الميراث.(1)

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش قرونها الوسطى ، وقد سيطر عليها السلطان المطلق للحاكم و الدولة بحيث تلاشت أي فكرة للشرعية أو الخضوع للقانون ، نشأت في الجزيرة العربية أول دولة قانونية أقامها الرسول محمد(ص) بعد هجرته إلى المدينة المنورة ، و قد وطد دعائمها الخلفاء الراشدون و كانت دولة قانونية بالمعنى المعاصر و دستورها القران الكريم و عرفت مبدأ التدرج في القيمة القانونية لقواعد القانون التي تنظم العلاقات بين السلطات في الدولة ومع الأفراد ، وتم الإقرار بالحقوق و الحريات الفردية ووضعت قواعد تكفل احترام الدولة و خضوعها للقانون مثل مبدأ الفصل بين السلطات و تنظيم الرقابة القضائية و تقرير السيادة الشعبية على قاعدة المبايعة أي اختيار الشعب للحاكم و مراقبته وعزلة. (2)

حيث نادى القرآن الكريم بالعدل و المساواة بين الناس وصون كرامة الإنسان وتحرير الإنسان من العبودية وعدم التمييز بين الناس و ذلك في الاية الكريمة{ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند اللّه أتقاكم } سورة الحجرات (13) ، وهذه المفاهيم هي من أهم مبادئ المواطنة ومن ثم نرى أن الحضارة الإسلامية لعبت دورا مهما في تطور وإنضاج وعي الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية، وذلك من خلال إقراره بمبادئ هامة تعد ركيزة لأي نظام اجتماعي قانوني بشري ، وقد سجل التاريخ الإسلامي في سابقة تعتبر من أهم مظاهر المواطنة آنذاك صحيفة المدينة التي أبرمها رسول ا سيدنا محمد علية أفضل الصلاة و السلام في المدينة المنورة بين سكان المدينة من يهود و مسلمين (مهاجرين و أنصار ) كافلةً الحقوق و الواجبات و عاش فيها كل الأطراف بسلام ، و تأتي هذه الصحيفة كمثال واضح وجلي في التاريخ الإسلامي كرد على كل من ينكر على العرب و المسلمين دورهم في الإسهام في تطور مفهوم المواطنة وتطور البشرية بشكل عام . (3)

---

(1) نقلا عن الفقير ، مرجع سابق ،ص23

(2) راضي و عبد الهادي ، مرجع سابق ،ص50

(3) الفقير ، مرجع سابق ،ص28

الإسلام يقر بأن من العدل تأتي الحقوق، وتضمن سائر المقررات والحريات المشرعة لبني الإنسان، وإذا ما اغتصبت حقوق الإنسان الطبيعية وصودرت حرياته، فإن ذلك يعني تفشي الظلم والطغيان وما يترتب على ذلك، من اضطهاد ومعاناة لأبناء الشعوب والأمم، سواء من المسلمين أومن غيرهم، وكل ذلك يعني الإخلال بالسلوك والنظام الإنساني بتغييب العدل.

إن جميع الحقوق تستقى من حرية الإنسان، وتصبح مضمونة بتنفيذ الواجبات والتكاليف في الاجتماع والسياسة، والمجتمع السليم والسعيد هو الذي تكون فيه الحريات والحقوق مكفولة.

لذلك دعا الإسلام منذ بزوغ فجره إلى صيانة حقوق الإنسان ورفع شعارها في جميع المجالات، كما أنه دعا إلى حرية التفكير، ولم يلغ الطاقات العقلية التي وهبها ا للإنسان، فهو يقر إقراراً صريحا وواضحا بحرية الفكر وانطلاق النفس من كل خرافة ووهم، ودعا بقوة إلى نبذ ما كان عليه السلف الجاهلي من ضلالات وتقاليد وهمية جائرة وسياسات ذات نزعة تسلطية، فهو قرر العبودية وحده، وهي التحرر الواقعي من الخضوع للغير[1]؛ حيث أن الآية القرآنية المباركة تقول: (إياك نعبد وإياك نستعين)

مع بداية عصر النهضة في القرن الثالث عشر الميلادي، صدرت في إنكلترا الوثيقة الكبرى (الماجنا كارتا) في عام 1215،على إثر ثورة عارمة ضد الملك و قد نصت هذه الوثيقة أنة لا يجوز حبس أحد أو القبض علية دون سند قانوني وكانت (الماجنا كارتا) غير مباشرة وموجهة لشعب، واحد ولم تضع أسساً لتعاون عالمي يجمع أديانا وسلالات مختلفة ، كما كانت صحيفة المدنية على سبيل المثال ، وتختلف صحيفة المدنية عما سبقها أو لحق بها من الوثائق أنها تجعل حقوق الإنسان وواجباته مرادفة للإيمان ، مخالطة للعقيدة، وليست مجرد قانون تفرضه السلطة الحاكمة، ذلك أن مراعاة هذه الحقوق والواجبات هي سلوك عام يتناول علاقات الأفراد ببعضهم، وعلاقاتهم مع أسرهم وأطفالهم والمجتمع بصورة عامة .

وصدر إعلان الاستقلال الأمريكي عام (1776 ) الذي حرره توماس جيفرسون أعقاب حرب الاستقلال التي اشتعل فتيلها عام 1775 م ، وقد توجت بنيل ثلاثة عشر مستعمرة أمريكية

---

([1]) الفقير، مرجع سابق، ص 29.

حريتها و استقلالها عن التاج البريطاني، و تضَمن هذا الإعلان بعض الأفكار التحريرية المهمة المستمدة من فلسفة الأنوار الأوروبية وهي تسعة عشر . [(1)]

أما الثورة الفرنسية التي اندلعت في عام (1789) فقد كان من أبرز نتائجها إعلان حقوق الإنسان و المواطن الذي صدر عن الجمعية التأسيسية في عام 1789.[(2)]

لقد نتج عن هذه الثورات نضوج لمفهوم المواطنة وإرساء الأساس الفكري و الفلسفي و السلوكي للمفهوم ، حيث أصبحت المواطنة أهم سمة من سمات المجتمع الديمقراطي المعاصر و توجت المواطنة بأعلى مستوياتها عندما صدرت المواثيق الدولية التي أصبحت في عصرنا الحالي هي المعيار الأول الذي يدل على تحضر الأمم و رقيها و على رأس هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية و المدنية و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية اللذان اهتما بتفصيل الحقوق الخاصة بالمواطن في المجال السياسي و المدني و الاجتماعي و الاقتصادي و سنتطرق لهذه الحقوق بشيء من التفصيل عند الحديث عن الحقوق الأساسية للمواطن.

ونجد من خلال التطور التاريخي لمفهوم المواطنة أنة لم يظهر فجأة وإنما ، مر بالعديد من المراحل حتى وصل إلى ما هو علية الآن ، وقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة بتطور الإنسان نفسه ، فبمجرد ما بدأ الإنسان يستقر في مكان معين و يبدأ بالتجمع و تكوين علاقات تربطه بالآخرين ظهرت الحاجة إلى التنظيم و مع ظهور التنظيم بدأ مفهوم المواطنة بالظهور فمند قديم الزمان هناك مطالبات بالحرية و المساواة و هذان المفهومان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بما يعرف بالمواطنة ، كذلك جاءت جميع الشرائع السماوية لتؤكد هذه المفاهيم .

كذلك فان الثورات التي قامت في التاريخ البشري في معظمها قامت لمناهضة التمييز و لتحقيق الحرية التي لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها ، ونجد أنة قد يفقد حياته في سبيل أن يحصل عليها إن ما وصلنا إلية الآن من حريات و حقوق إنسان و مواطنة لم يأت من فراغ ، و إنما

---

([1]) عساف ، نظام ،(1999)، **مدخل إلى حقوق الانسان في الوثائق الدولية و الإقليمية**،أمانة عمان، عمان، ص 17.

([2]) نفس المرجع السابق ،ص25.

أريقت لأجله دماء و فنيت على أعتابه شعوب و انهارت بسببه إمبراطوريات ، وصولاً إلى هذا التقدم الحضاري التي وصلت إلية الدول في العالم المعاصر و تسعى جميع الدول بما فيها دول العالم الثالث للوصول إليه ، حتى تتمكن من اللحاق بالركب السريع للحضارة الذي يسير عليه العالم اليوم.

إن المواطنة هي أعلى مستوى من مستويات الرقي التي يمكن للإنسان الوصل إليه فهي الصورة الأكمل و الأجمل للإنسان المتحضر، لذلك قدم الإنسان عبر التاريخ البشري الطويل الكثير من التضحيات حتى وصل إلى ما وصل إلية المفهوم في عصرنا الحالي.

وبالنظر مرة أخرى لتعريفنا لمفهوم المواطنة نجد أنة يتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات و لذلك لابد من توضيح هذه الحقوق و شرحها بشيء من التفصيل. بداية سوف نوضح ما هي الحقوق ، ثم نوضح ما هي الواجبات.

**المطلب الثالث: الحقوق الأساسية للمواطنة:**

هناك ثلاثة أنواع رئيسية للحقوق التي يتمتع بها الأفراد داخل الدولة دون التميز بينهم على أساس اللون أو اللغة أو العرق و هذه الأنواع هي:

- حقوق مدنية : مصطلح يعني، الحريات والحقوق التي يتمتع بها الفرد بصفته مواطنًا في مجتمع أو ولاية أو دولة. ([1])
- حقوق سياسية: تلك الحقوق التي يقررها القانون العام والتي تمكن الأشخاص من القيام بأعمال معينة تمكنهم من المشاركة في إدارة شؤون المجتمع السياسية.([2])
- حقوق اجتماعية:وهي تلك الحقوق المتعلقة بالفرد من رعاية صحية و ضمان اجتماعي و غيرها .

---

([1]) العتوم ، احمد ،(2009)**، مفهوم الحقوق المدنية**، مقالة منشورة ، 5/8/، 2009، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، عمان ،ص14

([2]) البصري ، حيدر ،(2000) ، **حقوق الأنسان نظره في المقدمات** ،مجلة النبأ ،العدد49، عمان ، الأردن، ص6 ،

ونجد هذه الحقوق واضحة ومفصلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العهدين الدوليين الخاصين المتعلقين بالحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،كذلك نص الدستور الأردني أيضا وفصل تلك الحقوق.

وبما أن الباحثة ستقوم بدراسة المواطنة في المجتمع الأردني فسنعرض نصوص الدستور المتعلقة بالحقوق السياسية و المدنية و الاجتماعية كما فصلها الدستور الأردني:

- **حرية المعتقد الديني :**

حق الإنسان في اختيار المعتقد الذي يريد ، و إن يكون حرا في ممارسة شعائر ذلك الدين في السر و العلانية ، و حرا في أن لا يلزم على إي دين ، انطلاقا من معنى الحرية نفسه الذي يجب أن يوفر لهذا الإنسان إمكانية الاختيار، هذا وقد نصت المادة (14) من الدستور الأردني على أن ( تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان و العقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب العامة) .([1])

- **حرية الرأي و التعبير:**

يقصد بحرية الرأي قدرة الفرد على التعبير عن أرائه و أفكاره بحرية تامة بغض النظر عن الوسيلة التي يستخدمها سواء كان ذلك بالاتصال المباشر مع الناس أم بالكتابة أم بالإذاعة أم الصحف أم بواسطة الرسائل ، و قد نصت المادة رقم (15) من الدستور على أن ( تكفل الدولة حرية الرأي ، و لكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول و الكتابة و التصوير و سائر وسائل التعبير بشرط أن لا تتجاوز حدود القانون ([2])

---

([1]) الدستور الأردني ، مادة رقم ،14

([2]) نفس المرجع السابق ، مادة رقم ،15

- **الحق في التعليم :**

وتعني حق الأفراد في التعليم وقد نصت المادة رقم (20) من الدستور الأردني على أن (التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة .) ([1])

- **حق الاجتماع و تأليف الجمعيات :**

كفل الدستور الأردني حق الأردنيين في حرية الاجتماع ، و تأليف الجمعيات فقد نصت المادة (16) من الدستور الأردني (للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون و للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور ).([2])

- **حق إنشاء النقابات و الأحزاب السياسية :**

كفل الدستور الأردني حق التنظيم النقابي الحر للعمال ، يمارسونه ضمن حدود القانون ، كما كفل الدستور الأردني الحرية الحزبية ، فقد نصت المادة رقم (16) على أن تكون غاية هذه الأحزاب مشروعة ، ووسائلها لا تخالف أحكام الدستور ، و ينظم القانون طريقة تأليف الأحزاب السياسية ومراقبة مواردها .([3])

- **حق الضمان الاجتماعي و الرعاية الصحية :**

خاطب الدستور الأردني السلطات العامة بضرورة توفير كافة الظروف الملائمة لراحة الفرد سواء كان شابا أم معيلا أم عاملا أم شيخا أم عاجزا وجاء ذلك في نصوص متعلقة بمختلف الحقوق و الحريات سواء في مجال الحقوق الشخصية أم العمل

---

([1]) الدستور الاردني ، مرجع سابق ، مادة رقم 20

([2]) نفس المرجع السابق ، مادة رقم 16

([3]) نفس المرجع السابق ، مادة رقم 16

- **الحق في الأمن و السلامة البدنية :**

كفل الدستور الأردني هذا الحق في المادة رقم (23) حيث نصت على (تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين , وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل).([1])

- **حرية المراسلات البريدية و البرقية والهاتفية:**

لقد كفل الدستور الأردني سريتها وذلك في المادة رقم (18) حيث نصت على (تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف إلا في الأحوال المعينة في القانون ). ([2])

- **حق مخاطبة السلطات العامة :**

وقد جاء هذا الحق في المادة (17) من الدستور الأردني حيث نصت على ( للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون ).([3])

- **تقرير و تنظيم الحقوق و الحريات العامة :**

أكد الدستور الأردني عام 1952م على تنظيم كامل للحقوق و الحريات العامة و قد نصت المادة رقم (7) منة على أن (الحرية الشخصية مصونة.) و قد نصت المادة رقم (6) أن (الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق ، والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين) .([4])

وقد تم تخصيص الفصل الثاني من الدستور لعملية تنظيم جميع الحقوق و الحريات العامة في المملكة كالأتي:

---

([1]) الدستور الأردني ، مرجع سابق ،مادة رقم 23

([2]) نفس المرجع ، المادة رقم 18

([3]) نفس المرجع السابق ، مادة رقم 17

([4]) نفس المرجع السابق ،مادة رقم 7،6

1- الحق في الأمن و السلامة البدنية : فقد نصت المادة (8) من الدستور الأردني (على أن لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون ).

2- حرية التنقل واختيار مكان الإقامة : نصت المادة (9) من الدستور على أنه ( لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة ، ولا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون )([1])

3- حرمة المنزل و الحياة الخاصة: نصت المادة (10) من الدستور على أنه (للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون, وبالكيفية المنصوص عليها فيه ). ([2])

4- حق الملكية: وهي قدرة الفرد على أن يصبح مالكا و أن تصان ملكيته من الاعتداء عليها و أن يكون حر التصرف فيها و فيما ينتجه.

5- حق العمل : نص الدستور الأردني على حرية العمل واعتبره حقا من حقوق المواطن و ألزم سلطات الدولة بتوفيره لجميع المواطنين و بين أن الوسيلة لتحقيق ذلك تكون عن طريق توجبه الاقتصاد الوطني و النهوض به، كما نص الدستور على حماية الدولة.

ومن الملاحظ أن نصوص الدستور الأردني قد اشتملت على الحقوق السياسية و الاجتماعية و المدنية و الإقتصاديه و هي الحقوق التي تتبناها المواطنة في العصر الحالي ، إذ أن المواطنة الحقه ، هي تلك المواطنة التي تكفل للمواطن ممارسة مواطنته دون التعرض للمسائلة في حدود القانون أو أي نوع من أنواع الخطر التي قد يتعرض لها المواطن إذا ما أرد أن يمارس تلك الحقوق. لقد كفل الدستور الأردني هذه الحقوق و حماها القانون ، ويعتبر الدستور الأردني من أكثر دساتير العالم تحضرا وتمدنا و معاصره .

**المطلب الرابع : الواجبات الأساسية للمواطنة**

بالنظر إلى مفهوم المواطنة نجد أنها كعلاقة منطقية لها واجبات ، كما أن عليها حقوقا لأن من يحمل صفة المواطنة ، و يطلب التمتع بحقوقها يجب أن يعبر عن وطنيته بجميع الوسائل و

([1]) نفس المرجع السابق ، مادة رقم 9

([2]) نفس المرجع السابق ، مادة رقم 10

السبل و في جميع الأوقات وأن لا يربط ذلك بحسابات المغانم أو المكاسب و تتمثل أهم الواجبات المترتبة على المواطن بما يلي:

أ- واجب إطاعة القوانين و احترام النظم العامة و الالتزام بسيادة القانون طالما أن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي يقرها الشعب وهي المخولة بذلك قانوناً ، وطالما أن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساو بدون تمييز ، فالأمر الطبيعي أن يقوم المواطن باحترام هذه القوانين التي تحقق بدورها الأمن والنظام والحماية المطلوبة وستؤدي إطاعة القوانين إلى تحقيق المساواة والديمقراطية وتحقيق التكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين في الدولة. [1]

ب- واجب دفع الضرائب ، فالمواطن عندما يلتزم بهذا الواجب يكون بالضرورة مساهماً في اقتصاد الدولة ، وبالتأكيد إن هذا الدعم في النهاية يعود إليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، فالضمان الاجتماعي مثلا تستطيع الدولة توفيره من خلال هذه الضرائب التي تعد أحد الموارد الأساسية للدولة ، وبالتالي فهي ضرورية لاستمرارية الدولة والمجتمع. [2]

ج- واجب الدفاع عن الدولة : وهو ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية أو خدمة العلم فهو واجب على كل مواطن إذا طُلب منه التجنيد، فهو بهذا الواجب يشارك بالدفاع عن وطنه و مواطنيه في حالات النزاع أو الحرب ، وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عن دوله حققت له مواطنته ، من خلال ما وفرت له من حقوق وحريات وخدمات ، وسمحت له بالمشاركة في الحكم ، بالإضافة إلى الشعور بالإنصاف من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين أفراد شعبه ما يشكل بداخله ما يسمى بقيم الانتماء الوطني .

**المطلب الخامس: أبعاد المواطنة**

مادامت المواطنة علاقة بين الأفراد مع بعضهم البعض من ناحية و علاقة مابين الأفراد و الدولة من ناحية أخرى، وتنظيم لتلك العلاقات فهي ذات أبعاد ترتبط ارتباطا قويا بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية وهذه الأبعاد هي:-

---

([1]) الروابدة، مرجع سابق، ص 10.

([2])الروابدة , المرجع السابق، ص 10.

- **البعد القانوني :** فالمواطنة قانونيا مايترتب على الفرد و الدولة من حقوق وواجبات و التزامات متبادلة يكفلها الدستور و بقية الاعراف و القواعد يحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية والتي تحدد وعلى قاعدة المساواة الحقوق المختلفة للإفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع، والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات. وتتصف العلاقة القانونية بين الفرد والدولة بأنها علاقة مباشرة ولا تمر عبر وسطاء يمكن ان يلعبوا دور الوصي وهو الأمر الذي يتناقض مع المواطنة المتساوية. كما تتصف أيضا بطابع دستوري وقانوني لا مجال معه لممارسة أي شكل من أشكال الوصاية على الآخرين. [(1)]
- **البعد الاقتصادي :** ويتمثل في مساهمة المواطن في عملية النمو الاقتصادي للبلد ودخله الوطني و القومي.
- **البعد الاجتماعي :** وللمواطنة بعد اجتماعي يتمثل في عضوية الفرد في مجتمع دولة معينة. ولا تتجسد عضوية الفرد في المجتمع بحمله للبطاقة الشخصية أو التابعية أو جواز السفر أو غير ذلك من الوثائق. ولكنها تتجسد من خلال الهوية التي يحملها الفرد والشعور بالانتماء إلى ذلك المجتمع—مجتمع الدولة. ويثير البعد الاجتماعي للمواطنة بعض الإشكاليات. فالدكتور عادل الشرجبي، أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء، يقتفى خطى العديد من علماء الاجتماع والسياسة ويؤكد على أن المواطنة "هي رابطة سياسية تربط الأفراد في مجتمعات الدولة القومية الحديثة.

يرتبط البعد الاجتماعي للمواطنة بالدولة بشكل عام سواء أكانت دولة قومية أو غير قومية. بل يمكن القول بان مفهوم المواطنة قد ارتبط في ظهوره وتطوره بالدولة غير القومية أكثر من ارتباطه بالدولة القومية. وتصبح الهوية وفقا لهذا الفهم هي الشعور بالانتماء والرغبة في التعايش. ويمكن ان يتحقق الشعور بالانتماء من خلال التمتع بالحقوق والواجبات على قاعدة المساواة. وتصبح المواطنة عبارة عن "مجموعة من الحقوق والواجبات تثبت بحكم الصفة القانونية التي

---

([1]) العامر، عثمان، (2003)، **المواطنة في الفكر العربي المعاصر دراسة نقدية من منظور إسلامي**، قسم الدراسات الإسلامية، كلية حائل، السعودية، ص 15.

بموجبها يتأكد انتماء فرد إلى مجتمع بعينه."_ ويستهدف توفير الحد الأدنى اللازم منها لحفظ كرامة المواطنين وإنسانيتهم. (1)

- **البعد الثقافي والحضاري** وهو ما يتصل بالجوانب المعنوية و الشخصية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ورفض محاولات الاستيعاب ، والتهميش ، والتنميط . وتمثل المعرفة عنصرا جوهريا في نوعية المواطن الذي تسعى إليه مؤسسات المجتمع، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطنا يتحمل مسؤولياته ويدين بالولاء للوطن، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها. كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع (2)

- **البعد السياسي** : يتمثل في المشاركة السياسية و المشاركة في عملية صنع القرار و تولي الوظائف والمناصب العامة في الدولة . وتتطلب المواطنة، وفقا للبعد السياسي، المشاركة السياسية للفرد في مختلف المؤسسات والعمليات السياسية في المجتمع. والمواطنة وفقا للمدخل السياسي هي "العضوية في مجتمع سياسي يحكم نفسه بنفسه"_ سواء أكان ذلك المجتمع مدينة كما كان عليه الحال في المدينة الدولة عند اليونان أو دولة كما هو عليه الحال اليوم.

ويترتب على تلك االأبعاد الأربع السابقة الذكر العديد من التطبيقات العملية بالنسبة لعملية المواطنة، فالمجال السياسي للمواطنة يتطلب ضرورة معرفة الأفراد بطبيعة النظـام الـسياسي فـي الدولـة، والاتجاهات الديمقراطية، والمهارات التشاركية فـي المجتمـع. ويتطلـب المجـال ( الاجتمـاعي الاقتصادي ) للمواطنة ضرورة معرفة الفرد بالعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع واحترامهـا، وبالمهارات الاجتماعية، بالإضافة إلى المهارات الاقتصادية مثل: برامج التدريب المهنـي الوثيقـة الصلة بمجالات عملهم فضلا عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى. أمـا المجـال الثقـافي الجمـاعي للمواطنة فيتطلب ضرورة معرفة الفرد بالتراث الثقافي وتاريخ المجتمع الذي يتمتـع فيـه بحقـوق

---

([1]) المعمري ، سيف بن ناصر ،(2002) ، **تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الاعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة السلطان قابوس، ص 30.

([2]) فريحة ، نمر (2004) ، **التجربة اللبنانية في تدريس مفهوم المواطنة** ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة عمل المواطنة في النهج المدرسي ، وزارة التربية و التعليم ، مسقط، ص 15.

المواطنة، بالإضافة إلى مجموعة من المهارات الأساسية، مثل: التمتع بمهارات جيدة في القدرة على القراءة والكتابة.

وستقوم الباحثة بتسليط الضوء على البعدين الاجتماعي و السياسي لما لهما من تأثير مباشر على سلوك المواطن كما ان الفرضية التي يقوم عليها البحث تهدف الى توضيح العلاقة بين البعدين السياسي و الاجتماعي لمفهوم المواطنة في المجتمع الأردني وذلك في محاولة لفهم الفجوة الموجودة بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي و البعد الاجتماعي لدى المواطن الأردني وإدراك المتغيرات التي تؤثر على مفهوم المواطنة.

# الفصل الثالث

# أبعاد مفهوم المواطنة الاردنية

## مقدمة:

إن لمفهوم المواطنة أبعاد تعكس مدى أهمية هذا المفهوم في الحياة العملية اذ انه مرتبط بالجانب الاجتماعي و السياسي و الاقتصاد و الثقافي للمواطن و بما اننا قمنا بالتعريف بهذه الجوانب في المبحث السابق فأننا سنقوم بتسليط الضوء على الابعاد الاجتماعية و الاسياسية لهذا المفهوم و بشكل خاص المتعلقة بالمواطنة الاردنية لما لها من اهمية قصوى في حياة المواطن الاردني ، كما انه لابد من توضيح هاذين البعدين حتى نعالج الفرضية التي تقوم عليها الدراسة .

## المبحث الأول :أبعاد مفهوم المواطنة الأردنية

بعد مناقشتنا لمفهوم المواطنة و تحليلنا له و للمفاهيم المتعلقة به فأننا سنناقش في هذا الجزء من البحث مفهوم المواطنة الأردنية من خلال التعرض لبعديها السياسي و الاجتماعي و بالاستعانة بأداة قياس علمية (استبانه) للوصول إلى نتائج دقيقة و بناءا عليه سنخرج بتوصيات تهم عملية التنمية السياسية وتدفع بها إلى الأمام، وكذلك ستتناول الدراسة البعد الاجتماعي لمفهوم المواطنة عند المواطن الأردني وقياسه من خلال مؤشرات أداء تتعلق بهذا البعد.

وسيتم تناول هذا المبحث في مطلبين هما

### المطلب الأول: البعد السياسي للمواطنة الأردنية

يمكن القول ان البعد السياسي للمواطنة يتحدد بحق المواطن المكتمل الاهلية بالمشاركة الفعالة في إدارة الدولة. فالمواطن هو عضو في جماعة سياسية له حق المشاركة الفعالة في نشاطاتها السياسي.وإذا ما أردنا التعرف أكثر على البعد السياسي للمواطنة لابد لنا من أن نطرح سؤالا جوهريا انشغل به المفكرين منذ قديم الزمان و مازالوا هو "ما هي الآليات العملية التي يمكن اعتمادها في تشكيل الدولة لتكون معبرة بالفعل عن إرادة جميع المواطنين؟"

إن الدولة الحديثة لم تعد كما كانت في اليونان القديمة دولة مدينة، يمكن لجميع مواطنيها المشاركة الفعلية في إدارتها بل هي دولة امة أو الدولة القومية، قد يصل تعداد سكانها إلى عشرات أو مئات الملايين يعيشون على مساحة واسعة من الأرض مما يعني صعوبة إشراكهم جميعا في إدارة الدولة . بل صعوبة إجراء تواصل مباشر بين المواطنين وبين من ينوب عنهم في إدارة الدولة، إن هذا المتغير في تكوين الدولة الحديثة فرض تعديل جوهري في المواطنة الذي رأيناه في النظام الجماهيري الذي يشترط حق المشاركة المباشرة والفعالة في إدارة الدولة( المدينة ) إلى تعريف المواطنة بالاستناد إلى القومية، فالمواطنون هم أعضاء منظمون في مجتمعات قومية يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم وهي بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى، فضلا عن حقهم في المشاركة في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولضمان إنجاز هذا الحق للمواطنين اجتهد المفكرون الغربيون إلى اقتراح جملة من الحلول الأساسية أهمها مبدأ توزيع السلطات بين ثلاث مؤسسات مستقلة هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية فضلا عن الدستور المقر من الشعب ينظم عمل هذه المؤسسات الثلاث وتفعيل الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على أداء مؤسسات الدولة ومن خلال هذه المؤسسات، أي مؤسسات المجتمع المدني يمكن للمواطنين أن يلعبوا الدور السياسي الفعال الذي كان يمارسه المواطن الأثيني . [1]

وانطلاقا من هذا الإطار النظري للبعد السياسي للمواطنة الذي يأطر حق المواطن في المشاركة في تأسيس المؤسسات الدستورية في وطنه سواء كانت مؤسسات وطنية أو محلية عن طريق حق الانتخاب المكفول دستوريا في معظم دول العالم بدرجات متفاوتة ، كذلك الترشيح لعضوية هذه المؤسسات وسنتطرق الآن إلى التجربة الأردنية في مجال البعد السياسي للمواطنة و تحديدا من التشريعات الأردنية ابتدأ من الدستور الأردني الذي كفل حق الانتخاب لكل مواطن أردني تتوافر فيه الشروط القانونية لاسيما الأهلية و التمتع بالحقوق المدنية و السياسية .

كما أن الدستور الأردني سمح لكل مواطن أردني الترشح إلى رئاسة المؤسسات الدستورية العليا و إلى عضوية المجالس المنتخبة الوطنية أو المحلية ، فالحق في الترشح إلى عضوية البرلمان

---

([1])إلهيتي ،حامد ،(2009) ،**مفهوم المواطنة وتحديات العصر** ،صحيفة الأيام الجزائرية ، الجزائر،2009/4/48، ص 10.

مكفول لكل مواطن في إطار الشروط التي ينص عليها الدستور وقانون الانتخابات الأردني دون تمييز بين الرجال والنساء حيث أن الدستور يضمن الحقوق السياسية للمرأة دون تمييز بينها وبين الرجال ،وفي إطار تعزيز حق المواطنة السياسية صادق الأردن على المواثيق الدولية ذات الصلة بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسة. [1]

إن تمتع المواطن بالمواطنة السياسية في الأردن يتضح لنا من خلال التشريعات الأردنية المتعلقة بتنظيم الحياة السياسية و خاصة في الدستور- كما اشرنا آنفا - و القوانين الناظمة للحياة السياسية مثل قانون الانتخاب و قانون الأحزاب و قانون الاجتماعات العامة و قانون الجمعيات كل هذه القوانين تعمل على تنظيم المشاركة السياسية للمواطن الأردني و تكفل له حقوق المواطنة التي نص عليها الدستور بداية و دعت إليها المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن .

ويترتب على ممارسة المواطن لحقوقه السياسية التي يضمنها له الدستور و تنظمه القوانين الناظمة للحياة السياسية ما يلي :-

- إن بناء المؤسسات الدستورية للدولة من طرف الشعب مباشرة عن طريق حق الانتخاب من شانه أن يؤدي إلى زرع الثقة بين المواطن والسلطة مركزية كانت أو محلية و من ثم يتم تلبية الحاجات العامة باللجوء إلى هذه السلطات مباشرة دون استعمال الطرق غير المشروعة كالمحاباة أو الرشوة.

- إن انتخاب المؤسسات الدستورية يعني اختيار ممثلين عن الشعب من طرف عموم المواطنين و هذا من شانه مبدئيا اختيار مسئولين يتمتعون بالنزاهة و الكفاءة المطلوبة في تسيير الشؤون العمومية إلا أن الهاجس في هذه المسالة هو أن يتم الانتخاب أساس العصبية و القبلية كما هو موجود في معظم الدول العربية.

و علية يتعين أن تتكفل الدولة بتوعية المواطن بأهمية الانتخاب و أبعاده الحقيقية ويمكن أن تساهم في هذه العملية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

---

([1]) حمزة ،خضري ،(2010) ، **المواطنة استراتيجيه للوقاية من الفساد المالي و الإداري**، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلة دورية ،العدد45، ص 12.

- إن ضمان حق الترشح لعضوية المجالس المنتخبة الوطنية و المحلية لجميع المواطنين في إطار الضوابط والشروط التي يسمح بها القانون يعني فتح المجال لأكبر عدد منهم للترشح وهذا ما يؤدي إلى خلق تنافس يفرز انتخاب أفضل منتخب مؤهل لتسيير الشؤون العمومية ، وعلية فان انتخاب مسئول نزيه وكفؤ يشكل وقاية من الفساد. [(1)]

إن تحقيق البعد السياسي للمواطنة مرتبط بعامل مهم هو نزاهة العملية الانتخابية لذلك حاول المشرع الأردني تنظيم العملية الانتخابية بشكل يضمن نزاهتها و في هذا الصدد تم إصدار قانون جديد للانتخاب هو القانون المؤقت رقم 9 لعام 2010، وذلك لتعزيز مشاركة المواطن في عملية صنع القرار التي تعتبر من أهم الأسس التي يقوم عليها البعد السياسي للمواطنة.

هذا على الصعيد النظري والتشريعي للبعد السياسي لمفهوم المواطنة الأردني أما فيما يتعلق بتمثل المواطن الأردني لمفاهيم المواطنة ببعدها السياسي في حياته اليومية والتطبيق العملي ستقوم الدراسة بقياس ذلك من خلال أداة قياس علمية معتمدة وهي عبارة عن استبانه تقيس مدى تمثل المواطن الأردني لمفاهيم المواطنة ببعدها السياسي ، وذلك للخروج بتصور واقعي عن مدى ترسخ مفهوم المواطنة عند المواطن الأردني ببعدها السياسي للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضية الدراسة

**المطلب الثاني :البعد الاجتماعي للمواطنة الأردنية**

البعد الثاني لمفهوم المواطنة هو البعد الاجتماعي. فالمواطنة تعني هنا العضوية في مجتمع سياسي وأن المواطن يحمل هوية هذا المجتمع ويخصه بالولاء، إن أهمية هذا البعد يكمن في تعزيزه روح انتماء المواطن للمجتمع الذي ينتمي إليه ويحمل هويته أي تعزيز روح المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع وبخاصة في مؤسساته المدنية التي تطلع بدور فعال في مراقبة أداء الدولة ومؤسساتها السياسية. وقد غالى بعض المفكرين بأهمية هذا البعد وأعطوه الأولوية على البعدين الآخرين -السياسي والقانوني، فالشعور النفسي بالانتماء يعطي ضمانة وقوة لتماسك المجتمع ويعزز وحدة الهوية بين أفراده وفي الوقت ذاته يعزز الشعور بالتمايز مع الآخر الذي ينتمي إلى أمة أخرى، وتعزيز مثل هذه المفاهيم بين أفراد المجتمع الواحد يعد من الشروط الأساسية في بناء الأمم،

---

([1]) الحضرمي والعدوان، مرجع سابق، ص 19.

والأمة أو دولة الأمة "الدولة القومية" هي من مقتضيات عصر الحداثة والحداثة قائمة على التماثل ونفي الاختلاف وهذا بالتأكيد لا يتعارض مع بنية الدولة الحديثة القائمة على مفهوم صاحب السيادة المعبرة عن إرادات جميع المواطنين والممثل الحقيقي لمجموع الأفراد، لا شك أن البعد الاجتماعي لمفهوم المواطنة له أهميته في تعزيز روح التضامن فيما بين المواطنين وعامل مهم لمشاركتهم الفعالة في إدارة الدولة ، ولكنه لن يكون كافيا ما لم يعاد دمقرطة الدولة من جديد، أي إعادة بنائها على أسسها الأولى التي انطلقت منها أول مرة وهي نظرية التعاقد، إن صيرورة تطور الدولة الحديثة "كما نرى" قد أبعدها عن مبدأ التعاقد بين مجموع الأفراد أصحاب السيادة الحقيقيين . أو بمعنى أدق أفرغ المبدأ من محتواه حين صار التركيز على التماثل والانسجام أي التركيز على هوية الدولة، وهذا يعني التأكيد على العنصر المكون لها والمعبرة عنه مما سينتج عنه بالضرورة فرز آخرين مختلفين غير ممثلين ولا حقوق لهم داخل إطار الدولة ذاتها. (1)

إن المواطنة في بعدها الاجتماعي تعني تمتع المواطن بالحقوق الاجتماعية المتعارف عليها خاصة تلك المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة كالاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الصادرة سنة 1966 .(2)

في المقابل يتعين على المواطن المساهمة في التنمية الاقتصادية لبلاده و القيام بدور فعال في ترقية المجتمع الذي يعيش فيه بالوسائل التي يسمح بها القانون كإنشاء جمعيات المجتمع المدني باختلاف تخصصاتها الثقافية و الرياضية و الاجتماعية التي من شانها ترقية المجتمع وقد سمح القانون للمواطن بإنشائها في نص المادة (16) من الدستور الأردني و قد اشرنا لها سابقا و بالنظر إلى أحكام الدستور الأردني نجد أن الأردن قد اعترفت للمواطن بحقوقه الاقتصادية و الاجتماعية و لكي يستطيع المواطن التمتع بالمواطنة الاجتماعية و الاقتصادية يجب أن يحصل على حقه في التعليم والعمل و الرعاية الصحية و هو ما تبناه الدستور الأردني في المواد التي أوردنها في الفصل السابق من البحث.

---

([1])الحضرمي و العدوان، مرجع سابق ، ص22.

([2])الحضرمي و العدوان ، مرجع سابق ، ص23.

من  الملاحظ أن الدستور الأردني قد اعترف بالأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة ويبقى التساؤل حول دور المواطنة في بعدها الاقتصادي و الاجتماعي في المساهمة في تعزيز المفهوم الكلي للمواطنة والذي يعود في تقديرنا إلى النقاط التالية:

- إن تمتع المواطن بالحق في التعليم  يؤدي حتما إلى  تكوين مجتمع متعلم واعي قادر على تحمل مسؤولياته و بالتالي خلق جيل واعي بحقوقه وواجباته الدستورية و تكوين ثقافة دستورية هذا كله يؤدي إلى تعزيز الولاء و الانتماء و بالتالي يرتقي المجتمع الى حالة المواطنة التي هي أسمى حالة المدنية .

- إن تمتع المواطن بالحقوق الاقتصادية كالحق في ممارسة التجارة والصناعة من شانه فتح مجال الربح أمام المواطنين بالطرق المشروعة و هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى خلق حالة استقرار في المجتمع مما يؤدي إلى التخفيف من حالة العنف المجتمعي و تعزيز النسيج الاجتماعي.

- إن حماية حقوق المؤلف يؤدي إلى المنافسة الشريفة في الميدان الصناعي والتجاري و يضع حدا للاعتداء على حق الملكية الفكرية مما يخلق حالة من الإبداع تسهم في اغناء المسيرة العلمية للمجتمع وبالتالي الارتقاء بالمجتمع و المواطن .

- إن الاهتمام بحق المواطن في الصحة و ضمان الحد الأدنى منة  من شانه أن يؤدي إلى تكوين مجتمع سليم معافى قادر على القيام بواجباته تجاه واطنه .

هذا على الصعيد النظري للبعد الاجتماعي للمواطنة أما على الصعيد العملي فستقوم الدراسة بقياس البعد الاجتماعي عند المواطن الأردني من خلال استخدام أدوات قياس علمية تخدم أغراض البحث حيث سنستخدم الاستبانة لقياس سلوك المواطن الأردني من ثم الخروج بنتائج معينة تساعدنا في الإجابة عن فرضيات الدراسة و تعكس الواقع الحقيقي للمجتمع الأردني.

**المبحث الثاني : المواطنة الفاعلة و تمثلها لدى المواطن الاردني**

يحظى مفهوم المواطنة باهتمام شديد من جميع الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء، لما تحققه مبادئ المواطنة من أمن واستقرار للوطن على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فكلما زاد ولاء وانتماء الفرد لوطنه ازداد عطاؤه وإنتاجيته، لذلك تسعى حكومات الدول إلى غـرس

ثقافة المواطنة لدى الأفراد منذ ولادتهم عن طريق توعية الأسر بقيمة الولاء والانتماء للوطن، وعن طريق ما تقدمه المدرسة من خلال المناهج الدراسية التي تحث على التضحية والفداء بالروح والدم والمال والولد من أجل الوطن، وما تقوم به الموسسات التربوية غير الرسمية والتي تتمثل في المسجد والكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني فما هي المواطنة الفاعلة.

أن المواطنة الفاعلة : هي المشاركة النشطة في جماعة أوعدد من الجماعات، وتتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أوالنظام المدني Civic Order وليس شخص ملك أورئيس وتقوم على فكرة الانتماء والأشياء المشتركة، وهوما يعني أن المواطنة هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسئوليات التي يحددها الدستور والقانون.

وقد استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب، جمعيات، تنظيمات) ليتشكل فيها، ويتدرب في إطارها، ويعبر من خلالها عن مشاغله. فتأسست – بالتالي – علاقات المواطنة التي كسرت حيز علاقات القربى الهرمية، لتعبر عن المساواة بين البشر أمام القانون، ولتستشرف إمكانات التجاوز. ويمثل المواطن بالتالي حيز المجال العام المدني؛ فهو النقطة المحورية لأي تبادل نوعي بين البشر، وهو الفرد القيمة الذي يحبه لذاته يحب الآخرين، وببحثه عن منافعه الخاصة يحقق المنافع العامة([1])

**مظاهر المواطنة الفاعلة:**

1- المشاركة التطوعية والتلقائية والاختيارية على شكل أنشطة اجتماعية مختلفة نافعة .

2- التشبث بالقيم التي لها القابلية لدى الجميع .

3- تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية والعالمية التي تؤطر الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية.

4- توجيه السلوك الأخلاقي والشعور بالهوية والبحث عن الحقيقة وقول الحق ، التحضر واكتساب الحس المدني الرفيع ، احترام المرأة وتقديرها والعدل والتنازل والحوار وقبول الآخر ، والتعايش مع الغير والتآخي والتضامن، الاعتدال والتسامح .

---

([1]) قنديل ، أماني ، 2008، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، القاهره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب** ،ص106.

5- حماية الأملاك العامة والملكية الخاصة.

6- احترام القوانين السارية المفعول.

7- احترام الديانات ومعتقدات الآخرين وثقافاتهم وآرائهم.

8- احترام حقوق وحريات الآخرين و خاصة احترام النساء و الأطفال

9- خدمة الوطن بإخلاص والحفاظ على مكتسباته والدفاع عنه .

10- محاربة الفساد والإبلاغ عن كل عمل ضار .

11- أداء الالتزامات والأعباء المالية والواجبات الضريبية.

12- المبادرة إلى المشاركة في الواجبات التضامنية .

13- المشاركة في الانتخابات والترغيب في هذه الواجبات والحقوق وهذا يدفعنا إلى الحديث عـن مقتضيات المواطنة.

**المطلب الاول : المواطنة الفاعلة في بعدها السياسي و تمثلها لدى المواطن الأردني**

وتتضمن المواطنة النشطة أو الفاعلة في بعدها السياسي اتخاذ إجراءات عملية تتجاوز بكثير مجرد التصويت في الانتخابات إلى المشاركة الفعلية في بلورة معـالم وسـن وتطبيـق القـوانين والتشريعات الراهنة في المجتمع، وربما يشارك المواطنون النشطون في المظاهرات الاحتجاجية أو المؤتمرات الخطابية العامة المتعلقة بالقضايا والإصلاحات المعتادة المرتبطة بالمجتمع، ويتم تصميم وتحديد طبيعة الإجراءات العملية التي يتخذها المواطنون النشطون بهدف تدعيم والحفاظ على البنى الاجتماعية والسياسية الحالية في المجتمع، في ذات الوقت الذي لا يتم فيه العمل على تحديها علـى الإطلاق، وفيما يتعلق بتمثل المواطن الاردني للمواطنة الفاعلة في بعده الاجتماعي فهناك سلوكيات معينة تظهر تمثل المواطن الاردني للمواطنة الفاعلة تتمثل اغلبهـا فـي المـشاركة الفاعلـة فـي الانتخابات و الترغيب بها تفعيل دور الاحزاب السياسية و النقابات هذا علـى الـصعيد التقليـدي للمواطنة الفاعلة في بعدها السياسي ، و يشهد المجتمع الاردني في الوقت الحالي ظهور نمط غيـر تقليدي من المواطنة الفاعلة في بعدها السياسي متمثلة في المظـاهرات الاحتجاجيـة و المـؤتمرات

الخطابية و الاعتصامات السلمية و التي بدورها تشكل نمطا غير تقليدي للمواطنة الفاعلة الـسياسية عند المواطن الأردني ، وسيقوم البحث بمعالجة هذا الجانب من خلال اسـتخدام اداة بحـث علميـة تقيس مدى تمثل المواطن الاردني للمواطنة الفاعلة في بعدها السياسي .

**المطلب الثاني : المواطنة الفاعله في بعدها الإجتماعي و تمثلها لدى المواطن الاردني.**

المواطنة الحقيقية هي التي تنشأ مع الفرد منذ صغره، حيث إن رأس المال الاجتماعي يـتم إرساء دعائمه على نحو فعال بشكل خاص من خلال المشاركة المدنية، والتي تبدو هنا كما لو كانت مرادفة- بصورة ما أو بأخرى- لمفهوم المواطنة النشطة.

إن " بوتنام " ينظر إلى المواطنة النشطة على أنها تمثـل مـصدرا هامـا لـرأس المـال الاجتماعي؛ لأنها تمثل السبيل الرئيسي الذي يمكن للأفراد - وبخاصة: الغرباء الـذين لا يعرفـون بعضهم البعض- من خلاله التعرض لخبرات التفاعل معا من خلال سعيهم إلى تحقيـق الأهـداف المشتركة فيما بينهم، ويساعد ذلك- بدوره- على إرساء دعائم شبكة مكثفة من الشبكات الاجتماعية التي ترتكز في جوهرها على دعائم القيم المشتركة والوصول إلى مـستويات مرتفعـة مـن الثقـة الاجتماعية، والتي تعمل بدورها على دعم توافر المزيد من التعاون ما بين الأفراد، وتقليل فـرص ظهور أوجه النقص والقصور([1]). – هذا بين الغرباء فكيف بمن هم أبناء جلدة واحدة ولغة واحدة- ، على سبيل المثال: عقد برامج بحثية عن بيئات التعلم المفتوحة والمواطنة النشطة، وتوافر فـرص متساوية للتعلم وتحقيق الاتساق والاندماج الاجتماعي([2]).

وتحدد لنا"الأجندة الاجتماعية" هدف بناء رأس المال الاجتماعي باعتباره يمثل واحـدا مـن المبادئ الرئيسية لها([3]) ولذلك تقوم الدول بدعم وتمويـل برنـامج لتحديـد معـايير رأس المـال

([1]) Putnam, R. D. (2000) Bowling Alone: the collapse and revival of American community, Simon and Schuster, New York

([2]) European Commission (2005a) Communication from the Commission on the Social Agenda, European Commission, Brussels.

([3]) Lastreferenes,p12 , European Commission

الاجتماعي؛ بهدف توجيه المجادلات والحوارات التي تدور حول السياسات الاجتماعية المطبقة في هذا المجال.

فالمواطنة النشطة الصالحة تعد قاعدة هامة لمفهوم رأس المال الاجتماعي، إلا أن الكثير منها يشير إلى تجليات رأس المال الاجتماعي أكثر من إشارته إلى طبيعة رأس المال الاجتماعي نفسه. ويشير (فرنسيس فوكوياما) إلى أن رأس المال الاجتماعي يمثل ذلك المعيار غير الرسمي الراسخ القدم الذي يرتقي بعلاقات الشراكة التي تربط مابين اثنين أو أكثر من الأفراد. ويمكن أن تتنوع المعايير التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي بدءا من معايير التفاعل المتبادل مابين صديقين، وصولا إلى المذاهب الدينية والفكرية المعقدة والأوسع نطاقا من قبيل: الديانات والأعراق وغيرهما. ويجب أن تكون تلك المعايير راسخة في إطار علاقة إنسانية فعلية: ومن هنا؛ نجد أن معيار "التبادلية" من المحتمل أن يحكم تعاملاتي مع كافة الأفراد الآخرين، ولكن ذلك يتحقق فعليا فقط في إطار تعاملاتي مع"أصدقائي". وفي ضوء التعريف السابق؛ نجد أن الثقة المتبادلة والشبكات الاجتماعية والمجتمع المدني وما شابهها من مفاهيم ارتبطت برأس المال الاجتماعي، تعد جميعها مترادفة؛ كما أنها برزت نتيجة لظهور مفهوم رأس المال الاجتماعي، على الرغم من أنها لا تشكل في جوهرها رأس المال الاجتماعي نفسه.

ولا تشكل أي مجموعة من تلك المعايير الراسخة رأس المال الاجتماعي؛ حيث إنها يجب أن تؤدي إلى ظهور التعاون في الجماعات المختلفة؛ ولذلك فإنها ترتبط بالقيم التقليدية من قبيل: التحلي بالأمانة والحفاظ على التزامات الفرد والأداء المتسق للواجبات المطلوبة والتشارك والتفاعل مع الآخرين. أما تلك المعايير التي تميز مواطنا عن آخر، والتي تدفع الأفراد هناك لأن يكونوا قادرين على الثقة بأعضاء أسرتهم الصغيرة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من أي فرد آخر؛ فإنه من الواضح هنا أنها لا تمثل أساسا يرتكز عليه رأس المال الاجتماعي خارج نطاق الأسرة، أما فيما يتعلق بالمواطن الاردني ومدى تمثلة للمواطنة الفاعله في بعدها الاجتماعي فقد حاولت الدراسة الاجابة عن هذا التساؤل من خلال استخدام اداة بحث علمية ( استبانة ) تقيس مدى تمثل المواطن الاردني للمواطنة الفاعلة في بعدها الأجتماعي .

# الفصل الرابع

## الطريقة والإجراءات :عرض النتائج

### المبحث الأول : الطريقة و الاجراءات

### المطلب الأول :أداة الدراسة و عينة الدراسة و عرض النتائج

تم استخدام نموذج الاستمارة المبين المرفق بالدراسة كأداة لجمع المعلومات والبيانات حـول تمثل المواطن الاردني لسلوك المواطنة في بعديه السياسي و الاجتماعي، وتم بناء المقيـاس علـى شكل مقياس ليكرت الخماسي (Likert scales)، وتأخذ الإجابات على فقـرات المقيـاس التـدرج (بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، غير متوفرة) وتأخـذ الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

### الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس

لمعرفة مدى الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس تم حساب معامل ألفا كرونباخ* للاتـساق الداخلي بين فقرات المقياس، وكانت النتيجة (94.9%) لفقرات مقياس البعدان السياسي والاجتماعي للمواطنة الاردنية ، حيث أن القيمة التي يعد عندها وجود اتساق داخلي بين فقرات المقيـاس هـي (68%).

---

* يتم تقدير الثبات بناء على أربع طرق أو نماذج: طريقة الإعادة التي تستهدف تقدير استقرار الدرجات، وطريقة الصور المتكافئة التي تستهدف تقدير التكافؤ، وطريقة التجزئة النصفية التي تستهدف تقدير الاتساق، وطريقة الاتساق الداخلي التي تستهدف تقدير التجانس والاتساق. ولقد كانت طريقة التجزئة النصفية باستعمال تصحيح سبيرمان - براون ، أكثر طرق تقدير الثبات استعمالا لأسباب عملية في الغالب إذ تقوم على إجراء واحد للأداة، ولا تتطلب جهدا حسابيا كبيرا. ومع تطور الحزم الإحصائية وانتشارها ولا سيما حزمة SPSS ، اصبحت طريقة الاتساق الداخلي ممثلة في المعادلة العامة المعروفة بمعامل ألفا كرونباخ Coefficient Alpha / Cronbach's Alpha أكثر شيوعا واستعمالا في البحوث الميدانية.

**عينة الدراسة**

تم اختيار عينة غرضية مكونة من (300) مواطن موزعين على عينة من المواطنين، في العاصمة لقياس اتجاهاتهم نحو العلاقة بين البعدين السياسي والاجتماعي لمفهوم المواطنة.

**عرض النتائج**

**المعلومات العامة لعينةالدراسة**

**جدول رقم (1)**

**التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغير الجنس**

| الجنس | العدد | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| ذكر | 229 | 76.3 |
| أنثى | 71 | 23.7 |
| **المجموع** | **300** | **100** |

توضح بيانات الجدول رقم (1) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغير الجنس، فـيلاحظ بأن أعلى نسبة كانت للذكور بنسبة (76.3%) مقابل ما نسبته (23.7%) للإناث.

**جدول رقم (2)**

**التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغير العمر**

| العمر | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| من 25سنة | 136 | 45.3 |
| 26-30سنة | 60 | 20.0 |
| 31-35سنة | 15 | 5.0 |
| أكثر من35سنة | 89 | 29.7 |
| المجموع | **300** | **100** |

توضح بيانات الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمر، فيلاحظ بأن أعلى نسبة كانت للذين تقل عن 25 سنة بنسبة (45.3%) وأدنى نسبة للذين تتراوح اعمارهم بين 31-35 سنة بنسبة (5.0%).

**جدول رقم (3)**

**التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ثانوية عامة وأقل | 16 | 5.3 |
| بكالوريوس | 224 | 74.7 |
| دراسات عليا | 60 | 20.0 |
| المجموع | **300** | **100** |

توضح بيانات الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المستوى التعليمي ، فيلاحظ بأن أعلى نسبة كانت للذين كان المستوى التعليمي لديهم بكالوريوس بنسبة (74.7%) وأدنى نسبة كانت للدراسة في الثانوية عامة فاقل بنسبة(5.3%).

**جدول رقم (4)**

**التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مكان الاقامة**

| مكان الاقامة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| شمال | 105 | 23.50 |
| جنوب | 45 | 17.50 |
| وسط | 150 | 50.0 |
| المجموع | **300** | **100** |

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) بأن أعلى نسبة كانت من سكان منطقة الوسط وبنسبة (50%)، فيما بلغت أدنى نسبة من سكان جنوب المملكة وبنسبة (17.50%).

**مكان الاقامة :**

**جدول رقم (5)**

**التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغير مكان الاقامة**

| مكان الاقامة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدينة | 220 | %65 |
| قرية | 30 | %10 |
| بادية | 20 | %15 |
| مخيم | 30 | %10 |
| المجموع | **300** | **100** |

توضح بيانات الجدول رقم (5) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب حسب مكان الإقامة حيث نلاحظ أن( 65%) من عينة الدراسةكانوا من سكان المدن ، وأن (10%) من العينة كان من سكان القرى والمخيمات .

## جدول رقم (6)

## المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين على عبارات مقياس البعد السياسي للمواطنة

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| .1 | أفضل العمل في القطاع الأمني أو العسكري على القطاع في العمل المدني | 3.30 | 1.38 |
| .2 | لا أرى جدوى من التظاهر كوسيلة للتعبير عن الرأي | 3.61 | 1.02 |
| .3 | لا أثر للاحزاب في القرارات السياسية في الدولة | 3.35 | 1.53 |
| .4 | تتوفر العدالة في قرارات قضاة المحاكم | 3.36 | 1.28 |
| .5 | تفتقر الأحزاب السياسية إلى الاستقرار لتدخل الحكومة في ذلك | 3.01 | 0.95 |
| .6 | يتم الحكم في القضايا بناء على مزاجية القاضي | 2.71 | 0.78 |
| .7 | صوتي لا قيمة له في الانتخابات البرلمانية | 2.65 | 0.98 |
| .8 | أشعر بالراحة عند مراجعتي دوائر ومراكز الأمن | 3.20 | 1.57 |
| 9 | لا يوجد حزب سياسي يناسبني في الأردن | 2.95 | 1.07 |
| 10 | يوجد من يمثلني في مجلس النواب | 3.55 | 0.81 |
| 11 | انضمامي إلى حزب سياسي قد يعود علي بالفائدة | 3.15 | 0.89 |
| 12 | أشعر بانني مواطن من الدرجة الأولى | 2.60 | 1.27 |

| 13 | قانون الانتخاب الحالي لمجلس النواب يخدم العشائرية | 3.30 | 1.15 |
|---|---|---|---|
| 14 | لا امارس حرية الراي بسبب الخوف من الدوائر الأمنية | 3.60 | 0.00 |
| 15 | خدمة العلم مضيعة لوقت الشباب | 4.20 | 0.94 |
| | الكلي | 3,08 | |

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) وجود درجة فوق المتوسطة بشكل بسيط من توافر البعد السياسي للمواطنة لدى افراد العينة ، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.08) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن أعلى المتوسطات الحسابية والذي بلغ (4.20) كان للفقرة رقم (15) والتي تنص على أن خدمة العلم مضيعة لوقت الشباب. فيما كان أدنى متوسط للإجابة رقم (12) والتي تشير إلى أشعر بأنني مواطن من الدرجة الأولى، وبشكل عام نجد أن إتجاهات أفراد العينة كانت ايجابية نحو البعد السياسي كأحد أبعاد المواطنة.

## جدول رقم (7)

### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين على عبارات مقياس البعد الاجتماعي

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1. | تسير أمور معاملتي في الدوائر الحكومية بيسر | 3.01 | 1.52 |
| 2. | أرى أن الوطن ملك لفئة من الناس دون أخرى | 3.50 | 1.29 |
| 3. | مصلحة اسرتي هو الأمر الأهم في حياتي | 4.20 | 0.82 |
| 4. | أشعر بالغبن عند مراجعتي بعض الدوائر في الدولة | 3.10 | 0.83 |
| 5. | لا اشعر بالغبن على مستقبل بعض من أفراد الأسرة | 3.02 | 1.37 |
| 6. | لا يتسامح الغير مع الاخطاء والتجاوزات الصادرة عني | 3.00 | 1.73 |
| 7. | أرى أن حماية العشيرة لي أفضل من | 3.05 | 1.37 |
| 8. | لا أقدم البيانات الحقيقية عن مستوى دخلي للجهات الرسمية | 3.96 | 1.20 |
| 9. | مستوى الرعاية الصحية مناسب في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية | 3.91 | 1.13 |
| 10. | لا تنجز المعاملات في بعض الدوائر الحكومية الا بالواسطة أو الرشوة | 2.83 | 0.77 |
| 11. | خدمات الدولة (التعليم والصحة) مكلفة بالنسبة لي. | 3,41 | 1.07 |
| 12. | النهج الذي يسير عليه ديوان الخدمة المدنية يتسم بالنزاهة. | 3.39 | 1.41 |

| .13 | يندر العمل التطوعي في مجتمعنا | 2.90 | 1.04 |
|---|---|---|---|
| .14 | اتحفظ في ابداء الرأي امام من لا أعرف من الناس | 3.51 | 1.80 |
| .15 | أفضل تدريس ابنائي في المدارس الحكومية نظرا لقوتها | 2.86 | 1.07 |
| .16 | أجد صعوبة في تسديد ما يترتب علي من الضرائب و فواتير | 3.16 | 1.32 |
| .17 | الكلي | 3.19 | |

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) وجود درجة فوق المتوسطة ، حيث بلغ المتوسط الكلـي (3.19) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3) وهذا يشير إلى وجود اتجاهات إيجابية من أفراد العينة نحو البعد الاجتماعي كأحد أبعاد المواطنة .. وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلـى المتوسطات كانت على العبارة رقم 3 بمتوسط إجابات (4.20) والتي تنص على أن مصلحة أسرتي هي الأمر الأهم في حياتي ، ثم العبارة رقم (8) والتي تنص على لا أقدم البيانـات الحقيقيـة عـن مستوى دخلي للجهات الرسمية ، ثم العبارة رقم 9 بمتوسط إجابات (3.91) والتـي تـنص علـى مستوى الرعاية الصحية مناسب في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية ، أما أدنى المتوسطات فكانت على العبارة رقم 10 بمتوسط إجابات (2.83) وهو أدنى من متوسط المقياس الافتراضي(3) لا تنجز المعاملات في بعض الدوائر الحكومية الا بالواسطة أو الرشوة . ثم العبارة رقم (13) والتي تنص على يندر العمل التطوعي في مجتمعنا وبمتوسط (2.90)

**المطلب الثاني :اختبار فرضيات الدراسة:**

**فرضية الدراسة الأولى: يوجد علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنـة فـي البعـد الـسياسي والاجتماعي وسلوك المواطن الأردني .**

**جدول رقم (8)**

**نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample Statistics) لاختبار يوجد علاقة ارتباطيـة بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني.**

| المتوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | قيمة(ت) المحسوبة | قيمة (ت) الجدولية | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| 3.16 | 0.80 | 3.421 | 1.960 | 299 | 0.000 |

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود درجة متوسطة **علاقة ارتباطية بـين مفهوم المواطنة في البعد السياسي والاجتماعي وسلوك المواطن الأردني** ، حيث بلـغ متوسـط الاجابات الكلي على المقياس (3.16) وهو أعلى بقليل من متوسط المقياس الافتراضي (3). كمـا اثبتت نتائج الاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( 0.05≥ ) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة (3.421) وهي أعلـى مـن قيمـة (ت) الجدولية (1.960) عند درجات حرية (299). وبناء على النتائج السابقة تقبل فرضـية الدراسـة الرئيسية الاولى المتعلقة بالمواطن التي تنص على " **علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي والاجتماعي وسلوك المواطن الأردني .**

**فرضية الدراسة الثانية: يوجد علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد الاجتماعي وسلوك المواطن الأردني .**

**جدول رقم (9)**

**نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample Statistics) علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد الاجتماعي وسلوك المواطن الأردني .**

| المتوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | قيمة(ت) المحسوبة | قيمة (ت) الجدولية | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| 3.07 | 1.06 | 2.567 | 1.960 | 299 | 0.205 |

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة **علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد الاجتماعي وسلوك المواطن الأردني .** حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3.07) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3). إلا أن نتائج الاختبار أظهرت وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( 0.05≥ ) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة (1.269) وهي أدنى من قيمة (ت) الجدولية (2.567) عند درجات حرية (299). وبناء على النتائج السابقة تقبل فرضية الدراسة الثانية المتعلقة بالمواطن والتي تنص على **علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد الاجتماعي وسلوك المواطن الأردني .**

**فرضية الدراسة الثالثة: علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني .**

**جدول رقم (10)**

**نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample Statistics) علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني .**

| المتوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | قيمة(ت) المحسوبة | قيمة (ت) الجدولية | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| **3.20** | **0.69** | **5.063** | **1.960** | **299** | **0.000** |

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة **علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة فـي البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني .**، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (3.20) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3). كما اثبتت نتائج الاختبار وجود فروق ذات دلالـة احصائية عند مستوى دلالة ( 0.05≥ ) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة (5.063) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية (1.960) عند درجات حرية (299). وبناء على النتائج السابقة تقبل فرضية الدراسة الثالثة المتعلقة بالمواطنوالتي تنص على " **علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني .**

**المطلب الثالث : مناقشة النتائج**

- أثبت النتائج صدق الفرضية الرئيسية بأن هناك علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنـة فـي البعد السياسي و الاجتماعي و سلوك المواطن الأردني.كما أثبتت النتائج صـدق الفرضـية الفرعية الاولى بأن هناك علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنة في البعد الاجتماعي و سلوك المواطن الأردني . و كذلك الفرضية الفرعية الثانية التي تقول إن هناك علاقة ارتباطيه بين مفهوم المواطنة في البعد السياسي وسلوك المواطن الأردني.

- ورغم إثباتنا للفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية ، إلا أن هناك تفاوت في تمثل المواطن الأردني لمفهوم المواطنة في بعدها السياسي والاجتماعي.وهذا التفاوت يميل لصالح البعـد الاجتماعي حيث بلغ متوسط الايجابيات الكلي للبعد الاجتماعي (3،19) وهـو أعلـى مـن متوسط الإيجابيات الكلي للبعد السياسي حيث بلغ (3،8).

- وهذه النتيجة تقودنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية الثانية التي تقول بأن التطور السياسي في المجتمع الأردني لم يواكب التطورات الأخرى في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهـذا ما أثبتته الباحثة من خلال استخدام أداة علمية (استبانه)، حيث ظهر هذا التفاوت بعد تحليل لاستبانه، وكان تميل النتيجة لصالح البعد الاجتماعي رغم أن النتائج أثبتت صدق الفرضيات جميعها بنسب متفاوتة.

- إن هذه النتائج ما هي إلا انعكاس حقيقي لما يجري على ارض الواقع في المجتمع الأردني ، فبإعادة النظر إلى فقرات الاستبانه في البعد السياسي نجد أن المواطن الأردني غير مـدرك تماما لمفهوم المواطنة في بعدها السياسي رغم انه متمثل له في الحد الأدنى. و يظهر عـدم إدراك المواطن الأردني لمفهوم المواطنة في بعده السياسي في الفقرات رقـم (2) ،(3) ، (5) ، (14) ، (15) . و نلاحظ أن هذه الفقرات مختصة في الحقوق و الحريات الـسياسية كما أن جزء منها متعلق بواجبات المواطنة ، هذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على قصور و خلل ربما من جانب المواطن نفسه أو من جانب الدولة.

- هناك خوف من جانب المواطن الأردني عند ممارسته للحريات السياسية وذلك واضح في الفقرة رقم (14) و كذلك بالنسبة لحرية التعبير حيث يرى بأنه لا جدوى منها لأنها لا تؤثر في صناعة القرار كما رأينا في الفقرة رقم (2) .

- كما نرى أن المواطن الأردني لا يعي تماما واجباته تجاه دولته و يظهر ذلك جليا في الفقرة رقم (15) و التي نالت أعلى مستوى من الإجابات .

- في الجانب الآخر نرى أن المواطن الأردني لازال يؤمن بنزاهة القضاء و عدالته و يظهر ذلك في الفقرة رقم (4) و (6).

- لا يرى المواطن الأردني بأن قانون الانتخابات الحالي قادر على تمثيل كافة شرائح المجتمع الأردني و هذا مؤشر ايجابي يدل على أن المواطن يعي أهمية مثل هذه القوانين في حياته المدنية .

- أما بالنسبة للبعد لاجتماعي لمفهوم المواطنة بالنسبة للمواطن الأردني فقد أظهرت النتائج أن المواطن الأردني متمثل لمفهوم المواطنة في بعده الاجتماعي بشكل نسبي ، لكن عند إعادة النظر لفقرات الاستبانة في البعد الاجتماعي نجد أن المواطن الأردني غير مدرك تماما لمفهوم المواطنة ببعده الاجتماعي رغم انه يتمثله في غالب الأحيان كما أظهرت نتائج الاستبانه . ففي الفقرة رقم (7) و (8) يبدو أن المواطن لازال لا يعي أهمية تمثله لمفهوم سيادة القانون و ذلك لأنه يفضل حماية العشيرة له ، كما انه لا يعطي معلومات صحيحة عن مستوى دخله للجهات الرسمية و ذلك خوفا من الضرائب.حيث يعتبر دفع الضرائب من أهم واجبات المواطنة الصالحة .

- كما نرى أن المواطن يفتقد لمفهوم العدالة الاجتماعية ويظهر ذلك في الفقرة رقم (2) و (4) حيث يرى المواطن الوطن ملك لفئة معينة و ليس للجميع كما انه يشعر بالظلم عند مراجعته الدوائر العامة .

- أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها الدولة نلمس إن المواطن لديه نوع من الرضى عنها و ذلك في الفقرة رقم (1) و (9) و (10) .رغم انه يجدها مكلفة في بعض الأحيان و ذلـك فـي الفقرة رقم (11).

- و بالنسبة لحق العمل الذي يجب على الدولة أن تضمنه يعترف المواطن الأردني أن الـنهج الذي تسير علية يتسم بالنزاهة و ذلك في الفقرة رقم (12).

- و يفتقر المجتمع الأردني لثقافة الرأي و الرأي الآخر و ثقافة قبول الآخر و ذلك في الفقـرة رقم (6) و(14)

- كما يشعر المواطن الأردني بالأمان و يتضح ذلك في الفقرة رقم (5)، كما يرى المواطن أن أسرته هي الأولوية الأولى في حياته وذلك في الفقرة رقم (3) و التي حصلت علـى أعلـى النتائج في البعد الاجتماعي.

- يؤمن المواطن الأردني بأهمية العمل التطوعي لما له من انعكاسات ايجابية تعـود بـالخير على المجتمع كله و يظهر ذلك في الفقرة رقم (13) .

- هذه النتائج تشير إلى أن هناك فجوة في فهم المواطن الأردني لمفهوم المواطنة فـي بعديـة السياسي و الاجتماعي. وهذا ما حاولت الدراسة تفسيره من خلال استخدام أداة بحث علمية ( استبانه).

إن مفهوم المواطنة ببعديه السياسي و الاجتماعي ما هو إلا وجهـين لعملـة واحـدة هـي المواطنة و إن العلاقة بين هاذين البعدين ارتباطيه كم أثبتناها سابقا بحيث يؤثر كـل منهمـا علـى الآخر ، لان الحياة الاجتماعية ليست بمعزل عن الحياة السياسية و خصوصا عند المواطن الأردني لأنه ما يسن من تشريعات في الحياة السياسية مثلا لابد من أن يؤثر علـى الحيـاة الاجتماعيـة و السؤال هنا كيف للقرارات السياسية أن تؤثر على الحياة الاجتماعية؟؟؟

إن للقرارات السياسية اثر كبير على الحياة الاجتماعية لذا لابد للمواطن أن يشارك في صنع هذه القرارات التي تؤثر على حياته كلها ، انه عندما يسن قانون أو تشريع مثل قانون الانتخـاب أو

قانون الأحزاب لابد أن تنال هذه القوانين رضى المجتمع لان ما ستفرزه هذه القوانين سيؤثر علـى المواطن بشكل مباشر ، يعني عندما نصيغ قانون انتخاب متوافق عليه سيفرز برلمان متوافق عليـه بالضرورة وبالتالي فأن ما سيصدر من تشريعات و قوانين ستمثل ما يرغب به المـواطن العـادي بالضرورة كون أن مجلس النواب هو الممثل الشرعي عن الشعب ، فبالتالي هـو حلقـة الوصـل الرئيسية بين الحكومة و الشعب . سينعكس على الحياة الاجتماعية أو البعد الاجتمـاعي للمواطنـة لان النائب الذي انتخبه المواطن كي يمثله سوف يمثله بكافـة الأبعـاد الـسياسة و الاجتماعيـة و الاقتصادية ، و بالتالي سوف يحصل ذلك التوازن المنشود بين حقوق و واجبات المـواطن . هـذا كمثال بسيط على أن هناك ارتبط بين البعد السياسي و الاجتماعي لمفهوم المواطنة عنـد المـواطن الأردني .

**التوصيات:**

**على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:**

1- بأن المواطنة تنطلق من الثوابت الوطنية الاردنية وهي : الدستور الاردني ، والوطن الأردن.

2- إرتباط مفهوم المواطنة ثقافة وممارسة بالديمقراطية ،وفق علاقة دستورية ناظمة أساسها الإنتماء والولاء ، والمساواة، والمشاركة في صنع القرار ما يملي ضرورة تأصيل فكر المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، وتحت مظلة الديمقراطية والتعددية السياسية خاصة لدى الشباب.

3- ولاية الدولة ممثلة بالحكومة فيما يخص تطبيق المساواة المنبثقة عن الدستور ، وسيادة القانون، ومعايير حقوق الانسان وقيمها، عدالة، وحرية تعبير ومشاركة بوصفها معايير عالمية مشتركة، تنظم العلاقة بين المواطن والدولة بتفعيل سلطة القانون وتجاوز معيقات عدم تطبيقه او انفاذه.

4- تلازم مفهوم المواطنة مع مفهوم الهوية الوطنية الجامعة المستندة الى الدستور والثوابت الوطنية و على ضرورة تجاوز الهويات والانتماءات الاولية والفرعية لصالح الاندماج في الهوية الوطنية الجامعة.

5- تلازم الأمن والحرية وضمان امن المواطن بموازاة أمن الدولة والمجتمع، وترسيخ الفكر الديمقراطي بدعم القوى الاجتماعية والديمقراطية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة، وتعزيز مواقعها في البنية الاجتماعية المتكفلة بالولاء والانتماء.

6- تدريس المواطنة، ومنظومة حقوق الانسان في المؤسسات التربوية، تأكيداً للابعاد السياسية والقانونية للمواطنة، وارتباطها الوثيق بمستوى تحسين عيش المواطن.

7- اهمية ودور وسائل الاعلام في ايصال تطلعات المواطن الاردني لارتباطها برسالة وأهداف ومصالح الدولة والمواطن، وضرورة الوعي بدورها وحمايتها، ودعمها، وتحديث تقنياتها،

ورفدها بالكفاءات القادرة على ايصال رسالة الوطن والمواطن والحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها..

8- العمل على إطلاق مبادرات وحملات توعية وطنية واضحة الرؤية والمهمات واساليب العمل، وبذل المزيد من الجهود التوعوية لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز ثقافة سيادة القانون على كل المستويات من اجل تعزيز علاقة الفرد بالدولة دون وسيط سوى المواطنة والانتماء .

9- ضرورة دعم جهود وأنشطة وحضور منظمات المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون وبناء الشراكات الفاعلة بين الأطر الرسمية والأطر الاهلية التي تخطط لمفاهيم الاستدامة، والمسؤولية الاجتماعية، والتعددية المستندة الى قيم الحرية والعدالة، وحقوق الانسان بادوار فاعلة محققة للتوازن والديمقراطية .

10- ضرورة دعم مشاركة قطاعات الشباب والنساء في برامج التحول الديمقراطي ، و توعية الشباب بقيم التسامح و إحترام الرأي و الرأي الاخر ، و تنظيم برامج تطوعية و ابداعية من أجل استثمار طاقاتهم و اوقاتهم .

11- تفعيل دور الأحزاب السياسية كونها تمثل الأشكال الحديثة للعمل السياسي من أجل أن تساهم في ترسيخ سيادة القانون و المواطنة و التعددية السياسية في المجتمع ، و التأكيد على دورها في عدم تبني العنف أو التشجيع عليه ، وإقرارها بالوسائل السلمية و صناديق الاقتراع كوسيلة للعمل السياسي و حسم الخلافات.

12- ضرورة إعادة النظر في القوانين الناظمة للحياة السياسية مثل قانون الانتخابات و قانون الأحزاب و الجمعيات و الاجتماعات العامة و غيرها .

**الخاتمة:**

ان فكرة المواطنة في مجتمعنا الأردني مازالت في طور التكوين ، فهي تحتاج إلى جهد كبير على صعيد الدولة و الفرد و مؤسسات المجتمع المدني. والمواطنة هي تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلّون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع من أجل تجسيد المواطنة في .

وعلى القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع، على قدم المساواة، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضا ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف، كما أن على القانون أن يمكّن الأفراد من أن يشاركوا بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية في المجتمع الذي ينتسبون إليه. [(1)]

ومن هنا، فإن الحد الأدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، يتمثل في وجود شرطين جوهريين: أولهما زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع، وثانيهما اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوافر ضمانات وإمكانات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة.[(2)]

وجدير بالتأكيد، أن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح

---

([1])زيدان ، ليث ،(2007)، **مفهوم المواطنة في الحوار الديمقراطي** ،الحوار المتمدن ، العدد :1933، ص 6.
Htt://www.ahewar.org/debet/show.art.asp.?aid=98140

([2])مجلة المستقبل العربي ،(2000)،العدد246 ،ص60

الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب والمساهمة في صنع الحضارة الإنسانية.

ولذلك كله يمكننا القول إن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية و الاجتماعية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الابعادالأخرى، وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها السبيل الناجع والضمانة الحقة لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدريجيا،وإدارة أوجه الاختلاف ديموقراطيا، وذلك من خلال الحماية القانونية والفعالية السياسية التي يوفرانها بفضل ما يقرانه ويسمحان به من شرعية العمل الجماعي الحزبي، ومن خلال نضال النقابات العمالية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وتوظيف الإعلام الحر والرأي العام الواعي. إن توفير تلك الوسائل السلمية يسمح للمواطنين أفرادا وجماعات بالتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لهم لما فيه تحقيق مصالحهم المشروعة وتأمين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المتوازنة إلى جانب الحقوق القانونية والسياسية، هذا فضلا عن احترام حقوق الإنسان لهم ولكل من يقيم على أرض الدولة أو يمر بها.

وعندها يمكن أن يتحقق انتماء المواطنين جميعا للوطن، وبالتالي يتحقق ولاؤهم لوطنهم ومواطنة كل منهم للآخر، بفضل المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات، وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساوة في الحقوق والواجبات و التأكيد على اعتبارها قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية[1].

وأن يكون المواطن مع وطنه في محنته، كما كان وطنه معه في سرائه، وكذلك أن يراعي مسيرة الوطن وهو يتحرك «داخل أرض الوطن وخارجه»، فالوطنية هي التي انتصرت، كلما تعرضت الأوطان إلى محن الحروب والجوائح والأوباء والأزمات الاقتصادية .

---

([1])العبد ، يوسف (2009) ، ازدواجية الفهم بين الوطنية و المواطنة،ص32
htmwww.nasiriyeh.net/arsheefmakalat2009

و في النهاية اذا استطاع المواطن الأردني ادرك مفهوم المواطنة بكل أبعاده السياسية و الاجتماعية و الثقافية سيقودنا كمجتمع اردني الى مصافي الدول المتقدمة وبتالي تختفي معظم الظواهر السلبية التي يعاني منه المجتمع بسبب غياب مفهوم المواطنة بكل ما يحمله من تفصيلات عن ذهنية المواطن الاردني، لذا لابد لنا من ان نتكاتف جميعا دولة و افراد و مؤسسات الى المضي قدما نحو تحقيق المواطنة و استخدام كافة الادوات و المصادر المتاحة حتى نصل الى مجتمع المواطنة المنشود.

**قائمة المراجع:**

**أولاً : المراجع العربية :**


- ابوغنيمة ، احمد ،(1998) ، **ملامح الحياة السياسية في الاردن منذ العشرينات و حتى التسعينات** ، عمان , دار الخليج .
- الأخرس ، أحمد ، (2009) ،**بناء الاردن و حضارته و الانجاز** ، عمان , دار الخليج .
- اسبنوزا، **رسالة في الاهوت و السياسية** ، ترجمة حسن حنفي ، بيروت ، دار الطبيعة ،ص447.
- إلهيتي ،حامد ،(2009) **،مفهوم المواطنة وتحديات العصر** ،**صحيفة الأيام الجزائرية** ، الجزائر،2009/4/48.
- البصري ، حيدر ،(2000) ، حقوق الأنسان نظره في المقدمات ،**مجلة النبأ** ،العدد49، عمان ، الأردن.
- **جريدة الشرق الأوسط** ، **جريدة كل العرب،** لاربعـاء 21 جمـادى الثانى 1426 هـ 27 يوليو 2005 العدد 9738
- الجزيرة نت ، **جدل حول أعداد الفلسطينين في الأردن،** لاثنين 1430/7/28 هـ - الموافق 2009/7/20 م.
- حرازاني ، احمد ،( 2006) ، **المواطنة ابعادها التاريخية وواقعها الراهن** ، الرباط.
- الحضرمي، عمر، والعدوان، عبد الحليم ، (2002) ،**التربية الوطنية الوطن و المواطن في النظام السياسي الأردني** ، عمان .
- حمزة ،خضري ،(2010) ، المواطنة استراتيجيه للوقاية من الفساد المالي و الإداري، **مجلة العلوم الإنسانية** ، مجلة دورية ،العدد45.
- الحمود، عبد ا ، ونجادات، يوسف ،(2007) ، **التربية الوطنية** ، عمان , دار اجنادين للنشر.

- الخطاطبة، أحمد ، (2006) ، **الأردن منذ فجر التاريخ حتى عام 2006** ، عمان ,المكتبة الوطنية .

- حميد ، يوسف ، (2008)، **ثقافة الشيشان و الشركس**، عمان، ص4 ,مركز الحسين الثقافي.

- راضي ، مازن و ادهم ،حيدر،(2007 )،**المدخل لدراسة حقوق الإنسان** ، عمان ,دار قنديل للنشر .

- الربايعة، غازي، حمودة، محمد ،(1991) ، **السكان و الحياة الاجتماعية** ، عمان ,المكتبة الوطنية .

- الربيع، أحمد، وآخرون ،(2007)، **التربية الوطنية** ، عمان , دار كنوز المعرفة .

- الروابدة ، عبد الرؤوف ،( 2009 )، **ورقة في مشروع تدريب المجالس الطلابية المنتخبة في الجامعات على المهارات الديمقراطية و مفهوم العمل التطوعي** ،عمان.

- روسو ،جان، (1967)، **في العقد الاجتماعي** ،ترجمة ذوقان قرقوط ،بيروت ، دار التعليم ، ص 51.

- سليمان ، موسى ،(1996)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995**،ج2 ، عمان ,مكتبة المحتسب .

- السوارية، أحمد، واخرون ،(2005)، **تاريخ الأردن و حضارته**، عمان ,المكتبة الوطنية .

- الشناق ، عبد المجيد ،(2003)، **مدخل الى تاريخ الاردن و حضارته** ، عمان.

- شيتراوس، ليو وكروسبي ،جوزيف ،2005،**تاريخ الفلسفة السياسية**،ترجمة محمود سيد محمود ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ،ص579،581.

- الصمادي ، سليمان و الحراحشة ، عودة ، (2001) ، **الاردن عبر العصور** ، عمان ,دار الخليج .

- العايد، أحمد ، (2002 )، **المجتمع الأردني ما بعد العولمة** ، عمان ,دار وائل للنشر.

- العتوم ، احمد ،(2009**)،** مفهوم الحقوق المدنية، **مقالة منشورة** ، 8/5/، 2009، عمان , ص14 ,المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية .

- العدوان ، عبد الحليم ، (2008)، **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1921 – 1989 م** ، عمان ,مركز الرياديين للدراسات .
- عساف ، نظام ،(1999)، **مدخل إلى حقوق الانسان في الوثائق الدولية و الإقليمية**، عمان ,أمانة عمان.
- زقوت ، علاء محمد ابو دية **،**المركز الفلسطيني، للتوثيق و المعلومات، **تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة .**
- العنا قرة، البواعمة والدمنهوري ،(2007) ، **التربية الوطنية** ، عمان ,جامعة البلقاء التطبيقية.
- العزة ، غالب ، (2010)، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، **مؤتمر المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**، عمان .
- فريحة ، نمر (2004) ،التجربة اللبنانية في تدريس مفهوم المواطنة ، **ورقة عمل مقدمة الى ورشة عمل المواطنة في النهج المدرسي** ، مسقط ,وزارة التربية و التعليم .
- الفقير ، سليمان ،(2006)، **جدلية الأمن وحقوق الإنسان**، عمان ,المكتبة الوطنية .
- القادري ، ابو بكر،(2006) ، **الوطن والمواطن و افاق التنمية البشرية** ،الرباط.
- قنديل ، أماني ، 2008، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، القاهره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب** ،ص106.
- اللواء، محمود الناطور،مركز الناطور للدراسات والأبحاث، **اللاجئيون الفلسطينيون في الاردن** ، عمان 2008.
- ليلة ، علي ،(2007) ، **المجتمع العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان** ، القاهرة ,مكتبة الانجلو المصرية .
- محافظة ، عبد الكريم ، (2001 )،**الاردن تاريخ و حضارة** ، عمان ,مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية .
- محافظة ،محمد ،(2005) ، **المملكة الاردنية الهاشمية : بنأوها وتحصيناتها في عشرين عاما 1946-1966**، عمان , وزارة الثقافة .

- محافظه ، علي ، (1989)، **تاريخ الأردن المعاصر عهد الأمارة (1921-1946)** ، عمان, مركز الكتب الأردني .
- مشاقبة ، أمين ،(2005)، **(التربية الوطنية و النظام السياسي الأردني) ،** عمان ,دار الحامد للنشر .
- المعمري ، سيف بن ناصر ،(2002) ،**تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الاعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السلطان قابوس , مسقط .
- مكرم ،عبد الودود ،( 2004 )، **القيم و مسؤوليات المواطنة دراسة تربوية ،** القاهرة , دار الفكر العربي .
- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) **التركيبة السكانية في الاردن** 2011/3/11
- ناصر ، ابراهيم ،(2003)، **المواطنة،** عمان , مكتبة الرائد العلمية .
- نقرش ،عبدا ,(1994)، **اثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي** ،المجلد 22أ ، العدد 4 ،1502.
- هيلد ،ديفيد ،2005، **نماذج في الديمقراطية** ،ترجمة فاضل جنكر ، بغداد ،معهد الدراسات الاستراتيجية ،ص91.

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

- Abojaber,kamel and others(1978**),al Bedouin of Jordan**, **royal scientific press**,amman.
- Edward W ,said and others, (1982) , **A profile of the Palestinian people** , Chicago, I llinois.
- European Commission (2005), **Communication from the Commission on the Social Agenda**, European Commission, Brussels.
- Hill . C . A .(1991). **Seeking Emotional Support : The Influence of Affinitive Need and Partner Warmth**. Journal of Personality and Social Psychology . washinghton.
- **http://translate.google.jo/**translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Jordan.
- **http://www.abouna.org**/Details.aspx?tp=14&id=5126
.-**http://www.nytimes.com**/2006/08/10/world/middleeast/10circassians.html?_r=1 .
- **Http://www.ahewar.org/**debet/show.art.asp.?aid=98140
- **http://www.alghad.com/?**news=526401.
- **http://www.annabaa.org**/hba57/hasad.htm
- **http://www.dos.gov.jo**/census2004/page1.htm.
- **http://www.kenanaonline.com/**page/1476. **http://www.moi.gov.jo/.**

- **http://www.mahjoob.com/**en/forums/showthread.php?t=252522.
- **http://www.malaf.info/?**page=ShowDetails&Id=128&table=table_141&CatId=178.
- **http://www.petra.gov.jo/**public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=803&Menu_ID=30&Site_ID=2#1.
- **http://www.zaidal.com**/229/showthread.php?t=676.
- MacDonald, L. (2003). **Traditional Approaches to Citizenship Education Globalization**, to Wards A Peace Education Frame Work. A doctorate dissertation. Dalhousie University. Canada.
- Putnam, R. D. (2000), **Bowling Alone: the collapse and revival of American community**, Simon and Schuster, New York
- Valerie yourk, (1988), **Jordan is not Palestine:the factor, middle east affairs** .
- **www.lawjo.net/**vb/attachment.php?attachmentid=1522&d=1291396241
- **www.nasiriyeh.net/**arsheefmakalat2009 htm

# THE POLITICAL AND SOCIAL DIMENTION OF JORDAINION CITIZENSHIP (1990-2010)

**BY**

**Amani abdelraheem ahmad alreyalat**

**supervisor**

**Dr . Faisal Awdeh motlaq Al rofou'a, prof.**

## ABSTRACT

The research started by , and within the theoretical framework for this study to follow upon the creation and development of the citizenship as a concept and then through analyzing the concept according to it's defection , and the political , social and cultural dimensions by examining the theoretical structure of the concept , and to stand upon the main rights , and responsibilities of citizenship , the researcher also followed the creation and the evolution of the Jordanian state , and then she focused on studying the Jordanian community through statistical indicators to find out the circumstances that led to the existence of the Jordanian citizens .

She then focused on the political , social dimensions for the concept of citizenship in the Jordanian community .

The study aimed to identify the relation ship between the social and political dimensions for the concept of citizenship according to Jordanian citizens through using a practical survey tool ( supine) the supine consisted of 300 randomly selected Jordanian people , the result of the supine indicated a relation ship between the concept of citizenship in both the political and social dimensions and the behavior of the Jordanian citizen.

The result of the study indicated a relationship between the concept of citizenship referred to by the political dimension and the behavior of the Jordanian citizen.

The second sub- hypothetical theory indicated a link between citizenship referred to in the social dimension and the behavior of the Jordanian citizen.

These variations in the level of interpretations of the Jordanian citizen of the concept of citizenship . both in the political and social dimension in favor for the social dimension , the rate of answers from the political dimension was estimated to be (3.8) where the rate of answers from the social dimension was estimated to be (3.20) .

These results led to realizing the fact that there is a gap between understanding the Jordanian citizen for the concept of citizenship in both the political and social dimensions , which was realized through using this spine as a research tool .